جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

الدور الجديد لمجلس التعاون لدول الخليج العربية إقليمياً 2003-2012

إعداد الطالب
منصور بن عبدالرحمن الرشيدي

إشراف
الدكتور محمد القطاطشة

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة
الماجستير في العلاقات الدولية قسم العلوم السياسية

جامعة مؤتة 2012م

الإهداء

إلى وطني الحبيب المملكة العربية السعودية

إلى روح أبي الطاهرة

الشيخ عبدالرحمن بعيجان بن عجوين الرشيدي (رحمه ا)

إلى والدتي أطال ا عمرها التي سهرت معي الليالي طفلاً إلى أن رأتني رجلاً

إلى أشقائي جميعاً أخي الشيخ مساعد وعبدالرحمن بعيجان بن عجوين الرشيدي خصوصاً

إلى زوجتي وأطفالي

إليهم جميعاً أهدي هذا العمل

منصور بن عبدالرحمن الرشيدي

الشكر والتقدير

إلى أستاذي الفاضل الدكتور محمد حمد القطاطشة على تفضله بالموافقـة علـى الإشراف على رسالتي المتواضعة، والذي مهما قلت في حقه فلن أوفيه، والذي لم يأل جهداً في مساعدتي وكان لتوجيهاته السديدة إثراء هذه الرسالة، ولم يبخل علـي بـأي معلومة وكان لإضافاته وإرشاداته الفضل الكبير في صدور هذه الدراسة. وإلى جامعـة مؤتة وأساتذتي الأفاضل في قسم العلوم السياسية بالجامعة.

والشكر الجزيل إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على تكرمهم بقبول مناقشة هذه الدراسة، وستكون ملاحظاتهم وتوجيهاتهم محط اهتمام وتقدير الباحث، وإضافة علميـة جديدة تضاف إلى معلومات الرسالة.

وفق ا الجميع لما فيه خير الإسلام والمسلمين

منصور بن عبدالرحمن الرشيدي

فهرس المحتويات

الفصل الرابع: مجلس التعاون الخليجي العربية ودول الجوار الجغرافي

الفصل الخامس: الدور الجديد للمجلس على المستوى النظام الإقليمي والعربي

الملخص

الدور الجديد لمجلس التعاون لدول الخليج العربية إقليمياً 2003-2012

منصور بن عبدالرحمن الرشيدي

جامعة مؤتة 2011

تهدف هذه الدراسة إلى إظهار الصعود الجديد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، خصوصاً في ظل التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بعد غياب الأنظمة السياسية عن الحكم في الدول التي تأثرت برياح الثورات العربية والتي كانت منافسة في الصعيد العربي مثل العراق ومصر، وآلية التعاطي مع الأنظمة الجديدة في الدول العربية من جهة، والدول الإقليمية الأخرى مثل إيران وتركيا، وهنا تركز الدراسة على النظام الإقليمي الذي أخذ حيزاً هاماً من الدراسة، حيث سعت الدراسة إلى إظهار دور المنظمات الدولية وخاصة مجلس التعاون لدول الخليج العربية وأبرز المستجدات والدور الأساسي في إدارة الثورات العربية.

وأيضاً هدفت الدراسة إلى بحث طرق وآليات التعاطي مع إدارة الأزمة الحالية في الوطن العربي (الربيع العربي)، وعلاوة على ذلك قدمت الدراسة الحلول لأهداف الدراسة في الدور الجديد والتي تم حصرها في الهدف الاحلالي والهدف الاستباقي والهدف الاعترافي. وتم الإشارة إلى غياب الدور الاستراتيجي المصري وبروز الدور السعودي الخليجي لملئ الفراغ السياسي في استيعاب التغير، وكما تصب الإشارة إلى الطرح الخليجي نحو التوسع في ضم البلدان العربية.

Abstract

The New Role of the cooperation Council for the Regional Arab Gulf States 2003-2012

Mansour Ben Abdel Rahmman Alrasheede

Mu'tah University, 2011

“The New Role of the cooperation Council for the Regional Arab Gulf States 2003-2012

This study aims to show the new balding and role of the cooperation council for Arab Gulf states, especially in the light of Arab revolution and its impact on a political, social and economic changes, here the absence of the role of the political regimes in Egypt and Iraq, which has been removed by the revolution as well as the war in Iraq, here the role of (K.S.A) and the cooperation Arab states council has a based to fill the strategic and political gab which occurred. The political escalation and the challenges which focus the Arab council in the region such as Iran and Turkey here the study focuses on the regional system, which took an important aspect of the study, where the sought to show the role of international organization as well as the special role of the Arab council and the most prominent development and the way how to manage the Arab revolts.

Mechanisms to manage the current crisis in the Arab world (Arab spring). More over the study provided a solutions to the objecting of the new role of which was confined to a settle-target and target proactive and goal confessional, was referring to the absence strategic power like Egypt Syria and Iraq as well, here we have optional how (K.S.A) and (CCAS) role to fill Arab power vacuum.

Finally to accommodate all changes and serve as reference to the proposal to expand the role and control all Arab world to join its system.

الفصل الأول

أهمية الدراسة والمنهجية

1.1 مقدمة.

يعتبر النظام الإقليمي أحد الموضوعات التي أخذت حيزاً هاماً من دراسة العلاقات الدولية في الستينيات من القرن العشرين، حيث بدأ الباحثون وعلماء العلاقات الدولية يطرحون مفهوماً جديداً للنظام الإقليمي بمعناه العلمي، ودار جدل حول دور المنظمات الدولية في ضبط السلم والأمن الدوليين في أقاليم محددة.

لقد أكد ذلك كله نجاح مجلس التعاون لدول الخليج العربية في جعل نفسه همزة وصل بين مفاصل عمليات التغيير العربية الراهنة، عبر سلسلة من المبادرات الإستراتيجية في الإقليم وإعطاء الإحساس بأنه النظام العربي الوحيد الذي لا تزال وحداته السياسية تتحكم بمفاصل التغيير في الداخل ولم تخرج الأمور من يدها بعد، بينما خرجت من يد الأنظمة العربية جميعاً، أو في سبيلها للخروج، إنه المنظومة العربية الوحيدة التي لا تزال دولها تؤكد وجودها الحقيقي كدول لديها القدرة على الاختيار والفعل في الداخل، وعلى تطبيق سياسات خارجية نشطة، مع أنظمة حكم لا يزال لديها القدرة على طرح المبادرات، بعدما أكد واقع الحال، اهتراء الدولة العربية التي عجزت عن الحركة ووقفت صرعى للثورات. (سلامة، 2011، ص ص80-87)

2.1 هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في مدى جدية مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الانتقال نحو التأثير الفعال في النظام لإقليمي العربي ومدى امتلاكه لأدوات هذا الانتقال، ودراسة ذلك خلال الفترة من 2003-2012 حتى إعداد هذه الدراسة.

ومحاولة فهم أهداف الدور الجديد ومدى انسجام هذا الدور مع خصومه واختلاف أهداف كل دولة عن دولة.

وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أهداف هذا الدور الجديد والتي يمكن حصرها بما يلي:

أولاً: الهدف الاحلالي

ثانياً: الهدف الاستباقي

ثالثاً: الهدف الاغراقي

وتهدف الدراسة إلى التركيز على المبادرات السعودية والقطرية في الشؤون العربية على امتداد سنوات الدراسة.

وستهدف الدراسة على النظر في الطرح الخليجي نحو التوسع في ضم بعض البلدان العربية إلى منظومته.

3.1 أهمية الدراسة:

ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة التي ستحاول رصد أهم التحولات في دور منظمة إقليمية أثبتت جدارتها من خلال هذا الصعود الملحوظ لدور مجلس التعاوني لدول الخليج العربية ودراسة أبرز مستجدات هذا الصعود والذي ظهر جلياً من خلال دوره في التدخل في إدارة الثورات العربية، وهذا يدل على أن هذا المجلس الذي كان ينشط في ركن معين من النظام العربي ألا وهو الركن الخليجي، بدأ يكتسب نجاحاً لتجربة تعاون عربي فرعي في ناحية معينة محاولاً لنقلها إلى بقية النظام العربي في مرحلة يشهد هذا النظام في بعض أجزائه ضعفاً شديداً، حيث يحاول هذا المجلس من خلال إطاره التنظيمي أو حتى من خلال بعض دوله سد الفراغ والتدخل بقوة في أدق الشؤون الداخلية لبعض دول القلب العربي مثل مصر والعراق، وسوريا وتونس.

4.1 مشكلة الدراسة

إن تحديد المشكلة البحثية هو أساس البحث العلمي السليم، لذا فإن الباحث عند اختيار هذا العنوان، ارتأى أن مشكلة البحث تتمثل في مفهوم الدور الجديد لهذه المنظمة

الإقليمية وتوسعها نحو القلب العربي ودور مركزه حيث انتقل هذا الدور الفاعل في النظام الإقليمي العربي من دول مثل (مصر، سوريا، العراق) إلى دول كانت تمثل إلى حد ما دول الهامش في النظام الإقليمي العربي وهنا تكمن مشكلة البحث الرئيسية.

5.1 أسئلة الدراسة:

سوف تنطلق هذه الدراسة من السؤال الرئيسي التالي:

هل سينتقل أو أنتقل مركز الثقل العربي سياسياً وجغرافياً إلى الخليج بعدما انتقل اقتصادياً وإعلانياً منذ سنوات؟

وقد تفرع عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

س1: إلى أي مدى يشكل مجلس التعاون لدول الخليج العربية منظمة قادرة على إدارة النظام الإقليمي العربي بعيداً عن جامعة الدول العربية؟

س2: هل يستخدم مجلس التعاون جامعة الدول العربية كمعطى إضافي لتحقيق أهداف مجلس التعاون لدول الخليج العربية أم سيعمد على إضعافها ثم تفكيكها؟

كل هذه الأسئلة ستكون هي الأسئلة التي ستحاول الدراسة الإجابة عليها.

6.1 منهجية الدراسة:

من أجل الإجابة على أسئلة الدراسة السابقة فسوف ترتكز الدراسة على مجموعة من المناهج العلمية وسوف يتم استخدام هذه المناهج وفق مقتضى كل موضوع بحيث أن هناك مواضيع قد تتداخل فيها المنهج بعضها ببعض مع الاحتفاظ بكل هدف لكل منهج من المناهج المستخدمة.

ومن أهم المناهج المستخدمة:

نظرية الدور: حيث إن دراسة مفهوم الدور ملائمة من حيث قدرته على إتاحة تشريع أهداف السياسة الخارجية لمجلس التعاون إضافة إلى دراسة سلوكيات النظام الخليجي كوحدة واحدة من خلال مجلس التعاون الدول الخليج العربية ودراسة

الدوافع الرئيسية والمؤثرات الداخلية والخارجية التي تصوغ الدور الجديد لمجس التعاون لدول الخليج العربية، ومن هنا لابد من الإشارة على قدرة المنظمة علـى حسن إدارة موارده وقدرته وإمكاناتها بين الدول الداخلة في هذه المنظمة.

منهج تحليل النظم: سيتم الأخذ بهذا المنهج الذي يدور في مركزيته حول اعتبار النظام السياسي هو حدة التحليل الرئيسية في دراسة الظـواهر الـسياسية والاجتماعيـة والاقتصادية وحتى الأمنية والعسكرية، وهذا يعني دراسة النظام السياسي وأهميته وفاعليته وتأثيره في المجتمع الدولي. وقد استخدم هذا المنهج في تتبع المـدخلات التي أثرت على طبيعة التفاعلات الإقليمية في منطقة الخليج بالمخرجـات التـي أفرزتها هذه التفاعلات والتي انعكست بالتالي على طبيعة الدور الـسعودي فـي المجلس.

نظرية اتخاذ القرار: ستأخذ الدراسة بهذه النظرية من منطلق التركيز على الكيفية التي تتفاعل بها الدول مع المؤثرات التي تواجهها أو تنعكس عليها أو تقودها أحياناً وقد جاء الأخذ بهذه النظرية كونها أداة قادرة على تفسير حقـائق الـسياسة الدوليـة المتشابكة وكونها تمثل مرجعية القرار السياسي.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري

إن الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة قليلة حيث أن أغلب الدراسات التي تناولت دول الخليج العربية ركزت على مواضيع أخرى كالاقتصاد وغيرها ولم يحظ موضوع الدور الجديد لمجلس التعاون لدول الخليج العربية إقليمياً، خاصة في ظل الظروف الحالية التي تتعرض لها المنطقة العربية جراء الثورات العربية العارمة والمطالبة بالإصلاح والتغير ومحاربة الفساد تحت ما يسمى بالربيع العربي وبالاهتمام الكافي هذا بالإضافة إلى أنه في الدراسات الأجنبية لم تذكر أي دور سياسي لدول الخليج العربية موضوع اهتمام لديها خاصة وأن موضوع النفط استحوذ على أغلب الاهتمام في الدراسات الغربية، وليس هناك شك بأن موضوع ودور مجلس التعاون لدول الخليج العربية هو موضوع في غاية الأهمية لكن المشكلة تكمن في طريقة التعامل في هذا الموضوع، وتوظيف ذلك بطريقة علمية موضوعية حيث أن هذه الدراسة تسعى إلى إتباع المنهج الوصفي والتحليلي لإبراز أهم ما سوف نتوصل إليه من حقائق وحلول وعلى الرغم من محاولة الباحث المستمرة لحصر الدراسات السابقة والتي لها علاقة بموضوع الدراسة إلا أن الباحث وجد أن هذه الدراسات السابقة قليلة إلى حد ما. ولكن يجيب أن نركز على الدراسات التي بحثت في النظام الإقليمي أولا ثم في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ودورها السياسي إقليمياً.

وتأتي دراسة جميل مطر وعلي الدين خلال "النظام الإقليمي العربي" وفيها يتبين أن هناك نتائج للتطور في دراسة العلاقات الدولية وهو التمييز بين ثلاثة مستويات للتحليل: مستوى النظام الدولي، مستوى النظام الإقليمي أو التابع، مستوى وسلوك الوحدات المكونة للنظام الدولي.

ويهمنا في هذه الدراسة مستوى النظام الإقليمي حيث تأتي دراسة (Herman, 1982) التي يحدد أربعة شروط ضرورية ومهمة لتحديد النظام الإقليمي:

1. اتسام أنماط العلاقات والتفاعلات بين الوحدات المكونة للنظام بدرجة عالية من الحدة والتكرار وأي تغيير في جزء من النظام يؤدي لتغيير في أجزائه الأخرى.
2. وجود تقارب جغرافي بين الوحدات بشكل عام.
3. اعتبار المراقب الخارجي أو الداخلي للنظام كمنطقة متميزة عن غيرها أو كمسرح عمليات.
4. يتكون النظام من وحدتين على الأقل وعادة أكثر من ذلك.

ومن الدراسات التي تعتمد مفهوم النظام الدولي الفرعي-النظام الإقليمي- كأداة تحليل في السياسات الدولية دراسة "Cintoiri and Spiegel" وجوهرة هذه الدراسة أن الإقليم والعلاقات الدولية التي تتم في إطار كل إقليم يجب أن تحظى بمزيد من الدراسة لأن أغلب دول العالم تنطلق في سياستها الخارجية من اهتمامات ومحددات إقليمية وتحدد هذه الدراسة أربعة متغيرات للنظام الإقليمية هي: طبيعة ومستوى التماسك، طبيعة الاتصال، مستوى القوة في النظام، هيكل العلاقات.

2.2 الدراسات السابقة:

دراسة (الأشعل، 1995)، الإطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليجي: حيث تناولت هذه الدراسة ظروف قيام مجلس التعاون الخليجي وبتجارب الوحدة قبل إنشاء المجلس وأهم التحديات الأمنية في الخليج والإطار القانوني وكيفية تحقيق التكامل في المجالين الاجتماعي والاقتصادي وبين الباحث أهمية مجلس التعاون لدول الخليج العربية كمنظمة إقليمية في إطار الأمم المتحدة ودوره في مجال العلاقات الدولية.

دراسة (المراكبي، 2000): دول مجلس التعاون الخليجي: الفجوة بين إمكانياتها الاقتصادية وقدراتها السياسية وأثر ذلك على الأمن القومي العربي.

دراسة (عبيد، 2008): مجلس التعاون لدول الخليج العربية، من التعاون إلى التكامل: رسالة ماجستير في الجامعة الأردنية

أبرز ما تناولته هذه الدراسة مفاهيم النظام الإقليمي والتعاون والتكامل الدولي وتأثير العوامل الإقليمية ومصالح القوى العظمى، والمراحل المختلفة التي تم بها تشكيل مجلس التعاون الخليج، وردود الفعل الإقليمية والدولية التي رافقت الإعلان عنه، لكن ما يميز هذه الدراسة هو بيان دور المجلس في تحقيق التكامل في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية.

دراسة (المسفر، 2002): التحديات الأمنية لدول مجلس التعاون الخليجي:

وتتناول هذه الدراسة التحديات الأمنية لدول مجلس التعاون الخليجي أبرزها تركيبة دول مجلس التعاون في عدم التكافؤ بين حجم الثروة النفطية والمقومات الذاتية للدفاع الوطني بحكم محدودية التكوين الجغرافي – السياسي وصنف القوة البشرية مما يطرح ضرورات الاعتماد على أطر إقليمية وقومية لتوسيع مدى وفعالية الأمن الاستراتيجي لدول مجلس التعاون، وتضيف الدراسة على أن معطيات الأمن الاستراتيجي ليست عسكرية وسياسية فقط، فالقاعدة الحقيقة للأمن تشغل النمو الاقتصادي والاجتماعي والاستقرار الداخلي والتحكم في الفوارق الطبيعية والمجتمعة مما يؤدي إلى التوازن والتماسك الداخلي، فالفقر الاجتماعي وغياب الديمقراطية يعرضان الأمن القومي لأي دولة للخطر.

دراسة (القحطاني، 1999): توازن القوى بين دول مجلس التعاون الخليجي.

وتتحدث هذه الدراسة عن نمط الإمكانات بين دول مجلس التعاون الخليجي وتصل لنتيجة أن توازن القوى فتختل بين دول مجلس التعاون الخليجي، فهناك عدم توازن في القوى سواء الاقتصادية أم العسكرية وبالتالي السياسية وقد أدى هذا الاختلال وانعدام التكافؤ في القوى إلى اختفاء دور بعض الدول في التأثير خاصة في الجانب السياسي.

دراسة (قازان، 2000)، أثر العوامل المحلية والإقليمية والدولية على دور مجلس التعاون لدول الخليج العربي في تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء.

الفصل الثالث

مجلس التعاون لدول الخليج العربي

1.3 تعريف المنظمة

يشير مفهوم المنظمات الدولية إلى ذلك الفرع من فروع علم العلاقـات الدوليـة الذي يهتم بدراسة التنظيمات الدولية والإقليمية المختلفة. وهناك عدة أنماط للمنظمـات الدولة، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: المنظمات الدولية الحكومية مثل هيئـة الأمم المتحدة، المنظمات الدولية غير الحكومية مثل منظمة الصليب والهلال الأحمـر، المنظمات الدولية الاقتصادية مثل منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، منظمات دوليـة إقليمية مثل جامعة الدول العربية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومنظمات دولية ذات طابع تعتني مثل الوكالة الدولية للطاقة النووية. يتـضح ممـا سـبق، أن مفهـوم المنظمات الدولية يشير إلى تنظيمات بين الدول على المستويين الدولي والاقتـصادي، هدفها تنسيق جهود أعضائها في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إلى جانب العمل على حفظ الأمن والسلم الدوليين وفض المنازعات التي قد تنشب بـين اعضائها بالطرق السليمة المتعارف عليها في إطار القانون الدولي. (الجاسور، 1998).

2.3 التعريف بمجلس التعاون لدول الخليج العربية:

تجمع إقليمي عربي أعلن عن تأسيسه في شباط-فبراير، من العام 1981، وضم في عضويتها كلاً من المملكة العربية السعودية، ودولة الكويت، وسلطنة عمان، والإمارات العربية المتحدة، ودولة قطر ودولة البحرين وفي أعقاب مؤتمر عقدته في أبو ظبي الدول الست الأعضاء في هذا المجلس، في ايار-مايو، من العام نفسه صدر بيان مشترك حددت بموجبه أهداف هذه الهيئة الخليجية وصلاحياتها. وثمة مشاريع ثلاثة كانت قد طرحت على المجتمعين للتداول بصددها مشروع كويتي، ارتأى أن يجعل من هذا المجلس هيئة مشتركة للتعاون الاقتصادي في المقام الأول، وآخر سعودي

ركز على قضايا الأمن، وثالث عماني لإنشاء قوة خليجية مشتركة لحماية مضيق هرمز تحظى بالدعم اللوجستي للقوات الأنجلو-أمريكية. وكان المشروع النهائي الذي تم تبنيه في قمة أبو ظبي أقرب إلى المشروع الكويتي منه إلى المشروعين الآخرين. مع إدراج قضايا الأمن ضمن صلاحيات المجلس. وقد أدان البيان الصادر في هذه القمة وجود قوات وقواعد أجنبية في المنطقة، وذلك في الوقت الذي كانت فيه جزيرة مسيرة العمانية تستعد لاستقبال عسكريين أمريكيين.

وقد انبثق عن هذا المجلس ست لجان اقتصادية لعل همها على الإطلاق لجنة النفط المكلفة برسم سياسة مشتركة فيما يتعلق باستثمار النفط وبتوزيعه بتحديد أسعاره، فالدول الخليجية الست الأعضاء في هذا المجلس تنتج ما يقارب من ستين بالمائة من مجمل ما تنتجه سائر الدول الأعضاء في منظمة الأوبيك، وقد نص النظام الداخلي لهذه الهيئة على ضرورة التقاء قادة الدول الأعضاء فيها مرتين كل عام على أن يجتمع وزراء خارجيتهم ثلاث مرات في العام الواحد، وقد أختيرت الرياض مقراً لهذا المجلس، وأسند إلى شخصية كويتية منصب أمينه العام، أخيراً تم إنشاء لجنة للنزاعات مهمتها إيجاد حل للخلافات العديدة على الحدود القائمة بين الدول الأعضاء لمجلس التعاون، ومن الملاحظ أن العراق قد استبعد من عضوية هذا المجلس رغم أنه دولة خليجية، وقد فسر المراقبون ذلك برغبة الدول المؤسسة عدم التورط في الحرب العراقية-الإيرانية وذلك على الرغم من أن المجلس أدان مراراً هذه الحرب واتخذ مواقف مؤيدة للعراق (البرهان وآخرون، 2011، ص44).

3 .3 السياسة الخارجية:

إن الإلمام بالمفهوم العام لـ "السياسة الخارجية" (Foreign Policy) لأي دولة يساهم كثيراً في فهم العلاقات الدولية وخاصة في بعدها السياسي (اليومي) والذي يشار إليه "السياسة الدولية" (International Policy) حيث يمكن تعريف (السياسة الدولية) بأنها: مجموع السياسات الخارجية لدول العالم المختلفة (وخاصة صاحبة التأثير الأكبر

والنفوذ الأوسع) وتفاعل هذه السياسات فيما بينها. فسياسة دولة ما، نحو دولة، أو منطقة أخرى أو قضية معينة، تمثل جزء من السياسة الخارجية، للدولة الأولى... وغالباً ما تجابه بسياسة (خارجية) للدولة الثانية والأخرى... كرد فعل (سلبي أو إيجابي) من الدولة الثانية والأخرى، على سياسة الدولة الأولى نحوها... وتفاعل هاتين السياستين، ينتج عنه سياسة (دولية) معينة، في أحداث ووقائع، عاجلة أو آجلة معينة (هويدي، 1991، ص ص119-120).

وحدد النظام الأساسي لمجلس التعاون أهداف المجلـس فـي تحقيـق التنـسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها، وتوثيق الروابط بين شعوبها، ووضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين الاقتصادية والماليـة، والتجارية والجمارك والمواصلات، وفي الـشؤون التعليميـة والثقافيـة والاجتماعيـة والصحية والإعلامية والسياحية والتشريعية والإدارية ودفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية، وإنشاء مراكـز بحوث علمية وإقامة مشاريع مشتركة، وتشجيع تعاون القطاع الخاص (المري، 2003، ص27).

إدراكاً من الدول الست في مجلس التعاون لدول الخليج العربية لما يربط بينها من علاقات خاصة وسمات مشتركة وأنظمة متشابهة أساسها العقيدة الإسلامية وإيماناً بالمصير المشترك ووحدة الهدف التي تجمع بين شعوبها ورغبة في تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بينها في جميع الميادين واقتناعاً بأن التنسيق والتعاون والتكامل فيما بينها إنما يخدم الأهداف السامية للأمة العربية واستكمالاً لما بدأته من جهود في مختلف المجالات الحيوية التي تهتم شعوبها وتحقق طموحاتها نحو مستقبل أفضل وصولاً إلى وحدة دولها. وتمشياً مع ميثاق جامعة الدول العربية الداعي إلى تحقيق تقارب أوثق وروابط أقوى وتوجيهاً لجهودها إلى ما فيه دعم وخدمة القضايا العربية والإسلامية وافقت فيما بينها.

4.3 الخلفية التاريخية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

أبعاد النشأة:

إن دراسة العلاقة بين طرفين دوليين تتطلب البحث في الأبعاد والمحددات المختلفة والتي على أساسها يتحدد سلوك كل طرف تجاه الآخر. ولعل أهم هذه الأبعاد والمحددات تلك المتعلقة بالظروف والمكونات الداخلية لكل طرف، وفي الدول الجديد لمجلس التعاون لدول الخليج العربية إقليمياً كمنظمة دولية إقليمية، يمكن القول أن سلوك المجلس إقليمياً تجاه الدول العربية محكوم ومرتبط بالأبعاد التي قام على أساسها المجلس وطبيعة العلاقات الداخلية بين أعضائه، كما أنه، وفي نفس الوقت، يحدد سلوك الدول العربية الأخرى تجاه مجلس التعاون الخليجي إدراك صانع القرار الخارجي لظروف هذه الدول الداخلية ومتطلباتها واحتياجاتها سواء الأمنية أو السياسية أو الاقتصادية والتي على أساسها يرسم ويحدد أهداف سياسته الخارجية، وعلى هذا الأساس فإننا سنبحث هذه الأبعاد والمحددات من خلال نقطتين أساسيتين:

أ. **الأبعاد الأمنية لنشأة مجلس التعاون الخليجي:**

تعود فكرة إنشاء نظام للأمن والتعاون بين دول الخليج العربية إلى نهاية حقبة الستينات عند إعلان بريطانيا – وهي الدولة المستعمرة والمسيطرة على جزء كبير من المنطقة- نيتها الانسحاب من الخليج. إذاً في 16 كانون الثاني عام 1968م أعلن هارولد ويسلون، رئيس الحكومة البريطانية (حكومة حزب العمال) قراراً في مجلس العموم البريطاني يقضي بسحب القوات البريطانية من الخليج مع نهاية عام 1971م، وكان القرار مفاجئاً، ليس فقط بالنسبة لإمارات الخليج أو للقوى الخليجية والعربية والقوى الكبرى في العالم، بل ايضاً بالنسبة للبريطانيين أنفسهم، ذلك أن هذا القرار جاء مغايراً لمجمل الترتيبات لخاصة بقواعد بريطانيا العسكرية في شرق السويس، وبالذات منذ خسارة مواقعها في عدن، حيث كانت قد اتجهت إلى تحويل قواعدها من عدن إلى الخليج العربي بشكل تدريجي (السويدي، 1999، ص7).

ولقد ترتب على هذا القرار البريطاني المفاجئ نتيجتان أساسيتان:
الأولى كانت في حدوث فراغ للقوة في المنطقة، والثانية كانت في ظهور أربع دول مستقلة جديدة في المنطقة هي: عمان والإمارات والبحرين وقطر.

كان فراغ القوة الذي حصل في المنطقة نتيجة للانسحاب البريطاني دافعاً قوياً للعديد من القوى الكبرى سواء الدولية أو الإقليمية للسعي إلى ملء هذا الفراغ لحماية مصالحها ومداً لنفوذها. وقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية أول من تنبه لمخاطر انسحاب حليفتها بريطانيا من الخليج على مصالحها والخوف من وقوع المنطقة تحت دائرة نفوذ قوى معادية لها كالاتحاد السوفيتي أو الأنظمة العربية الراديكالية، لذا سارعت إلى تبني سياسة دعم الأنظمة الخليجية وتشجيعها على التعاون ومساعدتها عسكرياً بالسلاح والخبراء. وقد جرى ذلك كله من تحت الستار. وقد عبر عن هذه السياسة مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط، جوزف سيسكو، ويوجين رستو وكيل وزارة الخارجية الأمريكية، حيث دعيا إلى حلف إقليمي في المنطقة من الأطماع الأجنبية ومن الثورات الداخلية ويوظف خبرات بعضها الآخر (حماد، 1996، ص131).

وفي هذا السياق أيضاً تبنت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة جديدة في المنطقة عرفت بـ "مبدأ نيسكون" عام 1969م والتي ارتكزت على ما عرف بـالعمودين المتساندين، أي العمود الإيراني والعمود السعودي، أو بصفة أخرى الارتكاز على قوى إقليمية في المنطقة، وقد عهدت أمريكا إلى إيران والسعودية ليقوما بهذا الدور (حماد، 1996، ص 132).

إذا كانت المملكة العربية السعودية قد لعبت أو حاولت لعب هذا الدور تحت غطاء مشروع ومبرر- من جهة النظر السعودية- والذي تمثل في قيادة المملكة العربية السعودية للعالم الإسلامي باعتبار احتضانها للمقدسات الإسلامية - مكة والمدينة المنورة- إضافة على أن السعودية – مقارنة ببقية دول الخليج العربي- تمثل الشقيق الأكبر أو بمعنى آخر القوة الكبرى في النظام الإقليمي الخليجي، فإن إيران الشاه قد

سعت إلى لعب دور شرطي الخليج من واقع طموحات وأطماع إقليمية واسعة مسنودة بقوة عسكرية كبيرة. إذ أتاح تحالف شاه إيران مع الولايات المتحدة، من جهة، والقدرة المالية الإيرانية المتأتية من كونها أحد أكبر مصدري النفط في العالم من جهة أخرى، إلى امتلاك إيران لترسانة حربية كبيرة، كان السعي الإيراني لملء فراغ القوة في المنطقة منطلقاً كما ذكرنا من أطماع إقليمية واسعة، فقد طالبت إيران بملكية جزيرة البحرين باعتبارها جزيرة إيرانية، كما قامت عشية الانسحاب البريطاني باحتلال ثلاث جزر إماراتية عند مدخل مضيق هرمز.

وهكذا كانت أولى نتائج الإنسحاب البريطاني تزيد التدخل الأمريكي في المنطقة وكذلك ازدياد مخاطر التهديد الإيراني للدول العربية الخليجية، خصوصاً المستقلة حديثاً، والتي كان استقلالها أيضاً أحد أهم نتائج خروج بريطانيا من شرق السويس (عبدالناصر، 1997، ص ص43-46).

لقد ولدت دول وإمارات الخليج وهي مصحوبة بمشاعر التهديد والقلق الأمني المتزايد فبالإضافة إلى أطماع القوى الكبرى دولياً وإقليمياً فيها، كانت هذه الدول تعاني من عيوب واختلالات هيكلية في بنيتها كدول مستقلة، فمنها من عانى من قيود جغرافية حيث أن مساحة بعضها لا تتعدى مئات الكيلومترات، وأخرى كان حجم سكانها الضئيل يجعلها في صورة – دولة المدينة- إذ لا تحتوي الدولة كلها إلا على مدينة واحدة. وجميعها كانت من اختلالات في تركيبة نظامها السياسي والذي اعتمد على حكم الأسرة الواحدة فقط.

لقد زادت هذه الاختلالات في بناء هذه الدول في تضخيم مشاعر التهديد وازدياد الإحساس بالخطر على وجود الدولة كلها، وهذا الأمر الذي انعكس في زيادة التمسك بمفاهيم السيادة والاستقلال، والذي انعكس أيضاً على سلوك هذه الدول ومواقفها اتجاه المشاريع الأمنية التي حاول البعض ترتيبها في المنطقة (حسن، 1997، ص2).

واستمرت منطقة الخليج في التعرض لمزيد من التطورات التي كان بعضها دراماتيكياً، فبداية منذ منتصف السبعينيات شهدت أسعار النفط العالمية ارتفاعاً شديداً،

حيث ارتفع سعر النفط خلال تلك الفترة 14 ضعفاً، وقد كان هذا الارتفاع نتيجة مباشرة لحرب أكتوبر 1973م بين العرب وإسرائيل، والذي فرضت فيه الدول العربية النفطية حظراً على تصدير النفط للدول المؤيدة لإسرائيل، والتي كان على رأسـها الولايـات المتحدة الأمريكية. لقد أظهرت هذه السياسة العربية أهمية النفط كـسلعة إسـتراتيجية، وبالتالي أهمية منطقة الخليج العربي باعتبارها إحدى أهم مناطق إنتاج النفط والمنطقـة الأولى في العالم في المخزون الاحتياطي فيه. وقد ترتب على هـذا الأمـر نتيجتـان أساسيتان:

الأولى كانت في ازدياد الاهتمام الأمريكي بالمنطقة والذي أخذ صوراً شتى بداية من زيادة الوجود الأمريكي العسكري في المنطقة إلى التهديد باحتلال منابع النفط فيهـا لضمان استمرار إمداداته للغرب.

والثانية تمثلت في الطفرة المالية الهائلة التي توافرت لدول الخليج العربي نتيجة ازدياد أسعار النفط والذي مكّن لهذه الدول قدرات مالية كبيرة تجاوزت بكثير قـدرتها على استغلالها، وبالتالي تحولت إلى أرصدة مالية لدى بنوك غربية ومشتريات أسـلحة مبالغ فيها من هذه الدول الغربية التي لم تكن دول الخليج قـادرة علـى اسـتيعابها أو الاستفادة منها، وقد زادت هذه الطفرة المالية من توتر وقلق الدول الخليجية وإحـساسها المتزايد بالتهديد باعتبارها صارت عرضة أكثر للأطماع الأجنبية وحتى العربية (حسن، 1997، ص99).

وقد استمرت المستجدات الإقليمية الخطرة في اجتيـاح دول الجـوار الإقليمـي الخليجي وكان أهمها على الإطلاق: (وزارة التخطيط، 2000، ص403)

أجواء التطرف السياسي التي رافقت قيام ثورة آية ا الخميني في إيران 1979م بمفاهيمها الراديكالية في التغيير والإصلاح السياسي، والتي شرعت تروج لها بحمـاس زائد فيما وراء حدودها، تحت زعم قابلية هذا النموذج الثـوري الإسـلامي الإيرانـي للتصدير والاحتذاء، لقد حرك هذا النموذج الثوري شعوراً بعدم الرضا مـن قبـل دول الخليج العربي خاصة مع اشتعال الصراعات الطائفية التي بقيت طويلاً خامـدة تحـت

السطح، وقد بدأ هذا التهديد لاستقرار نظام الحكم في دول المنطقة أسوأ ما يمكـن مـن تفاقم أحداث الحرم المكي في نوفمبر (1979م).

ثم أتى الغزو السوفيتي لأفغانستان في ديسمبر 1979م ليزيد بدوره مـن تـأزم الصراعات الدولية حول منطقة الخليج العربي ويضاعف أوضاعها الأمنية المتهـورة، وانتهى إلى إعلان الولايات المتحدة الأمريكية لما عرف بمبدأ كارتر وانتهـاج سياسـة الانتشار السريع والتدخل في الخليج، ولا يستبعد عند الضرورة إمكانية اللجـوء إلـى الخيار النووي لإحباط أي تقدم عسكري سوفيتي باتجاه نفط الخليج العربـي أو باتجـاه الممرات المائية الإستراتيجية التي ينطلق هذا النفط عبرها على العالم العربي، وكـذلك الاضطراب الشديد الذي أصاب النظام الإقليمي العربي في أعقاب التوقيع على اتفاقيـة كامب ديفيد ثم التوقيع على معاهدة الصلح المصرية- الإسرائيلية.

وقد أدى تدهور هذا الوضع العربي في مجمله إلى شق الصف العربي وغياب القيادة وتفرق المسارات، وتضارب الرؤى والتصورات حول ما يجب أن تكون عليه إستراتيجية المواجهة العربية خلال المراحل التالية في تطور أوضاع الصراع العربي الإسرائيلي، وكان لهذا التدهور الخطير في الوضع العربي العام إنعكاسات سلبية بعيدة المدى على أمن الخليج العربي هو الآخر، إذ بات مكشوفاً تماماً وبلا عمق إستراتيجي عربي يسانده ويحميه.

وإذا كانت هذه التطورات بمجملها قد عمقت إدراك النخب الحاكمة في الدول الخليجية للتهديدات التي تواجهها وجعلتها تفكر في طرق مواجهتها، والتي كان منها التجمع بشكل ما والتعاون لتجنب هذه التهديدات، فإن الحدث الحاسم الذي شكل نقطة تحول في ظهور مجلس التعاون الخليجي كان نشوب الحرب العراقية – الإيرانية نهاية سبتمبر من عام 1980م. لقد فرضت الحرب العراقية الإيرانية تحديات ومخاوف جدية أمام دول الخليج العربي من أن تمتد مضاعفتها المدمرة إليها. لقد وجد الخليجيون أن القوتين الأساسيتين في المنطقة قد دخلا في صراع دموي بينهما، وكان هذا الصراع يترجم العديد من الاحتقانات، فهو وإن بدا على شكل نزاع حدودي على منطقة شط

العرب، إلا أنه في حقيقته كان صراعاً عقائدياً أيديولوجياً يأخذ أبعاداً وتراكمات تاريخية ليست بالقليلة (الجاسر، 2002، ص55).

لقد هددت الثورة والنظام الإسلامي الشيعي في إيران العراق في أهـم مكوناتـه الطائفية باحتمال تغير ولاء الشيعة العراقيين إلى إيران، وكذلك الـسياسة، باعتبـار أن النظام العراقي نظام علماني لا سند شعبي له في مجتمع يحتفظ بتقاليـد دينيـة عميقـة الجذور. ولم تكن دول الخليج بعيدة بأي شكل من الأشكال عن هذا الصراع وتأثيراته، وكانت دولة الكويت مثالاً عملياً بارزاً لذلك، حيث تصاعدت أحداث الفتنة الطائفية فيها وأخذت أبعاداً مخيفة وبلغ الاحتقان السياسي الداخلي أقصى مداه، وكذلك كانت كل دول الخليج الأخرى بدرجة أو بأخرى معرضة لانعكاسات هذه الحرب عليها داخلياً قبل أن تكون خارجياً.

من هنا جاءت الدعوات الخليجية لإنشاء منظمة تجمعهم وتوفر لهم الحد الأدنـى من الأمن الجماعي على الرغم من أن هناك مشاريع قديمة كانت قد طرحت لشكل هذه المنظمة، إلا أن مجلس التعاون لدول الخليج العربي- كمنظمة – كان صورة مختلفـة عن جميع المشاريع التي تم اقتراحها سابقاً وإن احتوى على بعض التشابه والتقارب مع بعضها.

وإذا كانت دول الخليج العربي قد ظلت عشر سنوات تـدرس هـذه المـشاريع المختلفة فإن قرار تأسيس المجلس يعد واحداً من أسرع القرارات التـي بـادرت دول المنطقة إلى اتخاذها ف ي تاريخها المعاصر، ففي أقل من ثلاثة شهور اقتنعـت هـذه الدول بفكرة المجلس ووافقت على أهدافه العامة، وأقرت نظامه الأساسي، ثم أسـرعت في عقد أول اجتماع قمة في أبو ظبي لإعلانه رسمياً في 25 مايو 1981م.

ولقد كان إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربي رد فعل جماعي من دولة الأعضاء تجاه مختلف التطورات الخطرة التي حدثت في المنطقة والتي شكلت تهديداً جدياً لأمن هذه الدول، إلا أنه وفي نفس الوقت ساعد في نشأة المجلس أيضاً التماثل الشديد في تركيبة النظم والنخب السياسية الحاكمة في دول الخليج العربي الست، وذلك

بمعيار الخلفية الثقافية والتوجهات السياسية التقليدية وتمازج الأهداف السياسية والإتفاق الواضح في مضمون الرؤى والتصورات التي كانت تعكسها سياسات ومواقف الأنظمة الحاكمة إزاء العديد من القضايا على الصعيدين الإقليمي والدولي (عبدالناصر، 1997، ص30).

ب. إشكالية البقاء:

يعد مجلس التعاون لدول الخليج العربي من أنجح مشاريع العـرب الوحدويـة، ويتضح ذلك من خلال المدة الزمنية التي ظل فيها المجلس قائماً مقارنـة بغيـره مـن لتجارب الوحدوية العربية، والتي فشل أغلبها إن لم يكن جميعها في البقاء مدة زمنيـة طويلة، وإذا كان الاتفاق على أن بقاء المجلس هذه المدة الزمنية يعد إنجازاً بحد ذاتـه يمتدح عليه المجلس، فإن جوانب الإخفاق في تجربة المجلس كثيرة، ولقد سعى مؤسسوه إلى أن تكون وظيفة المجلس التعاونية الشاملة، لذا جعلوا من مهامه الرئيسية السعي إلى تحقيق التكامل الاقتصادي وصولاً للوحدة الاقتصادية، وذلك عبر خطـوات تدريجيـة ونوعية، كان أول هذه الخطوات هو السعي لتحقيق الوحدة الجمركية لـدول المجلـس وعلى أن يكون ذلك خلال مدة خمس سنوات، أي يفتـرض أن تكـون هـذه الوحـدة الجمركية قد تحققت عام 1986م إلا أنه وبالنظر للواقع سنجد أن هذا الهدف لم يتحقـق حتى اللحظة متأخراً عن موعده بما يزيد عن 21 عاماً كاملة.

وبأخذ هذا المثال كنموذج لبقية الأهداف، فإن مجلس التعاون الخليجي فشل فـي تأدية وظيفته كإطار لتحقيق التكامل والتعاون الاقتصادي، وقد تجاوز هذا الفشل القضايا الاقتصادية الجادة والأساسية إلى مسائل اقتصادية تقترب من كونها مـسائل إجرائيـة، كتوحيد المقاييس الخليجية وقوانين العمل ومنع الازدواج الضريبي. لقـد كـان أغلـب إنجازات مجلس التعاون الخليجي اقتصادياً عبارة عن تحقيق تسهيلات لمـواطني دول المجلس للعمل والاستثمار داخل إطار نفس هذه الدول، وإذا كان هذا العمل ذا قيمة في الجانب الشعبي والاجتماعي إلا أنه في الجانب الاقتصادي لا يحمل نفس القيمة، فالدول الخليجية جميعها وبدون اسـتثمار لا تعـاني مـن نقـص فـي رؤوس الأمـوال أو

الاستثمارات، كما أن الاستثمار والمستثمرين الخليجيين يتركز نـشاطهم فـي قطـاع الخدمات والصناعات الاستهلاكية الخفيفة، وهي قطاعات غير محورية في الاقتصاديات الخليجية المعتمدة كلياً على النفط. هذا الإخفاق الخليجي في تحقيق التكامل الاقتـصادي يعود لعاملين أساسيين: الأول ذاتي والثاني موضوعي (البنك الدولي، 1999: 3).

1- العامل الذاتي: ركز في غياب إرادة حقيقية لدى الدول أعضاء المجلس لتحقيق هذا التكامل كما أن الحساسية المفرطة التي تعاني منها دول الخليج في قضايا السيادة الوطنية والاستقلال قد دعت كلاً منها إلى الإحجام عن اعتماد وتنفيذ أية اتفاقيات وترتيبات اقتصادية تشعر فيها بأنها تنازلت أو ستتنازل فيها عن جزء من سيادتها الاقتصادية حتى ولو كان هذا التنازل عن جزء بسيط من هذه السيادة، خـصوصاً وأن هذا التنازل المفترض لن يذهب لدولة بعينها وإنما يذهب لمنظمة هـي أحـد أعضائها (عطايا، 1998، ص61).

2- العامل الموضوعي: أن تفسير إخفاق مجلس التعاون الخليجي في تحقيق التكامـل الاقتصادي فيعود إلى طبيعة اقتصاديات الدول الخليجية، فجميعها اقتصاديات تكاد تكون قائمة على السلعة الوحيدة – النفط- وجميع الصناعات الأخرى وقطاعـات الاقتصاد المختلفة متشابهة جداً، فستجد الصناعات الغذائية الخفيفة موجودة في كل هذه الدول مع اختلاف فقط في حجم هذه الصناعات من دولة إلـى أخـرى، وإن نمطية اقتصاديات دول الخليج تقف حائلاً أمام تحقيق أي تكامل، وهو تكامل غير ممكن بين دول تصنع وتنتج نفس المنتجات والمصنوعات، وهـو الأمـر الـذي يفرض التنافس أكثر مما يفرض أي شيء آخر.

3- العامل السياسي: هدف مؤسسو المجلس إلى أن يكون الإطار الذي يتم فيه تنسيق السياسة الخارجية للدول الأعضاء بحيث تأخذ موقفاً موحداً من مختلف القـضايا والتهديدات التي تواجهها، الأمر الذي س يعطي لرأيها وموقفها وزناً وأثراً أكبـر مما لو كانت مواقفها متفرقة، ويعد هذا الهدف أحد الأهداف الرئيسية التـي قـام لأجلها مجلس التعاون الخليجي، وإذا كان بإمكاننا القول أن مجلس التعاون قد حقق

نوعاً ما من السياسة الخارجية الموحدة تجاه العديد من القضايا التي واجهته خلال عمله فإن هذا الإنجاز يعود أساساً إلى طبيعة هذه القضايا أكثر منه توافر آليـة أو قناعة لدى أعضاء المجلس، لذا كان الموقف الخليجي موحداً تجاه الحرب العراقية الإيرانية وتجاه غزو العراق لدولة الكويت وتجاه قضايا أخرى عامـة كالقـضية الفلسطينية (عطايا، 1998، ص ص62-68)

إلا أن هذا الجانب أيضاً شمل العديد من الإخفاقات والتي كان بعضها يخص قضايا يمكن وصفها بالداخلية داخل إطار المجلس، فالنزاع القطري البحريني الحدودي هدد أكثر من مرة بإفشال أعمال اجتماعات خليجية حتى على مستوى القمة الخليجية، وإذا كان هذا النزاع ذا حساسية بالغة باعتباره يجمع عضوين من أعضاء المجلس فإن القضايا الأخرى لم تكن كذلك.

وتعد قضية الجزر الإماراتية الثلاث المحتلة من قبل إيران نموذجاً لغياب سياسة خليجية موحدة حقيقية، فعلى الرغم من بداهة المطلب الإماراتي بأن تكون علاقة دول الخليج مع إيران مرتبطة بتغير موقفها من قضية احتلال الجزر الثلاث إلا أن هذه الدول عملت على تحسين علاقاتها مع إيران بعيداً عن المطلب الإماراتي.

ومن هذا نستطيع القول أن الأولوية كانت في جميع الأحوال بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي لمصالحها الذاتية والتي دائماً ما رأتها من خلال الالتزام بالسيادة الوطنية (ساعاتي، 1998).

إن قدر الإنجازات الضئيل الذي تحقق في إطار مجلس التعاون الخليجي في مختلف المجالات إنما يعود كما ذكرنا سابقاً إلى طبيعة نشأته باعتباره رد فعل جميع تجاه تهديدات معينة في مرحلة معينة، ولم يستطع الخليجيون تجاوز هذه الفكرة أبداً في عملهم المشترك، إن ما حافظ على وجود مجلس التعاون الخليجي ككيان سياسي إقليمي إنما كان استمرار التهديدات الإقليمية المختلفة لأعضائه وحالة عدم الاستقرار التي عاشتها وتعيشها المنطقة ودورة الأزمات المتتالية التي لم تخرج منها بعد، إضافة إلى أن كل عضو من أعضاء المجلس تعامل معه- أي مجلس- من رؤيته الخاصة

لمصالحه، فقد شكل المجلس بالنسبة للسعودية بحجمها الجغرافي وثروتها النفطية الضخمة وأهميتها الدينية وعدد سكانها الكبير نسبة لبقية أعضاء المجلس، ومنتدى تلعب فيه دور الشريك الأكبر، ومن جهة ثانية، شكلت الكويت حيزاً تتصرف من خلاله على أساس أنها البلد الأكثر تأهيلاً لقيادة البلدان الأصغر لخلق توازن مع الشريك الأكبر السعودية. أما بالنسبة للإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين، فالمجلس كان بمثابة ملجأ آمن يحميها من تطورات سياسية إقليمية عاصفة، أما عمان فقد نظرت إلى تشكيل مجلس التعاون على أنه إطار تنطلق منه إلى تأكيد هويتها والتأثير في الأحداث في المنطقة، وإعطاء سياستها الخارجية التي تقوم على أساس علاقات أوثق مع الغرب، درجة من الدعم الخليجي الجماعي.

إن استمرار وجود مجلس التعاون الخليجي كل هذه الفترة لم يكن لأنه وحد السياسة الخليجية بل نستطيع القول بأنه استمر لأنه لم يوحد هذه السياسة (السهلي، 1998، ص49)

بمعنى آخر، إن احتفاظ دول أعضاء المجلس بسيادتها كاملة وبإتباع صيغة الإجمالي في التصويت، والذي يعني امتلاك كل دولة حق الاعتراض- الفيتو- على أي قرار يصدر عن المجلس، هو ما حافظ على بقاء المجلس كهيكل سياسي في المنطقة، إذ لم تجد أي دولة عضو فيه أنها مجبرة أو مضطرة للموافقة على أي قرار يصدر عنه وبالتالي فإن وجودها فيه لا يترتب عليه أي أضرار أو تنازلات لا ترغب هي فيها.

5.3: الأهداف والإمكانات:

يمثل النظام الأساسي لمجلس التعاون والاتفاقية الاقتصادية وقـرارات المجلـس الأعلى المرجعية الأساسية للعمل الاقتصادي المشترك، ويشكل التكامل والترابط بـين الدول الأعضاء في المجال الاقتصادي أحـد الأهـداف الأساسـية لمجلـس التعـاون المنصوص عليها في النظام الأساسي، إذ حددت المادة الرابعة من النظـام الأساسـي الأهداف الرئيسية لمجلس التعاون على النحو التالي:

1- تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها.

2- تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.

3- وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشؤون الآتية:

أ- الشؤون الاقتصادية والمالية.

ب- الشؤون التجارية والجمارك والمواصلات.

ج- الشؤون التعليمية والثقافية.

د- الشؤون الاجتماعية والصحية.

هـ- الشؤون الإعلامية والسياحية.

و- الشؤون التشريعية والإدارية.

4- دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية وإنشاء مراكز بحوث علمية وإقامة مشاريع مشتركة وتشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها (الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لعام 1981).

لتحقيق أهداف العمل المشترك في المجال الاقتصادي، أقر المجلس الأعلى في دورته الثانية (نوفمبر 1981) الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لترسم خطة العمل الاقتصادي المشترك ومراحل التكامل والتعاون الاقتصادي بين دول المجلس، ولتشكيل نواة البرامج التكاملية التي تم وضعها بشكل مفصل على مدى السنوات العشرين الأولى من قيام المجلس وتشمل على وجه الخصوص:

1- تحقيق التكامل الاقتصادي لمواطني دول المجلس.

2- تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المجلس، وفق خطوات متدرجة، بدءاً بإقامة منطقة التجارة الحرة، ثم الاتحاد الجمركي، ثم استكمال السوق الخليجية المشتركة، وانتهاءاً بالاتحاد النقدي والاقتصادي. وإقامة المؤسسات المشتركة اللازمة لذلك.

3- تقريب وتوحيد الأنظمة والسياسات والاستراتيجيات في المجالات الاقتصادية والمالية والتجارية.

4- ربط البنى الأساسية بدول المجلس، لا سيما في مجالات المواصلات والكهرباء والغاز، وتشجيع إقامة المشاريع المشتركة (الاتفاقية الاقتصادية لعام 2001).

وتمشياً مع تطورات العمل المشترك خلال العقدين الأولين من عمر المجلس، والمستجدات والتحديات الدولية في المجال الاقتصادي، أقر المجلس الأعلى في دورته الثانية والعشرين الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس، وقد نقلت الاتفاقية الجديدة أسلوب العمل المشترك من طور التنسيق إلى طور التكامل وفق آليات وبرامج محددة، كما أنها أكثر شمولية بمعالجتها للموضوعات التالية:

1- الاتحاد الجمركي لدول المجلس.

2- العلاقات الاقتصادية الدولية لدول المجلس مع الدول والمجموعات الاقتصادية الأخرى والمنظمات الدولية والإقليمية، وتقديم المعونات الدولية والإقليمية.

3- السوق الخليجية المشتركة حيث تشمل تحديد مجالات المواطنة الاقتصادية.

4- الاتحاد النقدي الاقتصادي.

5- تحسين البيئة الاستثمارية في دول المجلس.

6- التكامل الإنمائي بين دول المجلس، بما في ذلك التنمية الصناعية، وتنمية النفط والغاز والموارد الطبيعية والتنمية الزراعية وحماية البيئة والمشروعات المشتركة.

7- تنمية الموارد البشرية، بما في ذلك التعليم ومحو الأمية وإلزامية التعليم الأساسي وتعديل الإستراتيجية السكانية وتوطين القوى العاملة وتدريبها وزيادة مساهمتها في سوق العمل.

8- البحث العلم والتقني وتطوير القاعدة العلمية والتقنية والمعلوماتية، وحماية الملكية الفكرية.

9- التكامل في مجالات البنية الأساسية، بما في ذلك النقل والاتصالات والتجارة الإلكترونية (كاتزمان، 1998).

وبالإضافة إلى ذلك تضمنت الاتفاقية الاقتصادية في فصلها الثامن آليات للتنفيذ والمتابعة وتسوية الخلافات، حيث نصت على تشكيل هيئة قضائية للنظر في الدعاوى المتعلقة بتنفيذ أحكام الاتفاقية والقرارات الصادرة تطبيقاً لأحكامها.

الإنجازات الرئيسية:

أ- المواطنة الاقتصادية: وضع برنامج زمني محدد للوصول على السوق الخليجية المشتركة في عام 2007 وفق خطوات متدرجة حددتها قرارات المجلس الأعلى.

ب- تشجيع التبادل التجاري ضمن مرحلتين:

1- إقامة منطقة حرة بين دول المجلس اعتباراً من مارس 1983م، الأمر الذي أدى على حرية انتقال السلع الوطنية بين دول المجلس دون رسوم جمركية ومعاملتها معاملة السلع الوطنية، ضمن ضوابط معينة.

2- إقامة الاتحاد الجمركي لدول المجلس اعتباراً من الأول من يناير 2003م، والذي يقضي بتوحيد التعرفة الجمركية وحرية انتقال السلع بين دول المجلس دون قيود جمركية أو غير جمركية.

ج- الاتحاد النقدي: تبني برنامج زمني محدد لتحقيق الاتحاد النقدي والوصول إلى العملة الموحدة في عام 2010، وفق جدول أقرته قمة مسقط (ديسمبر 2001).

د- إبرام الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس لعام 2001 والتي صادقت عليها جميع دول المجلس.

ه- تبني استراتيجيات وسياسات عامة لتكون منطلقاً للسياسات الوطنية في الدول الأعضاء، ومن ذلك الوثائق الصادرة عن المجلس الأعلى في مجالات التخطيط والتنمية والسكان والصناعة والبترول والزراعة.

و- توحيد القوانين والأنظمة والإجـراءات في المجالات الاقتصادية، حيث أقر المجلس الأعلى نحو أربعين قانوناً موحداً، بعضها ملزم ومعظمها استرشادي.

ز- بناء المؤسسات الخليجية المشتركة بغية تأكيد التعاون الفني والاقتصادي بين دول المجلس وخفض النفقات، ومن هذه المؤسسات:

أ- مؤسسة الخليج للاستثمار.

ب- هيئة التقييس لدول مجلس التعاون.

ج- مركز التحكيم التجاري.

د- مكتب براءات الاختراع.

ه- المكتب الفني للاتصالات.

و- الشبكة الخليجية للربط بين شبكات الصرف الآلي بدول المجلس.

ز- تأسيس هيئة الربط الكهربائي كشركة مساهمة، وقد تم تنفيذ المرحلتين الأولى والثانية من مشروع الربط الكهربائي بين دول المجلس، ويتوقع استكماله بمراحله الثلاث في عام 2011. وبدأ التشغيل الفعلي للمرحلة الأولى، وسيتم تدشين المشروع على هامش الدورة الثلاثين للمجلس الأعلى التي ستعقد بدولة الكويت في ديسمبر 2009م.

ح- مكتب الأمانة الفنية لمكافحة الإغراق.

10- تنسيق المواقف على الساحة الاقتصادية الدولية، والتفاوض الجماعي والحوار الاقتصادي مع الدول والمجموعات الاقتصادية كالاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة واليابان والصين.

11- التعاون والتنسيق في مجال الهياكل الأساسية من طرق ومواصلات واتصالات، وفي مجال المشاريع المشتركة، والاتفاق على تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع الربط الكهربائي.

12- التعاون على مختلف المستويات وفي شتى الميادين الاقتصادية من تقنية بنكية ومواضيع نقدية ومالية ومسوح إحصائية ومؤتمرات للصناعيين ورجال الأعمال إلى ندوات ودراسات في مجالات النفط والغاز والبتروكيماويات والصناعة، على سبيل المثال.

الأهداف الأمنية والإستراتيجية:

إن مجلس التعاون الخليجي التي تشكل عام 1981، قام أصلاً على دعامتين أساسيتين هما: العمل من أجل تحسين النظام الدفاعي وإجراءات الأمن الداخلي من ناحية. والتعاون في المجالات الاقتصادية والتنمية من ناحية أخرى.

ويبدو أن دول المجلس تركز في الفترة الحالية على تعزيز تعاونها الاقتصادي والأمن والدفاعي من خلال الاتفاقيات المالية عن طريق تنشيط هياكل عمل المجلس وآلياته (علي، 1999، ص200).

فدول الخليج الأعضاء في مجلس التعاون الخليج أصدرت العديد من التصريحات الرسمية في مناسبات مختلفة حددت فيها مواقفها من أمن الخليج، وبنت مواقفها على أساس المبادئ التالية:

1- إن أمن الخليج هو مسؤولية دولة أولاً وأخيراً.
2- إن دول الخليج العربية تحصر على إبقاء المنطقة خالية من التوترات الدولية وأبعادها عن الصراعات الدولية.
3- دول الخليج ترفض أي محاولة للتدخل العسكري الأجنبي في المنطقة وعلى الأخص القوى العظمى.
4- رفض أي وجود للقواعد العسكرية الأجنبية في المنطقة.
5- امتناع دول المنطقة ع الدخول في أي شكل من أشكال التكتلات الدولية (علي 1999، ص ص203-204).

وبالرغم من المبادئ السابقة إلا أن الواقع يشير إلى أن دول المجلس بالرغم من تمسكها بمبدأ إبعاد المنطقة عن الصراعات الدولية إلا أن بعضها يقدم ما يسمى تسهيلات عسكرية لدول كبرى، الأمر الذي يتناقض كلياً مع هذا المبدأ بل أن بعض دول المجلس أعلنت بصراحة في أكثر مناسبة أنها على استعداد للمساح لقوات أجنبية تابعة لإحدى القوات العظمى بالتدخل لحماية مضيق هرمز. في حالة تعرضه لعدوان

خارجي بقصد تعطيل الملاحة فيه والحيلولة دون وصول الإمدادات النفطية من دول الخليج إلى العالم الغربي (العيدروس، 1999، ص39).

وعلى أثر الموقف الذي تبنته إيران تجاه أزمة الخليج الثانية، فإن السياسات الجديدة للدول الخليجية الست قد أسهمت في رفع التنسيق السياسي الخارجي الإيراني، واعترافهم بأن لإيران دوراً في أمن الخليج (ياسين، 1999، ص39).

لأن أزمة الخليج الثانية برهنت على أن دول المجلس ضعيفة اتجاه التهديدات الخارجية (بهجت، 1996، ص39).

فلا عجب أن يكون الهاجس الأمني لهذه الدول مجتمعة في الـداخل والخـارج نظراً للهوة الواسعة بين الدول الخليجية الست وجارتيها العراق وإيـران فيمـا يتعلـق بالثروة الاقتصادية (القدرة الشرائية، القوة العسكرية، عدد القوات المسلحة) إضافة إلى التركيبة السكانية الصغيرة والمقسمة لهذه الدول (مظلوم، 1999، ص ص 40-45).

لقد أعلنت دول مجلس التعاون الخليجي أن الدرس الذي تعلمته مـن الاجتيـاح العراقي للكويت يفرض عليها الوحدة واليقظة، وبناء القـوة والاعتمـاد علـى الـذات وتطوير أساليب التعاون العربي بجعلها ترتكز على ثوابت وحقائق أولهـا أن طريـق التنمية هو حصيلة التفاهم وليس الشعارات، وأن المصالح المشتركة هي أقرب للتفاهم.

وعودة إلى موقف دول مجلس التعاون الخليجي من قضية التعاون مع الغـرب بعد أن اقتنعت فيما بينها أن أمن الخليج هو مسؤولية دول الخلـيج وأنهـا تـرفض أي محاولة للتدخل الأجنبي. نجد أنه على أثر حشد العراق لقواته بـالقرب مـن الحـدود الكويتية في تشرين الأول 1990م، وقبلها نقض إيران لمـذكرة التفـاهم (1971) مـع الإمارات العربية المتحدة بخصوص السيادة المشتركة على جزيرة أبـو موسـى عـام 1992م، فإن دول مجلس التعاون الخليجي قامت بالبحث عن السبل الكفيلـة بترسـيخ وتقوية علاقاتها مع القوى الغربية، نظراً لأن دول مجلس التعاون وجـدت أنـه مـن الضرورة أن تستعين بالحلفاء الغربيين وخصوصاً أمريكياً وبريطانيا وفرنـسا. ولقـد ترجم هذا الأمر بالفعل على شكل إتفاقيات أمنية بين هذه الدول وعدد من دول المجلس.

والأهم من هذا الأمر هو الصفقات التسليحية الضخمة التي تربط رخـاء اقتـصاديات الدول الغربية بسلامة دول الخليج وأمنها (السبكي، 1999، ص41).

ومن أجل صياغة مشروع أمني خليجي فإنه يمكن استخلاص العناصر المشتركة أو المتقاربة من تصورات دول المجلس وإيران بحيث يكون لإيران مكانة في هذا المشروع وذلك كالآتي:

1- معاهدة دفاع خليجية تشترك فيها كل دول المجلس وإيران ومصر وسوريا لربط أمن الخليج بالأمن القومي العربي والتوفيق بين هذه المعاهدة الخليجية وجامعة الدول العربية وميثاق الدفاع العربي المشترك.
2- إن أمن الخليج يخص دول المنطقة التي يجب أن تبقى خارج مناطق النفوذ والصراعات الدولية.
3- رفض الاتفاقيات العسكرية التي من شأنها تسهيل وجود قوات أجنبية في المنقطة.
4- الابتعاد عن مضامين الأحلاف الإقليمية وصيغها.
5- أن تتحمل الدول الخليجية مسؤولية حماية سواحلها والتعاون فيما بينها لسد أية ثغرة ولضمان فاعلية أفضل لتلك الحماية (السبكي، 1999، ص42).

فكما هو واضح من حركة التفاعلات الدولية فإن هناك عوامل داخلية وخارجية لعبت وتلعب دوراً مؤثراً في خلق حالة من عدم الاستقرار، وبالتالي عدم الوصول إلى صيغة لأمن الخليج العربي. فقد نجح الغرب في اختلاق مثل هذه الأزمات وتنميتها من خلال إحداث خلافات حدودية بين الدول مستغلين المواقف المتشددة التي لم تراع مصلحة شعب أو وطن ولم تكترث بالروابط والعلاقات الإنسانية، وتأتي قضية الجزر الثالث وأزمة الخليج الثانية في مقدمة القضايا التي تشهدها المنطقة اليوم.

6.3: الإمكانات الاقتصادية والعسكرية:

تنظر معظم دول العالم إلى منطقة الخليج العربي كمنطقة إمداد رئيـسية للـنفط والغاز. وتشير إحصاءات شركة النفط البريطانية لعام 2000م إلى أن هـذه المنطقـة ستبقى منطقة تصدير نفط وغاز في الأمد المنظور. فمنطقة الخليج العربي تحتوي على 65% من احتياطي النفط العالمي، و 33.8% من الاحتياطي العالمي للغاز. وتحـتفظ دول مجلس التعاون الست بـ 35% من احتياطي النفط العالمي. وتمثل منطقة الخلـيج العربي واحدة من أكبر مناطق الاحتياط نسبة إلى الإنتاج، حيث تبلغ هذه النسبة 85% وهذا يعني نظرياً أن احتياطي المنطقة يستهلك بشكل أقل من بقية اسـتهلاك احتيـاطي المناطق الأخرى من العالم. حيث تصل هذه النسبة في تلك المنـاطق إلـى 15-30% (Sanger, 2004).

وبالرغم من زعم بعض التحليلات إلى أن إنتاج منطقة بحر قـزوين سـيزاحم الصادرات النفطية الخليجية، وصعوبة تحديد احتياطي تلك المنطقة من الغـاز والـنفط بشكل دقيق، إلا أن واحداً من أبرز المتخصصين يرى بأن حجم احتياجي حوض بحـر قزوين من النفط يساوي حجم الاحتياطيات النفطية الكويتية.

ويبلغ إنتاج دول مجلس التعاون الست حوالي 15 مليون برميل في اليوم الواحد. أما في جانب الطلب فتمثل الولايات المتحدة حوالي 25% من حجم الطلب العالمي على النفط أما أوروبا فتمثل 23.7% من حجم هذا الطلب، تليها اليابان 13% وبقية دول آسيا واستراليا بحوالي 15% وحين ينظر المرء إلى مجموع استهلاك اليابان ودول الآسيان واستراليا فإن مجموع حجم طلبها الكلي 28% يفوق حجم الطلب في الولايات المتحدة. مما يشير إلى قوة الطلب الآسيوي على النفط، خاصة على النفط الخليجي هو المهيمن على نمط الاستهلاك النفطي العالمي خلال العشرين عاماً القادمة (World Investment Report 2000).

ومع ذلك فيمكن أن تنافس العراق مستقبلاً دول مجلس التعاون في مجال النفط، حيث تملك ثاني أكبر احتياطي للنفط في العالم، بعد المملكة العربية السعودية. كما قد

تنافس إيران دول الخليج العربية الست، خاصة قطر في مجال إنتاج الغاز. حيث يحمل الغاز النظيف محل النفط كقاعدة رئيسية لإنتاج الطاقة في البلدان المتقدمة.

وهكذا فإن خريطة إنتاج الطاقة داخل دول المجلس قد تتغير، كما أن ميزانتها البيئية قد تتغير لصالح الغاز، خاصة إذا ما تبنت الدول الصناعية قوانين تحد من انبعاث ثاني أكسيد الكربون، وزادت من ضريبة الكربون على المنتجات النفطية التي تباع في أسواقها.

وخلال العشرين عاماً الماضية، لم تكن دول مجلس التعاون تعير الكثير من الاهتمام بالاستثمارات الأجنبية المباشرة في أسواقها. أما اليوم فقد تغير الحال. وبدأت هذه الدول منذ نهاية التسعينات في محاولة جذب الاستثمارات خاصة في مجال التنقيب عن الغاز، وزيادة حجم إنتاجه لاعتماد صناعاتها البيروكيماوية عليه. كما فتحت الكويت مجال الاستثمار في استخراج النفط في الحقول الشمالية الجديدة والتي ثبت وجود كميات وفيرة من النفط فيها (عبدالغني، 2000، ص18).

وتشير إحصاءات منظمة (الأونكتاد) إلى أن حجم الاستثمارات الأجنبية في دول الخليج العربية الست عام 1999م وصلت إلى 5,452 مليون دولار، أو ما يعادل 6 في الألف من حجم الاستثمارات العالمية. أما المجموع الكلي للاستثمارات في دول مجلس التعاون وحتى نهاية عام 1999م فقد وصلت إلى 44.7 مليار دولار، أو ما يعادل 9 في الألف من المجموع الكلي للاستثمارات العالمية التي تبلغ 4.77 تريليون دولار.

وتتراوح درجة اعتماد بلدان المجلس على الاستثمارات الأجنبية كجزء من تكوين الرأسمال المحلي ما بين 0.9% في الإمارات إلى 20% في البحرين، وهي في المتوسط في حدود 4.68% في دول المجلس الست. وفي المقابل يبلغ اعتماد بلدان شرق آسيا، مثل كوريا، على الاستثمارات الأجنبية في حدود 35% من حجم تكوين رأسمالها المحلي.

ويتوقع أن تزيد نسبة الاستثمارات الأجنبية في دول الخليج العربية، نتيجة إعادة فتح أبواب الاستثمار في المنطقة في مجالات الطاقة والكهرباء والاتصالات، خاصة

وأن بعض دول المنطقة مثل السعودية والإمارات العربية المتحدة قد بدأت تظهر في عمليات الاندماج بين الشركات المحلية والأجنبية، وهي الظاهرة الأكثر شيوعاً في الوقت الحاضر في مجال الاستثمار العالمي. كما أن توجه معظم دول المنطقة نحو خصخصة اقتصادياتها سيعني مزيداً من الاندماج للاقتصاديات المحلية في الاقتصاد العالمي ودخول أكبر للشركات المتعددة الجنسية في المنطقة.

وبالرغم من تخفيضات الإنفاق الدفاعي لـدول مجلـس التعـاون فـي نهايـة التسعينيات، فإن هذه الدول لا زالت تمثل 15% من حجم سوق السلاح العـالمي. ولا زالت هذه الدول تنفق 30.4 بليون دولار في السنة 1999م على جيوشها، وهـو مـا يعادل 4% من الإنفاق العالمي على الدفاع (The Military Balance 2000-2001 Table 38).

وهناك إشكالية ستقابل دول المجلس في المـستقبل فـي مجـال الاسـتثمارات الأجنبية. فمعظم المستثمرين يترددون في الإقبال على الاستثمار فـي منـاطق غيـر مستقرة، أو مهددة من قبل جيرانها. كما أن الاستثمار في القطاع الخاص يجب أن يقابله استثمار في القطاع المدني من قبل حكومات هذه الدول. وسـيكون لزامـاً علـى دول مجلس التعاون الست أن تلجأ في المستقبل إلى تحقيق أمن إقليمي فعال كـأداة لجـذب الاستثمارات الأجنبية، وفي الوقت نفسه تقليص نسبة الإنفاق الدفاعي في المنطقة أمـا استمرار الاعتماد الحالي على الحماية الأجنبية، أو اللجوء إلى تطـوير قـدرات غيـر تقليدية تستطيع بموجبه هذه الدول أن تحقق الردع المطلوب، بتكلفة اقل، وحجم أصغر من القوات التقليدية.

ولا يعني تطوير القدرات غير التقليدية، أن تستحوذ هذه الدول بشكل أحـادي أو جماعي على أسلحة دمار شامل، ولكن يعني ذلك أن تطور هذه الدول إمكانياتها المدنية والعلمية في هذا المجال بحيث تستطيع التحول وخلال وقت قصير، عند الحاجة، إلـى تطوير قدرات عسكرية موازية في هذا المجل، خاصة وأن جيران الدول الخليجية، قـد

طوروا سواء في إسرائيل أو باكستان أو إيران أو العراق مثل هذه التقنيات، وأصبحت مثل هذه التهديدات حقيقة واضحة لصانعي القرار الإستراتيجي في المنطقة.

وفي الوقت نفسه فإن الدول الخليجية لا يمكنها الاستمرار فـي زيـادة إنفاقهـا الدفاعي في مجال الأسلحة التقليدية الذي قد يقود إلى سباق تسلح إقليمي لا طائل منـه ورائه، ويمكن لهذه الدول مواصلة سياسـتها الدبلوماسـية الفاعلـة إقليميـاً ودوليـاً، والدبلوماسية البناءة هي أحد الأساليب الرخيصة والناجعة لبناء علاقـات ثقـة إقليميـة ودولية (عبدالغني، 2000، ص ص 42-46).

الفصل الرابع

مجلس التعاون الخليجي العربية ودول الجوار الجغرافي

تستطيع دول مجلس التعاون الخليجي خلق المزيد من التكامل بينها وتقديم مبادرات تنموية خارجية فعالة من خلال تبنيها لسياسة جوار على النمط الأوروبي. ويقدم هذا التقرير الذي أعده مركز أبحاث الخليج، مواصفات محددة لمقاربات التواصل بين مجلس التعاون الخليجي ودول الجوار والأعضاء المحتملين للمجلس مثل اليمن والأردن، المغرب والأطراف البعيدة ذات التأثير على المنطقة مثل الهند والصين وروسيا. وعلى الرغم من أن أفكار المركز تحمل عدداً من الاحتمالات- الإيجابية والسلبية- فإنها تحتاج إلى إعادة النظر في ضوء الاضطرابات الأخيرة في المنطقة.

1.4 سياسة الجوار لدول مجلس التعاون الخليجي:

يعمل حالياً مجلس التعاون الخليجي، والذي شكلته ست ممالك خليجية في شبه الجزيرة العربية عام 1981، على تحقيق أهداف إستراتيجية مشتركة مثل تعزيز التجارة والتعاون الاقتصادي وتوحيد رد الفعل العسكري ومشاركة المعلومات والتكنولوجيا. ويقول ريكاردو دوغلن الباحث في مركز أبحاث الخليج، إن المجلس يمكنه تحقيق الكثير عبر تنفيذ سياسة الجوار الخليجي على غرار النموذج الأوروبي. وتكمن مشكلة تقرير ديسمبر (كانون الأول) في أن الاضطرابات السياسية الأخيرة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ربما تجعل من الضروري إعادة النظر في الاستراتيجيات المقترحة. هذا مع العلم بأنه هناك مواصفات محددة لمقاربة التواصل بين دول مجلس التعاون الخليجي ودول الجوار، والأعضاء المحتملين مثل اليمن والأردن والمغرب والأطراف البعيدة ذات التأثير على المنطقة مثل الهند، الصين، وروسيا. وقد وضعت خطة التقارب المقترحة في طرائق عملية من الحواجز والعراقيل، أولوية للبرامج الاقتصادية والتنموية لتعزيز الاقتصادات التي تواجه صعوبات في الدول

المجاورة لتعزيز المصالح الاقتصادية والأمنية لدول مجلس التعاون الخليجي. وتركـز سياسة الجوار لدول مجلس التعاون الخليجي على تقليل العوائـق التجاريـة، وزيـادة استهلاك دول المجلس لصادرات الدول النامية وتخفيف القيود على الهجرة مـن أجـل العمل وتعزيز السياحة الدينية (Charles, 1992).

تعتبر سياسة الاتحاد الأوروبي كإطار لبناء سياسة الجوار لدول مجلس التعاون الخليجي ويستخدم بنجاحاتها وإخفاقاتها في تعريف استراتيجيات المجلس. فمن نقاط الضعف في سياسة التواصل بين دول الاتحاد الأوروبي كان افتقارها للتفاعل في مناطق النزاع، وهو الخيار الذي لا تستطيع أن تتخذه دول مجلس التعاون الخليجي إذا ما أرادت تعزيز قوتها الإقليمية. ففي ظل المخاوف النووية المتصاعدة بشأن إيران، واستمرار التمرد في أفغانستان، وحدوث قدر ضئيل من التحسن في إعادة البناء في العراق، والنزاع المدني في اليمن وخطر انتقال المتطرفين إلى الخليج من دول أخرى وكيفية التعاطي مع التغيرات السياسية في الوطن العربي جراء الثورات الشعبية (الربيع العربي) ومدى تأثيرها على الأمن القومي العربي بشكل عام وعلى سياسة وأمن مجلس التعاون لدول الخليج العربي.

بالإضافة إلى أن الاضطرابات التي بدأت في تونس قد انتقلت إلى دول أخرى مثل مصر وليبيا، أي أن بذور الاضطرابات المماثلة قد تبرعمت وربما تنمو في بعض دول المجلس مثل البحرين والكويت. وبالتالي فإن مدى الاضطرابات وأسبابها المتعلقة بمظالم تلك الشعوب هو أمر خاص بكل دولة وما زال المجتمع الدولي لم يفهمه تماماً. وربما يكون من الأفضل التروي بشأن بعض مبادرات (سياسة الجوار الخليجي) حتى يمكن تحديد إذا ما كانت تقاربات التواصل سيتم استقبالها بحفاوة أو إذا كان يجب إعادة صياغة بعض الاستراتيجيات، حيث يمكن أن يؤثر إخفاق سياسة الجوار خلال المرحلة الأولية بشكل سلبي على الفعالية المفترضة لمجلس التعاون الخليجي (مركز الدراسات الاستراتيجي، يناير 2001).

كما توجد كثير من المخاطر المتعلقة بالاقتراب الشديد من النموذج الأوروبي، فأولاً، كما يقول المفكرين، فإن الاتحاد الأوروبي أكثر تلاحماً من دول مجلس التعاون مع وجود عدد أكبر من عوامل التشابه في أنظمة الحكم والاقتصاد لدولة البالغ عددها 27 دولة. بالإضافة إلى أن الاتحاد الأوروبي يستخدم عملة موحدة مما يسهل العمليات الخاصة بالمشاريع الاقتصادية البينية، ويبسط التواصل بين الدول المتجاورة. ولكن دول مجلس التعاون لا تتشارك في عملة حتى الآن رغم أنها تسعى إلى تحقيق ذلك بحلول عام 2020. كما أن المستثمرين الأجانب ربما يقفون ضد محاولة وضع عملة موحدة في دول المجلس نظراً لـ (سياسة الجوار الخليجي) على الأقل مبدئيا.

وإن الدول العربية التي تتمنى دول المجلس أن تتعاون معها ربما يكون لديها مخاوف بشأن المبادرات التي تحاكي مبادرات أوروبا. فربما يتم النظر إلى تلك المبادرات باعتبارها حصان طروادة للإمبريالية الغربية. إن (سياسة الجوار الخليجي) يجب أن تتحالف مباشرة مع الاتحاد الأوروبي في البرامج التي ستتم مع دول الجوار. ولكن على الرغم من أن الجهود المشتركة يمكن أن تعزز القوة الاقتصادية نظراً لأن الحكومات تستطيع أن تعمل الكثير من خلال المال، فربما تساهم ايضاً الجهود الموحدة في زيادة الإحساس بعدم الثقة الموجود لدى الدول المستقلة. وبالتالي، فمن الضروري خلق سياسة جوار تعكس حقاً خصائص دول مجلس التعاون وتحظى بموافقة الهويات الفريدة لشعوب مجلس التعاون وفي ظل هذه التطورات يجب على دول مجلس التعاون أن تستفيد من عناصر قوتها فيما يتعلق من الخبرات المحلية والتي تعد من أهم الأمور المتعلقة بالدليل الإرشادي لقادة مجلس التعاون الخليجي في خلق بنية تحتية أفضل، لكي يتمكن من تنفيذ الخطط التنموية بفعالية، حيث تمت مناقشة ووضع فقرة حول إنشاء بنوك خاصة وهيئات تنظيمية توصي بالسماح للمساهمين من النخب الاقتصادية والحكومية بمساعدة المنظمات والشعب للمشاركة في العملية السياسية حتى يتم دمج مجموعات متنوعة. والهدف هو أن توحيد سياسة الجوار الخليجي يعزز الروابط الاجتماعية بين جميع الدول (مركز أبحاث الخليج، 2011، ص8).

2.4 التحديات الأمنية:

إن الأهمية الجيوستراتيجية للخليج غنية عن أي بيان، فغنى هذه المنطقة بوجود خزان الطاقة النفطية الذي يثير شهية الأطماع والتداخلات الأجنبية التي تسعى إلى فرض المزيد من الهيمنة عليها بصيغ مختلفة، وهذا ما دفع الدول الخليجية إلى إيلاء أهمية كبرى للاهتمام باستقرارها السياسي والاقتصادي وتنظيم أمنها جماعياً.

وتتنوع التحديات الأمنية التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي وفقاً للمستويات النظرية فهناك نظرة عربية يعتبر عنها باسكال بونيفاس مدير المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية الذي يقول أنها "تحديات تتعلق بالديمقراطية أولاً والحركة الإسلامية ثانياً والتحدي الاستراتيجي الذي يتضمن بالطبع التحدي الأمني الدفاعي ثالثاً" (يافوز، 2000، ص18).

وهناك النظرة العربية التي تؤكد، كما يرى الدكتور عصمت عبد المجيد أمني عام جامعة الدول العربية السابق، على ارتباط الأمن الخليجي بالأمن الإقليمي، وعلى شمولية الأمن القومي العربي من خلال ترابط وتفاعل أطرافه، مع التأكيد على الاحترام الكامل للحقوق السيادية الدولية في كافة المجالات وفقاً للمواثيق التي يقوم عليها الأمن العربي المشترك. (التقرير الاستراتيجي العربي، 1994، ص204).

وتختلف النظرة الخليجية عن النظرتين السابقتين إذ أنها تعتبر التحديات الأمنية لتحديات إقليمية في مجملها، واستناداً إلى ما ورد في مقررات مؤتمرات القمة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ولا سيما مع قمة الرياض من 20-22 ديسمبر 1993، فقد كانت التحديات الخارجية هي حسب تسلسلها: التحدي العراقي، التحدي الإيراني، تحدي السلام مع إسرائيل (يافوز، 2000، ص19).

غير أن الأمين العام السابق للمجلس فاهم القاسمي حاول أن يخفف من حدة التهديدات السابقة بذكر معطيات معينة من وجهة نظره:

أ- ارتباط أمن الخليج بالأمن العربي الشامل والمجلس رافد يصب في قناة الجامعة العربية.

ب- التداخل الوثيق بين الأمن والاستقرار في كافة المناطق العربية.

ج- الارتباط الوثيق بين الاستقرار وتسوية القضية الفلسطينية.

د- ضرورة السعي للوصول على تفاهم إقليمي مع دول الجوار ولاسيما الجارة إيران.

ه- ارتباط أمن واستقرار منطقة الخليج بعوامل اقتصادية وجيوبلوتيكية خاصة بالأمن العالمي كما لا يمكن إغفال البعد الدولي لأمن الخليج من المعادلة السياسية عند الحديث عن أمن الخليج.

أما السويدي عن مفهوم الأمن الوطني الخليجي فإنه يقول: حماية كيان دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التهديدات والمخاطر القائمة أو المتحصلة، سواء في الداخل أو المقاومة من الخارج، بهدف توفير الظروف الملائمة، لكي تتمكن كل دولة من تحقيق أهدافها القومية من رفاهية واستقرار وتقدم، والمحافظة على التماسك الاجتماعي الداخلي، ودفع التهديدات الخارجية عنها، بما يكفل لشعب الخليج العربي التقدم والازدهار، من خلال مجموعة التدابير الدفاعية والأمنية التي يتخذها مجلس لتعاون لدول الخليج العربية لدعم أنشطتها الرئيسية في كافة المجالات، وقدرته على حماية مصالحه الحيوية المشروعة وقيمته الأصلية. (السويدي، 1999، ص25).

ولذلك نجد أن لمفهوم (الأمن الوطني الخليجي) جانبين عندها هما:

1- جانب ثابت أو مستمر: وهو مرتب بحقائق الجغرافيا والتاريخ والاستراتيجيات والقيم الاجتماعية والسيادة الوطنية وحماية الاستقلال الوطني.

2- وجانباً متغيراً أو نسبياً: وهو مرتبط بالأيديولوجيات أو العقيدة السياسية لدولة، التي تفرض مصالح حيوية واهتمامات وغايات خليجية وطنية لابد من حمايته وتأمينها والدفاع عنها.

إضافة إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي تتسم بسمات خاصة، لعل أبرزها أنها آخر هذه الدول في نيل استقلالها. وهي دول وإمارات قبلية، ومساحات جلها محدود جداً، ومما لا ريب فيه فإن لهذه الوقائع التاريخية والاجتماعية والجغرافيا تأثيراتها على

طبيعة مجتمعات مجالس التعاون وطبيعة الأنظمة السياسية فيها، فقد أثرت على سياستها الخليجية والإقليمية والدولية.

وتكشف دراسة تجربة مجلس التعاون الخليجي أن الإخفاق فـي أداء الوظيفـة الأمنية يرجع إلى أسباب متعددة بغض النظر عن ترتيبها وأهميتـه وهـي: (إدريـس، 2000، ص ص52-53)

1- تعدد مصادر التهديد الداخلية والخارجية وتباين أولويات هذه التهديدات من دولة إلى أخرى فضلاً عن عدم وجود تهديد خطير له من الآثار الشاملة بحيث يهدد أمن كل دول المجلس، الأمر الذي أفقد تلك التهديدات أثرها التكاملي، وحجب الحوافز اللازمة للتوافق حول سياسة تعاون عسكري وأمني مشترك.

وقد كشف موقف دول المجلس المتباين من طرفي الحرب العراقية- الإيرانية ذلك التشتت في الاهتمامات والتباين في المصالح والأولويات ففي البداية، كان هناك حرص على عدم استعداد التورط في الحرب، لكن بعد اتهام إيران بالتورط في أحداث إخلال الأمن في البحرين والمملكة العربية السعودية، أظهرت المملكة العربية السعودية تأييداً للعراق وزاد الانحياز للعراق مع تزايد حدة الخلافات السياسية بين إيران والمملكة العربية السعودية والكويت والبحرين، وقد ظلت عمان بعيدة إلى ما عن استفزاز إيران نتيجة لوجود مصلحة عمانية- إيرانية مشتركة لضمان أمن مضيق هرمز (كوردزمان، 1997، ص ص 182-187).

2- طبيعة مجلس التعاون الخليجي كتنظيم، التي تجتمع قيادتها مرة كل عام للتشاور في ما يعني هذه القيادات، من دون قدرة على اتخاذ قرارات، فالقرارات تصدر بالإجماع وهو ما يعني أن كل دولة تملك حق الاعتراض الفيتو على أي قرار، ومع تباين السياسات والمصالح كان من الصعب الوصول إلى الإجماع فيشأن مصيري، سواء بالنسبة إلى النظام الأمني، أو التكامل الاقتصادي، ولعل استبعاد المشروع العماني الداعي إلى إنشاء (جيش خليجي موحد) عقب انتهاء حرب الخليج الثانية ما يوضح ذلك.

وفي ضوء المغالاة الشديدة في مسألة (السيادة الوطنية) لا تنفذ الدول الأعضاء مباشرة قرارات يصدرها المجلس، بل يتم اللجوء إلى إصدار قرارات وطنية لتنفيذ ما يصدر من قرارات عن المجلس الأعلى.

3- المشاكل الحدودية بين معظم دول المجلس، وعدم التمكن مـن إيجـاد حلـول لمعظمها، لقد أدت هذه المشاكل إلى بعض الاحتكاكات كما حـدث بـين قطـر البحرين سابقاً وبين قطر والمملكة العربية السعودية، وترتـب عليهـا تعميـق الخلافات وزيادة التلاقي على منظومة، أمنية واحدة مشتركة.

4- التدخلات الخارجية في شؤون المجلس، فإذا كانت التدخلات التـي تقـوم بهـا القوى العظمى بشكل خاص في شؤون النظم الإقليمية تحدث إما تلبيـة لطلـب إحدى دول النظام بالتدخل لصالحها ضد دولة أخرى عضو في النظام، الأمـر الذي قد يدفع إلى الاستعانة بالقوة العظمى الثانية، وهكذا ينتقل الصراع الدولي إلى ارض الإقليم.

ويأتي بالمرتبة الثانية التداخل بواقع من المنافسة العالمية على منـاطق النفـوذ، لكن هذا الدافع الأخير أخذ يكتسب هو الآخر أهمية كبيرة في أوائل الثمانينات مع الغزو السوفيتي لأفغانستان، لكنه تراجع في النصف الثاني من الثمانينـات عنـدما أصـبحت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي مساندين للعراق.

هذه التدخلات الأجنبية حالت في السبعينيات دون توصل الدول الثماني(المملكة العربية السعودية، الكويت، عمان، قطر، البحرين، الإمارات العربية المتحدة، إضافة على العراق واليمن) إلى منظمة مشتركة للأمن الإقليمي الخليجي، ثم بعد تشكيل مجلس التعاون أدت إلى إطالة أمد الحرب العراقية- الإيرانية وتوسعها إلى الدرجة التي استدعت وجود الأساطيل الأجنبية لتنوب عن دول المجلس في الدفاع عن منابع النفط ومساراته وممراته المائية.

3.4 التحديات الإقليمية:

لا تعمل المنظمة الإقليمية في فراغ، وإنما تعمل في بيئة إقليمية وعالمية، تعكس آثارها على كيفية عمل المنظمة وعلى درجة الإنجاز والفعالية في تحقيق أهدافها.

البيئة الإقليمية:

تتأثر فعالية المنظمة بالمناخ الذي يسود العلاقة بين الدول الأعضاء فيها، فتتدهور كلما كان هناك انقسام بين هذه الدول حول تقنية معينة أو حول أقطاب دولية أو أيديولوجيات مختلفة، وتتزايد -أي الفعالية – كلما كان هناك توحد أو تقارب في المصالح والأهداف التي تسعى كل دولة من هذه الدول إلى تحقيقها من خلال المنظمة.

وتحليل ذلك أن سيادة مناخ ن التقارب والتنسيق يعد ضرورة لقيام المنظمة بوظائفها وتحقيق أهدافها بفعالية، إذ ما زالت المنظمات الدولية – الا فيما ندر- تقوم في ممارستها لمهامها ووظائفها بدور أقرب إلى التوفيق منه إلى إلزام الدول الأعضاء، فقانون المنظمات الدولية، والذي هو جزء من القانون الدولي العام هو قانون تنسيق وليس بقانون إخضاع (مسعد، 2001، ص81).

ويرتبط بهذا الأمر موضوع الدولة القائد أو الدولة الأكبر في المنظمة الإقليمية، توجد دولة تتمتع بإمكانات وقدرات تسمح لها بلعب دور القيادة في المنظمة، كما كان حال مصر في مرحلة من مراحل تاريخ جامعة الدول العربية، وكما هو حال الولايات المتحدة بالنسبة لمنظمة الدول الأمريكية، كفيل بتحقيق فريد من الفعالية للمنظمة في حالة إلقاء هذه الدولة بثقلها خاف المنظمة، وهو ما يتضح على سبيل المثال من مقارنة الدور الذي لعبته جامعة الدول العربية من أزمة العراق- الكويت الأولى 1961، حيث كانت مصر بزعامة عبدالناصر تلعب دور القيادة الأكبر في المنظمة. (الجاسر، 2002، ص13)

أما البيئة الإقليمية التي يعمل فيها مجلس التعاون الخليجي (منطقة الخليج والجزيرة) فإنها تنقسم إلى نظامين إقليمين هما: النظام الإقليمي العربي شبه الجزيرة، ويضم مجلس التعاون الخليجي واليمن، والنظام الإقليمي العربي الخليجي، ويضم دول

مجلس التعاون الخليجي والعراق، ومن هنا تبرز تحدي الخيار الإقليمي باعتبار أن مجلس التعاون الخليجي قد أتى بعيداً عن المعطيات الإقليمية العامة للمنطقة.

والأمن الإقليمي عموماً يتعدى الحدود السياسية لدول مجلس التعاون، فإنه يتأثر بدائرتين إستراتيجيتين:

أولاً: دائرة مناطق الأمن الإقليمي، التي يتحدد مداها بناء على الأسس التالية:

1. الأساس الجغرافي، ويعني عنصر الموارد وما يقوم عليه من تداخلات طبيعية وبشرية حضارية تعكس آثارها على العلاقات مع دول الجوار.
2. الأساس الجيوبولتيكي، الذي يقوم علـى اعتبـار المجـال الحيـوي ومتطلبـات الإستراتيجية الدفاعية والمصالح الاقتصادية والسياسية.
3. الأساس الأيديولوجي، الذي يقوم على تبني مذاهب اقتصادية أو دينية، وقد يركز أيضاً على المعتقدات والأصول العرقية.
4. الأساس السياسي، القائم على وجود انتماءات وفلسفات سياسية ومذهبية معينة، يتم رسم السياسات وفقاً لها. (سليم، 2002، ص ص21-22).

أما الدائرة الإستراتيجية الثانية أو دائرة مناطق الأمن الثانية فهي:

1. الخليج العربي، وهو المنفذ الرئيسي للتجارة العالمية ومصدر تمويل هام لدول مجلسا لتعاون.
2. البحر الأحمر، وهو المنفذ الرئيسي للتجارة العالمية عبر قناة الـسويس علـى البحر المتوسط ودول أوروبا الغربية، ويجب أن تكون هناك علاقات قوية بـين دول المجلس والدول المطلة عليه.
3. اليمن، وهي بمثابة عمق إستراتيجي لدول مجلس التعاون الخليجي، خاصة بعد إنهاء الخلافات الحدودية مع المملكة العربية السعودية، وإن كانت بعض دول المجلس ما تزال لا تؤمن بأن اليمن بمثابة عمق إستراتيجي حيث الشكوك وغياب الثقة ما زال قائماً.

4. إيران، وهي الجار القوي لدول مجلس التعاون، ومصدر التهديد الرئيسي لأمنها، حسبما يرى بعض المسؤولين والساسة والكتّاب الخليجيين.
5. العراق والأردن، وهما المعبر إلى الشمال للاتصال بكل من تركيا وسوريا ولبنان.
6. مصر، وتمثل المعبر إلى المغرب العربي وطريق التجارة العالمية عبر قناة السويس، ومركز الثقل الإستراتيجي في المنطقة (سليم، 2002، ص23)

ومن هذا المنظور يعتبر مجلس التعاون كتنظيم فرعي من أقل النظم استقلالية في تفاعلاته، ومن أبرزها تأثراً بتفاعلات البيئة الإقليمية المحيطة.

4.4 العلاقات السياسية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية وإيران:

ثمة قناعة تتلاقى عليها معظم دول مجلس التعاون الخليجي مفادها أن إيران تمثل تهديداً أمنياً كامناً وقادماً على دول المجلس على مستويين هما:

الأول: مستوى تهديد مصالح دول المجلس والتي تتمثل بصورة اساسية في ثرواتها النفطية ومصالحها الاقتصادية الحيوية.

الثاني: مستوى تهديد الكيانات السياسية لدول المجلس ومقوماتها الاجتماعية ونفوذها السياسي الإقليمي. (شيرازي، 2002، ص ص 184-185)

ومما لا شك فيه أن إيران تشكل قوة رئيسية طبيعية في منطقة من أهم منـاطق العالم وأخطرها، وتوزيع النشاط الإيراني يسير علـى جميـع المـستويات الإقليميـة والإسلامية والدولية، ويأتي هذا النشاط الفاعل نتيجة الإحساس الإيراني بذاتية الفاعلـة في المنطقة وإمكانية مده إلى مناطق أخرى من العالم، ومن ثم فرض سـيطرته علـى الأطراف الأخرى في هذه المناطق. (سليم، 2002، ص5).

وعند تسليط الضوء على إيران يستطيع المرء أن يتوصل إلى المعطيات الهامة التي تتجلى من خلالها ملامح صورتها، وأهمها ما يلي:

1. أن إيران تتميز بعمق ديمغرافي Demographical Depth حيث تعد"أكثر دول الخليج كثافة من حيث السكان إذ يصل تعدادها إلى (66) مليون نسمة، وهي بهذا تشكل حوالي ثلاثة أمثال سكان العراق وخمسة أمثال سكان السعودية وحوالي عشرين مثلاً لعدد سكان أي بلد من بلدان الخليج الأخرى. (عبدالمنعم، 2003، ص342).
2. وتتميز إيران بالعمق الجغرافي Geographical Depth إذ تبلغ مساحتها (1,150,000) كم أي حوالي (74%) من مساحة السعودية أكبر بلدان دول مجلس التعاون مساحة، وحوالي (3.76) أمثال مساحة العراق، وحوالي خمسة أمثال مساحة عمان بينما تزيد (2430) مثلاً على مساحة البحرين.
3. كما تتميز إيران من حيث الوصفية الجيو-سياسي والجيو-إستراتيجي Geo-Political and Geo-Strategic عن جميع بلدان الخليج، إذ كانت منفردة، بأنها تشرف على كل من الخليج ومنطقة عمان (المحيط الهندي) كما أن أبعادها الجغرافية متناسبة حيث لا تتعرض لاختناق أو الشطر بسهولة، كذلك فإن إشرافها على مضيق هرمز يمكنها من السيطرة على الملاحة الدولية من الخليج إلى المياه المفتوحة، وعلى العكس من ذلك تتسم بلدان الخليج عموماً بقصر شواطئها على الخليج بشكل عام، وبالرغم من إشراف عمان على مضيق هرمز إلا أنه مرتبط برأس مسندم الذي تفصله دولة الإمارات العربية المتحدة عن باقي عمان، ولا يشرف على المحيط الهندي سوى عمان واليمن ويؤدي هذا الوضع إلى أن إيران تستطيع أن تحصر كلاً من العراق والكويت وقطر والبحرين والساحل السعودي على الخليج بحيث تعرض ملاحتها في المياه المفتوحة إلى الخطر (هيكل، 2003، ص128).
4. كذلك تتميز إيران بوفرة ثرواتها الطبيعية كالنفط والغاز حيث تبلغ نسبتها (14% و36%)، من احتياطي الشرق الأوسط و(9.3% و13.1%) من احتياطي العالم على التوالي، وخلافاً للدول الخليجية العربية فإنها تتمتع بتنوع

هياكلها الإنتاجية وقد حاولت منذ اندلاع ثورتها أن تحقق نوعاً من التوازن بين القطاعين الصناعي والزراعي كما أن إيران دولة منتجة للسلاح وتختص بالصناعات العسكرية بنمو 64.% من إجمالي الإنتاج الصناعي وهي تسعى لإتمام المفاعل النووي الذي بدأ العمل به في ظل الشاه (هيكل، 2003، ص325).

وفقاً لما سبق، فإن إيران ترى أن مصالحها الحيوية الإستراتيجية وتقديرها الطبيعي لمحددات أمنها القومي يقتضي ما يلي:

1. ضرورة الحفاظ على تدفق النفط الإيراني وضمان حرية حركته وسياساته وأسعاره.
2. الحفاظ على الزعامة الإيراني للمذهب الشيعي والسعي لفرض مبادئه على باقي دول الجوار الجغرافي.
3. ضرورة فرض الهيمنة الإيرانية على منطقة الخليج لتهيئة أنسب الظروف لفرض مصالحها الحيوية.
4. مواجهة النفوذ والوجود العسكري الأمريكي والغربي في منطقة الخليج.
5. تسوية مشاكل الحدود مع العراق والمستمرة منذر عام 1975 وفقاً للرؤية الإيرانية.
6. العمل لأن تصبح القوة المهيمنة والمؤثرة في الشرق الأوسط بحيث يون لها دور رئيسي في إرساء أي بيئة هيكلية أمنية في المنطقة.
7. مناهضة المسيرة السلمية بين العرب وإسرائيل.
8. المنافسة على قيادة الشرعية الدينية وبالطبع الزعامة السياسية للعالم الإسلامي مع بلاد مثل السعودية ومصر.(الصباغ، 2003، ص9)

إيران أكثر دول الجوار التصاقاً بدول الخليج العربي، وأوثقها علاقات به، فعلى مدار عدة قرون كانت العلاقات التاريخية والثقافية التي نسج الإسلام لحمتها توحد بين

ضفتي الخليج العربي، وإيران إحدى أهم الدول التي تشكل إقليم الشرق الأوسط، وذات موقع إستراتيجي متميز، وهي بوابة العالم العربي إلى آسيا.

الدول الخليجية تشعر بالقلق جراء السلوك الإيراني المتمثل بتنـامي الترسـانة العسكرية الإيرانية تنامياً أحدث خللاً في موازين القوى في المنطقـة، وتشيـر غالبـة المصادر المتخصصة بالشؤون الدفاعية الشرق أوسطية، إلى أن إيران تواصل جهودها الرامية إلى إعادة بناء قواتها المسلحة، وتحديث معداتها في جميع المجـالات، وتجمـع هذه المصادر على أن المحاولات الغربية، وبخاصة الأمريكية، التي تبذل من أجل الحد من إمكانات إيران التسليحية لم تسجل حتى الآن نجاحـاً كبيـراً. (الكيلانـي، 1996، ص17).

ولإيران طموحاتها العسكرية والخارجية، وهي تستند في ذلـك إلـى عقيـدتها المذهبية، وإلى قوتها العسكرية والاقتصادية الراهنة، وخططها المستقبلية، ويمكننا القول إنها تعمل للأهداف الآتية:

1. أن تصبح القوة المهيمنة في الخليج، وقوة مؤثرة في الشرق الأوسط، فيكون لها دور رئيسي في إرساء أية بنية هيكلية في المنطقة.
2. أن تطبع علاقاتها مع جيرانها العرب، بقدر ما يساعدها هذا التطبع على تحقيق الهدف الأول.
3. أن تزاحم نفوذ الغرب في المنطقة، وبخاصة النفوذ الأمريكي.
4. أن تغتنم حالة الضعف العربي العام، فترسخ أقدامها حينما كان ذلك ممكناً (الكيلاني، 1997، ص18).

وأن العلاقات الإيرانية الخليجية اتسمت بالتوتر منذ بداية الثورة الإيرانية، وذلك بسبب السياسة الإيرانية المتمثلة في تصدير الثورة والتدخل في الشؤون الداخلية لدول الخليج العربي، ومحاولة السيطرة على الممرات المائية الهامة في الخليج العربي (مهران، 2007، ص173).

والسياسة الخارجية الإيرانية بالرغم من ثباتها في بعض المبادئ إلا أن معظمها بدأ بالتحول والتغير من الجمود إلى المرونة والاعتدال بصورة تدريجية، والسياسات الإيرانية غير جامعة وأنها لا تتراجع إلى الوراء، وأن تفاعلها اليوم مع الظروف الإقليمية والدولية لن يمكن النظام التراجع عن تعهداته والتزاماته، إلا أن شعار "القوة والحكمة والمصلحة"، الذي يرفعه كأساس لسياسته الخارجية يشير على أن مرونته وتعاونه مع دول المنطقة والعالم لن يبعده عن قيم الثورة الإسلامية التي هي معيار مصداقيته ولا عن المكاسب التي حققها خلال المرحلتين السابقتين ولا عن تقديم المصلحة القومية لإيران عند الاختلاف مع أي طرف من الأطراف ولو كان عربياً أو إسلامياً(عبيد، 2008، ص15).

إن شعار "القوة والحكمة والمصلحة"، يتقاطع في كثير من القضايا مع الدول العربية والإسلامية بل مع الولايات المتحدة والتحالف العربي أيضاً، وهذا التقاطع يبدو واضحاً في عدة قضايا أساسية تهم العالم العربي، هي: قضية تصدير الثورة الإسلامية وما يتعلق بها من دعم الجماعات الإسلامية المتطرفة أو المعارضة لنظام الحكم خاصة على مستوى الدول العربية الإسلامية، وقضية احتلال إيران لجزر الإمارات العربية الثالث أبو موسى وطنب الصغرى وطنب الكبرى، وقضية محادثات السلام في الشرق الأوسط بين العرب وإسرائيل، فضلاً عن قضايا أخرى تتعلق بأهداف خاصة في العراق والبحرين وغيرها كذلك تخوفات لدى دول الخليج وخاصة السعودية في تزعم إيران للقيادة الدينية والأيديولوجية للعالم الإسلامي، وحول علاقة إيران بجماعات إسلامية معارضة (عبيد، 2008، ص16).

وهكذا يمكن القول بأن السياسة الخارجية لإيران في ظل رئاسة خاتمي تتسم بالتوازن في الشكل وتغير الأسلوب عن السابق، ولكنها ما تزال تحتفظ بخصائصها السابقة في المضمون والجوهر(عبيد، 2008، ص18).

أما عن دوائر التحرك الإيراني في ضوء التغيرات الدولية الجدية:

فقد سارت الاهتمامات الإيرانية في مرحلة ما بعد حرب الخليج الثانية وانهيار وتفكك الاتحاد السوفيتي في اتجاهين هما:

أولاً: منطقة الخليج: حيث تتطلع إيران إلى أداء دور رئيسي وقيادي في المنطقة، ولاسيما في مجال الأمن، وقد أتاحت هذه التغيرات فرصة مثالية لتنشيط الدور الإقليمي الإيراني، سواء في إطار محاولة المشاركة في إقامة نظام للأمن الإقليمي في الخليج أو في إطار تكثيف الوجود السياسي والاقتصادي والثقافي الإيراني في آسـيا الوسـطى، وانعكس السعي الإيراني إلى القيام بهذا الدور في أحـد جوانبـه فـي صـورة تبنـي إستراتيجية شاملة لإعادة بناء القدرات العسكرية والاهتمام بصفة خاصة بامتلاك قدرات صاروخية ونووية، باعتبار ذلك أداة رئيـسية لاكتـساب المكانـة والنفـوذ وتحقيـق الطموحات الإقليمية.

ثانياً: الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى حيث تسعى إيران إلى ملء الفراغ الإستراتيجي الناشئ في هذه الجمهوريات عن اختفاء الاتحاد السوفيتي (السرميحي، 2009، ص ص117-118).

أولاً: التحرك الإيراني في الدائرة الخليجية:

جاءت نتائج حرب الخليج الثانية وما نجم عنها من تحجـيم للآلـة العـسكرية العراقية لتزيد من فرص تنامي النفوذ الإيراني في منطقة الخلـيج المكـشوفة أمنيـاً، وانقلاب التوازن في المنطقة لصالح إيران على حساب باقي الدول العربية المجـاورة، ومن خلال موقفها المحايد فقد تمكنت أيضاً من إعادة بناء علاقاتها مع إيران، مـستغلة ظروف ضعفه بما يحقق مصالحها بالدرجة الأولى، كما تمكنت من إقامة علاقات قوية مع الدول العربية التي كانت مناهضة للتدخل الأمريكي في المنطقة مثل السودان واليمن والأردن والجزائر، مستغل كذلك العزلة الدولية التي فرضت على هذه الدول، عـلاوة على اعتمادها على علاقاتها الوثيقة أصلاً بكل من سـوريا وليبيـا. (حميـد، 2005، ص20)

وفي المقابل فقد سعت دول الخليج العربية الست من جانبها إلى تحسين علاقاتها بإيران، فباتت هذه الأخيرة طرفاً مرغوباً في تقوية العلاقات والتعاون معه، ومن ثم الاعتراف بدور إيران في أمن الخليج وتبلورت الأمور في أعقاب أزمة الخليج بإعادة العلاقات الإيرانية مع جميع دول الخليج العربية والتي كانت قد تدهورت إبان الحرب العراقية – الإيرانية. الأمر الذي أدى على خلق آفاق جديدة أمام إيران لممارسة دور إقليمي جديد أكثر فعالية. (حميد، 2005،ص111).

وعن الدور الإيراني في الترتيبات الأمنية في منطقة الخليج العربي، في البداية لا بد من التأكيد على بعض حقائق لابد أن تعكس خلالها على العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران، وهذه الحقائق هي:

1. استمرار احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من أراضي الإمارات العربية المتحدة.
2. الخلافات المذهبية (الخلاف بين الشيعة والسنة).
3. اتهام إيران بأنها تقف وراء أحداث (عامي 1995 و1996) في دولة البحرين ومحاولة قلب نظام الحكم فيها.
4. الجوار الجغرافي بين دول مجلس التعاون وإيران، وهذا يعني أنه لا يمكن التخلص من ديكتاتورية الجغرافية، ومن هنا لابد من إيجاد صيغة التفاهم والتعايش بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران(بن جدو، 2005، ص104).

لقد أدركت دول مجلس التعاون الخليجي هذه الحقائق، وبدأت البحث عن صيغة لانضمام إيران لمنظومة الأمن والترتيبات الجديدة في منطقة الخليج العربي، فقد صرح وزير الخارجية القطري في مؤتمر صحفي عقده يوم 22 كانون الأول/ ديسمبر 1990 (بن جدو، 2005، ص105).

وأن إيران تدخل ضمن الترتيبات الأمنية في منطقة الخليج العربي بحكم موقعها الجغرافي وأن هناك اتصالات تجري مع إيران بهذا الصدد.

وفي تطور آخر في سياسة دول مجلس التعاون الخليجي، أشار البيان المـشترك الصادر عن المؤتمر الحادي عشر لقمة دول المجلس، في الدوحة يوم 25 كانون الأول/ ديسمبر 1990 إلى ضرورة تطوير العلاقة مع إيران التي تنبع مـع علاقـات الـدين والتراث المشترك الذي يربط بين دول المنطقة، وقد أعلنت وزارة الخارجية الإيرانيـة عن ترحيبها بهذا البيان، وأعلنت رغبة إيران في مناقشة جوانـب التعـاون مـع دول الخليج العربية (بن جدو، 2005، ص106).

والواقع أن التحول البراجماتي في السياسة الإيرانية قد يجعل إيران مؤهلة للعب دور مهم في المنظومة الأمنية لمنطقة الخليج وأية ترتيبات في صياغة النظام الخليجـي الفرعي، فإيران قد انتهجت سياسات براجماتية لا ترتكز بصورة مطلقة علـى العامـل الأيديولوجي الديني.

ولقد شهدت العلاقات بين بعض دول المجلـس وإيـران تحـسناً فـي أوائـل التسعينيات، بالإضافة للعلاقة الجيدة التي تربط عمان وإيران ولم تتغير حتى في فتـرة الحرب العراقية-الإيرانية، ففي آذار 1999 تمت إعادة العلاقات الدبلوماسية بين إيران والمملكة العربية السعودية.

وفي حزيران 1991 تم الاتفاق بين الطرفين على زيادة حصة إيران في الحجم من 45000 حاج إلى 110000 حاج، كما قام الرئيس الإيراني السابق هاشمي رافسنجاني بزيارة المسؤولين في المملكة العربية السعودية إلى إيران.

وخلاصة ما سبق، أن أي محاولة جادة لوضع ترتيبات أمنية في منطقة الخليج العربي يجب ألا تغفل العامل الإيراني ضمن المعادلة الشاملة لأمن الخليج والجزيرة العربية، ومن الممكن أن نلاحظ أن إيران قد تشكل معادلة صعبة الحل، فهي تشكل شريكاً لتحقيق الأمن في حوض الخليج العربي (السياسة الدولية، 2005، ص ص55-64).

وفي الوقت ذاته مصدراً محتملاً من مصادر التهديد الداخلي والخارجي لدول مجلس التعاون الخليجي (حسين، 1999، ص286).

ونتيجة لحرب الخليج الثانية، فقد دخلت المنطقة في حالة من الفراغ الإستراتيجي، الأمر الذي حرك إيران من أجل الدخول بقوة في عملية صياغة النظام الإقليمي الجديد، وترتيبات الأمن في المنطقة كطرف أساسي وفاعل، وعلى ذلك، فقد وقفت إيران موقفاً نديأ من "إعلان دمشق معبرة أن أية خطة أمنية في منطقة الخليج، لا تتضمن إيران بصفتها أقوى دولة في المنطقة مآلها الفشل.

ومن ثم، يمكن تحديد الأهداف الاستراتيجية الإيرانية بما يلي:

1. فصل منطقة الخليج العربي عن النظام العربي ككل.
2. تأكيد قوتها وهيمتها على المنطقة، وأنه لابد وأن تكون طرفاً اصيلاً في أي ترتيبات أمنية تتم في المنطقة لتحقيق الاستقرار فيها.
3. إقامة نظام إقليمي جديد يظل فيه عرب الخليج الأضعف وهي الأقوى بما تضمن لها دور فاعل في النظام الدولي وفي حلقة من أشد حلقات هذا النظام حساسية. (الشافعي، 1991، ص ص 121-122).

ويمكن القول أن التصور الإيراني لترتيبات الأمن في منطقة الخليج قد تبلور على قاعدة تلك الأهداف بجملة من الملاحظات أو تصورات لصياغة نظام إقليمي خليجي فرعي، تتمثل فيما يلي:

أولاً: أن مسألة الأمن في منطقة هي مسؤولية الدول الواقعة على شواطئه، ومن ثم فإن أي نظام إقليمي فرعي لابد وأن يدخل إيران طرفاً أساسياً فيه.

ثانياً: ضرورة إبعاد القوى الأجنبية والخارجية عن مجال الأمن في الخليج خاصة القوى الغربية أو العربية مثال سوريا أو مصر.

ثالثاً: الدعوة على حل مجلس التعاون الخليجي، واقتراح إقامة نظام أمني تشارك فيه إيران، وأن يكون لها اليد العليا فيه باعتبارها أكبر قوة إقليمية.

رابعاً: الاستفادة من وجود أقليات شيعية في دول الخليج العربي (عبدالسلام، 1994، ص ص21-26).

ثانياً: الدور الإقليمي الإيراني تجاه دول مجلس التعاون:

كانت لنجاح الثورة الإسلامية الإيرانية في 11 شباط 1979 علـى يـد مرشـد الثورة آية ا الخميني، الدور الكبير في القضاء على نظام الشاه الملكي، ووضع قواعد الجمهورية الإسلامية الإيرانية، كما مهدت الطريق لتأسيس كيان سياسي جديـد مبنـي على القيم التي انعكس في شعار الثورة الإسلامية "الاستقلال والحريـة، والجمهوريـة الإسلامية"، (تليلان، 2000، ص37) وبذلك تمكن الإمام الخميني مـن إنهـاء النظـام الملكي وإعلانه عن بدء مرحلة جديدة، إذ حول إيران من الملكية إلى دولة إسلامية تقوم على النظام الجمهوري (حداد، 2000، ص ص35-39).

وفي نيسان 1979 أعلن رسمياً عن نظام الحكم في إيران تحت عنوان "الجمهورية الإسلامية" وذلك بعد الاستفتاء العام الذي تم بأمر من الإمام الخميني، ولقد لقي ذلك تجاوباً شعبياً من قبل الجماهير الإيرانية وبأغلبية 98.2% من مجموع الأصوات وبذلك تحررت إيران رسمياً من نظام الشاه (آل ثاني، 2000، ص ص72-74).

ولم يخل السلوك السياسي الإيرانـي بـشكل عـام مـن التـأثيرات النظريـة والأيديولوجية، المتمثلة بالثورات والأزمات (حداد، 2000، ص24).

4.4. 1 الدور الإقليمي الإيراني:

في ظل هذه المرحلة كانت لإيران إستراتيجية ثورية تجعل من تصدير الثـورة عنصراً أساسياً لتكوين سياسة خارجية للجمهورية الإسلامية، وذلك من خلال محاولـة تفجير طاقات المستضعفين على النطاق العالمي، وطاقات شعوب العالم الثالث، وتاليـاً تعبئة هذه الطاقات في مواجهة نظام الاستكبار العالمي الذي كان سائداً طـوال حقبـة الحرب الباردة، وقد اتضح ذلك من خلال نداءات الإمام الخمينـي وصـيته بمواجهـة أمريكا وإسرائيل، واعتبارها العدو الأول لإيران (رجب، 1988، ص118).

حيث ينص الدستور الإيراني في المادة (352) على أن: "السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية تقوم على أساس الامتناع عن أي نوع من أنواع التسلط والخضوع له، والمحافظة على الاستقلال الكامل، ووحدة أراضي البلاد، والدفاع عن حقوق جميع المسلمين وعدم الانحياز إلى جانب القوى المتسلطة وتبادل العلاقات السلمية مع الدول غير المحاربة"، بمعنى آن السياسة الخارجية الإيرانية هي سياسة مستقلة ترفض أي نوع من الهيمنة (رجب، 1988، ص117).

وهناك عناصر أخرى تجعل للسياحة الخارجية دوراً مهماً في إيران، ليس فقط الإسلام كمصدر تاريخي لهذه السياسة في الداخل الخارج، بل أن تصدير الثورة وانتشار الإسلام كدين أيضاً هما عنصران أساسيان يشكلان دافعاً لبناء سياسة خارجية ديناميكية وتقدمية في مختلف المجالات، بالإضافة على رفض السياسة الخارجية الإيرانية للهيمنة وذلك لمواجهة نظام عالمي عدواني(رجب، 1988، ص118).

وقبل نهاية حرب الخليج الأولى نجد أن سلوك السياسة الخارجية الإيرانية سيطرت على ثلاثة مفاهيم هي:

1. المساواة: هذا المفهوم كان له دور في توجيه السياسة الخارجية الإيرانية كمفهوم اجتماعي مهم ليس لفهم السياسة الإيرانية بل لفهم الاقتصاد الإيراني والحياة الاجتماعية الإيرانية والسلوك الإيراني في مختلف المجالات، وهذا المفهوم يقوم على المساواة بجذورها الأيديولوجية التي ترفض ترتيب البشر والطبقات بحسب مستوياتهم العسكرية والاقتصادية، وتقبل بفكرة أن القوة الإنسانية إنما تقوم على الأخلاق ونمو الفضيلة.
2. المركزية الأيديولوجية (العقائدية): هذا المفهوم يقوم على أساس أن إيران تنظر إلى نفسها باعتبارها نواة ومركزاً للأيديولوجية الإسلامية وللحركات الإسلامية. فالثورة الإيرانية حققت بالمقارنة مع الثورات الأخرى انتصاراً سريعاً، منح بدوره النخبة الإيرانية ثقة كبيرة بإمكانية الانتشار السريع لهذه الحركة الإسلامية في العالم الإسلامي كافة، وبالتالي فإن هذه الثورة كانت

الانتصار الأول للمسلمين داخل المجتمع الإسلامي، لهذا اعتقدت إيران أنها تستطيع، من خلال نشر أفكارها، المساهمة في نشر دولة إسلامية.

3. الأصالة: كانت إيران وباستمرار تشير إلى دروس التاريخ وظهر ذلك فـي الأعوام السابقة التي عاشها تحت سيطرة الحكومات البريطانيـة والروسـية والأمريكية، إلا أنه بات لديها الآن، بوصفها الفريد وبقوتها الشعبية والقومية، القدرة على مقاومة الضغط الخارجي والحفاظ على وضعها الحالي واتبـاع خط ونمط تفكير مختلفين تماماً في المستقبل، وهكـذا سـعت إيـران وراء الأصالة كمفهوم مهم في السلوك الإيراني وفي كل المجـالات: الاقتـصادية ومقاربات السياسة الخارجية، وعملية صنع القرار السياسي وتحديد أولويات المستقبل، وذلك أدى دوراً كبيراً في ذهن النخبة الإيرانية في أنهم يريدون أن يكونوا فريدين أنفسهم ويعيدوا إحياء الماضي (فخرو، 2001، ص ص58-59).

أما بخصوص سياسة إيران تجاه منطقة الخليج، قد اتسمت بالمواجهة والاعتماد على المبادئ الإسلامية نظراً لضرورة ذلك لتعزيز الثورة الإسلامية (بهلوان، 1999، ص120).

وعقب نجاح الثورة الإيرانية، مارست إيران سياسة نشطة لزعزعة استقرار دول الخليج العربية، لاسيما دولة البحرين، ودولة الإمارات العربية المتحدة بخصوص موضوع الشيعة، وأزمة الجزر الثلاث كما شكلت إيران مراراً بالشرعية الإسلامية لدول الخليج، مستهدفة على وجه الخصوص الأسرة الحاكمة السعودية، وقد اتضح ذلك في أحدث حج عام 1987، عندما قام الإيرانيون بإثارة المشاكل في موسم حجم ذلك العام في المملكة العربية السعودية (السويدي، 1999، ص ص481-482).

4.4. 2 الدور الإقليمي الإيراني بعد وفاة الخميني:

تمثلت المرحلة الثانية لتطور الدور الإيراني الذي يلعبه الخليج بانتهاء الحرب مع العراق، ووفاة الخميني عام 1989، وحدوث أزمة الخليج الثانية (اجتياح العراق لدولة الكويت عام 1990).

بعد وفاة الخميني دخلت إيران مرحلة جديدة تمثلت في تحول دعوتها من تصدير الثورة إلى الاهتمام بالدولة فمنذ أن أعلن الرئيس السابق هاشمي رفسنجاني في 1989 قبول إيران وقف الحرب مع العراق، بدأت ملامح السياسة الخارجية لإيران تتغير في اتجاهات مختلفة (الخويلدي، 2011، ص206).

ومع دخول القيادة الإيرانية الجديدة (علي خامنئي) كمرشد أعلى لإيران بعد عزل وصي الثورة الإمام آية ا حسين علي منتظري (بختياري، 1993، ص78) وفوز هاشمي رفسنجاني برئاسة الجمهورية في آب 1989، أصبح واضحاً أنه لم يعد بإمكان القيادة الإيرانية (الثنائية) خامنئي ورفسنجاني، تنفيذ وعودها بالالتزام بخط الإمام الخميني، لعدم توفر الإمكانات التي كانت متاحة للخميني والمناخ النفسي الذي كان يضعه والعمل من خلاله، فهم لا يملكون القدرة على التأثير الذي كان يملكه الخميني ويمارسه، وبالتالي كان قبولهم للقرارات التي يعها الخميني، صورة حتمية لقناعتهم بقدرة الخميني على ذلك وأنه لا بديل أمامهم سوى القبول. (بلقزيز وآخرون، 2011، ص207).

بعد وفاة الخميني وفي أعقاب اجتياح العراق للكويت عام 1990 وانهيار الاتحاد السوفيتي حافظت النخبة الحاكمة في إيران علـى اسـتقرار الجمهوريـة الإسـلامية الإيرانية، ونتيجة لذلك اضطرت إيران على تبني إستراتيجية جديدة، من أهدافها: أولاً: ملئ الفراغ الأيديولوجي في العالم الثالث عقب انهيار الاتحاد السوفيتي؛ ثانياً: استمرار المواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية على أساس قيمي مستمد من الإسلام (كريشان، 2006، ص ص7-8).

فالسلوك الإيراني تجاه تطورات أزمة الخليج الثانية تمثل في مبادرة الحكومة الإيرانية إلى إعلان رفضها الاجتياح العسكري للكويت في آب 1990، كما رفضت في الوقت نفسه أن يتم حل الأزمة عبر تنازل الكويت عن جزيرتي روبة وبوبيان الحيويتين بالنسبة للعراق.

لقد برزت ملامح جدية للقيادة الإيرانية (الثنائية) عازمة على قيادة إيران في اتجاه جديد يغلب عليه العقلانية، فنجد أن خامنئي دعا إلى تحسين التعاون مع الدول المجاورة لإيران اقتصادياً وسياسياً، وإزالة الأزمات والخلافات وأن تكون السياسة الخارجية لإيران حيال دول الخليج قائمة على أساس حسن الجوار وتطوير العلاقات، فكما يقول خامنئي: "سياستنا في الماضي والمستقبل مبنية على أن تكون علاقات حسن جوار، نحن نعطي الأولوية لدول العالم الثالث، وهذا ما نص عليه الدستور، وهذه جزء من سياستنا المعلنة ونعمل أوفياء لها". (عزران، 2010، ص62).

وفي الوقت نفسه، أكد خامنئي على "ضرورة إقامة تعاون وثيق بين الدول العربية والإسلامية، خصوصاً دول المواجهة والمقاومة ضد أمريكا والكيان الصهيوني، كخيار أكثر فاعلية لإحباط التهديدات والمؤامرات الخارجية". (عزران، 2010، ص42).

وفيما يتعلق بالسياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول الخليج في المرحلـة التاليـة للخميني، التي نزع إلى الاعتدال والبراجماتية، نجد أنها أصبحت تسعى إلـى تحقيـق الاستقرار الإقليمي والحل السلمي للنزاعات الإقليمية. وقد يكون الـسبب فـي نـزوع السياسة الإيرانية إلى اعتماد الاعتدال والبراجماتية في التعامل مع دول الخليج واتبـاع الحل السلمي للنزاعات الإقليمية هو دليل على توجه إيراني حقيقي لإنهاء كافة الخلافات مع الدول التي تربطها بإيران خلافات صراعية، ولإثبات أن إيران هـي جـادة فـي سلوكها الخارجي في اتباع الطرق السلمية والتعاون مع الأطراف الأخـرى. (سـبب، 2011، ص120).

وكخطوة لتغيير السلوك السياسي الإيراني تبنى الرئيس الإيراني السابق رفسنجاني خطة من ثلاث نقاط وهي:

1- تحسين العلاقات مع الخارج سواء في الشرق أو الغرب.
2- تطوير الاقتصاد الإيراني بحيث يصبح للقطاع الخاص السيطرة على كافة مجالات النشاط الاقتصادي.
3- إعادة بناء إيران وتعميرها عن طريق الحصول على قروض من الدول الغربية أو الشرقية أو مؤسسات التمويل الدولية (منصور، 2007، ص207).

بالإضافة إلى ذلك، فإن رفسنجاني كان يدعو إلى تحسين العلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي وأن تتوقف إيران عن التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين، وعلى الرغم من أن السياسة الإيرانية تنزع إلى الاعتدال والعمل السلمي وتحسين العلاقات مع الأطراف الإقليمية والدولية، إلا أنه بمقارنة الموقف الإيراني العدائي تجاه الغرب أو الشرق في المرحلة الأولى للسياسة الخارجية مع المرحلة الثانية، نجد أن الموقف الإيراني في الاجتياح العسكري العراقي للكويت ارتكز على الشرعية الدولية لرفض الاجتياح العراقي دون التخلي عن مبدأ معارضة التدخل الأجنبي في شؤون منطقة الخليج (منصور، 2007، ص130).

بالإضافة إلى العوامل السابقة التي أدت إلى التغير في سياسة إيران المعتدلة، فهناك عوامل أخرى أدت إلى مثل هذا الاعتدال في السياسة الخارجية الإيرانية وهي:

1- مرت إيران بفترة انتقالية ضمن مرحلة من مراحل الثورة، تركز على إعادة البناء، فمنذ وفاة الخميني ارتكزت سياسة إيران في منطقة الخليج على المصالح القومية أكثر من الاعتبارات الأيديولوجية، فقد أدركت إيران عجزها الكامل عن تغييرا لخريطة السياسية للمنطقة تغيراً جذرياً، وعن تصدير ثورتها للخارج.
2- بدأت الحكومة الإيرانية في إعادة بناء الاقتصاد الإيراني، ويتطلب تحقيق هذا الهدف أن تساهم إيران بفعالية في تثبيت دعائم الاستقرار في المنطقة،

وتحسين علاقاتها السياسية، وتوسيع العلاقات التجارية مع جيرانها العـرب، خاصة دول مجلس التعاون الخليجي.

3- الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة وتصميم الولايات المتحدة الأمريكية على حماية مصالحها وحلفائها، الأمر الذي أقنع إيران أن قبول الأمر الواقع هو أكثر السياسيات حكمة وحصانة (منصور، 2007، ص ص120-121).

والأحداث السابقة (كمتغيرات متميزة في تركيبة السلطة سواء داخل إيران أو خارجه، قد بدأت بإعادة تشكيل السياسة الخارجية لإيران الثورة على المستويين الداخلي والخارجي.

فداخلياً: تمثلت بوفاة الخميني، وظهور القيادة الثنائية (خامنئي ورفسنجاني).

وخارجياً: تمثلت في حرب الخليج الأولى وحرب الخليج الثانية.

ومع مجيء رئيس الجمهورية سيد محمد خاتمي عام 1997 برز تحول واضح في السياسة الخارجية الإيرانية، إذ امتازت السياسة الخارجية الإيرانية في عهده بـالتوازن والتغير في الأسلوب عن أسلافه، ولكن مع بقاء هذه السياسة تحتفظ بخصائصها السابقة في الجوهر والمضمون (سرحان، 2007، ص18). فمن المعروف عن خـاتمي أنـه ينتهج سياسة إصلاحية تهدف إلى الانفتاح على العالم، فإيران تريد سياسـة خارجيـة تتحرك في اتجاهات عدة في آن واحد، وقد ساعد في ذلك عدة عوامل ذاتية تمثلت في: تطور سياسة الانفتاح والتعاون والحوار وخصوصاً مع دول الجوار العربي والإسلامي، وموضوعية تمثلت في: متانة البنية الحضارية الإيرانية في الـصمود أمـام ضـغوط الولايات المتحدة الأمريكية والعالم العربي. (حداد، 2000، ص11).

مع ذلك نرى أن هناك تطوراً نوعياً في العمل الدبلوماسي لحكومة الرئيس خاتمي (سلامة، 2011، ص4)، إذ حدد مبدأ واضحاً وهو أن بلاده تتبع سياسة الانفتاح على العالم، وقد تمثل ذلك على سبيل المثال في تعزيز أجواء الإنفراج التي تشهدها العلاقات الإيرانية – السعودية، وتعكس إدارة وزارة الخارجية الإيرانية التي شهدت عملية إصلاح جذرية مع تولي كمال خرازي وزارة الخارجية التوجيهات الرئاسية في السياسة

الخارجية، وهذا يمكن معرفته بالانفتاح والحوار، وحل الخلافات بالوسائل السلمية خصوصاً مع دول الجوار الإقليمي العربي (سلامة، 2011، ص4).

ويمكن القول أن إيران بقيت في هذه المرحلة مركزاً للثورة الإسلامية وتجلى ذلك في تصريحاتها ومواقفها وفي نفس الوقت ظهرت فكرة جديدة وهي الفكرة القائلة بضرورة البحث عن المصالح القومية الإيرانية، وقد تطلب من إيران أن تولي اهتماماً بالدولة وبشرائح المجتمع الإيراني المختلفة عن أثر دخولها نهاية الحرب في مرحلة النهوض بمجتمعها وثورتها.

تقوم إستراتيجية النظام الإيراني- أياً كان شكله – على تأمين استقرار منطقة الخليج من خلال نظام أمن (ومن باب أولى من خارجها). فمن ثوابت السياسة الخارجية الإيرانية منذ الثورة ورفض الوجود الأجنبي في منطقة الخليج ولا يقتصر هذا الرفض على الوجود الأمريكي بل لأي وجود من قوى إقليمية كبرى خارج النطاق الجغرافي لمنطقة الخليج. حيث قامت إيران بمناورات عسكرية في الخليج العربي، في أول عام 2012 وذلك لتوجيه رسالة سياسة عسكرية إلى الولايات المتحدة والغرب على هيمنتها على أمن الخليج العربي، وهي الرؤية الكامنة وراء رفض صيغة 6+2 الخاصة بإعلان دمشق الذي هو وفق الرؤية الإيرانية يدخل دولاً أخرى مثل مصر، مما قد يضر بالتوازن الذي لا تريد إيران تهديده، ويجيء العمل على استقرار منطقة الخليج هدفاً في حد ذاته من أجل توجيه طاقات المنطقة للتنمية الداخلية وإنهاء أحد المبررات التي يسوقها الطرف الأمريكي لوجود قوات أجنبية كبيرة بالخليج.

بالرغم من تذبذب العلاقـات الإيرانيـة-الخليجيـة بـسبب قـضيتي الجـزر واضطرابات البحرين، استمرت كل من قطر وعمان في علاقة قوية مع إيران خاصـة وأن مضيق هرمز فرض خصوصية التعاون العسكري والأمني بين إيـران وعمـان. وانضمت لهما بعد ذلك الكويت بدرجة أو بأخرى مع استمرار العلاقات متدهورة مـع كل من الإمارات وبدرجة أقل البحرين، ثم جاء الانفتاح الكبير بعد الفجوة كما هو الحال مع السعودية. فثمة رهان خليجي على التوجهات الإيرانية المعتدلة لتجـاوز المرحلـة

السابقة وتقديم طرح جديد للإشكاليات المتبادلة بدون تقديم تنـازلات حيـال القـضايا الخلافية مثل قضية الجزر التي يتمسك فيها الطرف الإيرانـي بأسـلوب المفاوضـات الثنائية وليس غيرها، أو عملية السلام قبل توقفها والتي ترى إيران أنها لن تقود لسلام عادل يرد الحقوق للفلسطينيين أو غيرهم وترى أن ما حدث في جنوب لبنان قد يكـون نموذجاً يحتذى به.

ولعل العلاقة الإيجابية التي بدأتها السياسة الخارجية الإيرانية تجـاه الـسعودية صاحبة أكبر نفوذ في دول الخليج خاصة منذ زيارة رفسنجاني لها عـام 1998 تعـد ركيزة لانطلاقة إيرانية جديدة تجاه منطقة الخليج، فقد نجح التنسيق الإيراني الـسعودي في مضمار الأوبك وسياسة إنتاج النفط في تحقيق مكاسب لكلتا الدولتين، حيث كانـت العلاقة التعاونية بين الدولتين التي توثقت منذ تولي خانقي الرئاسة في الحفـاظ علـى الإجماع بين دول الأوبك، وبارتفاع أسعار النفط حققـت إيـران مكاسـب اقتـصادية وسياسية فزاد الثقل الجديد لإيران في الأوبك من وزن إيران في المنطقة، ولعل النجاح الإيراني على صعيد الأوبك كان من بين الدوافع الهامة التي دفعت الولايـات المتحـدة لتخفيف بعض القيود على التجارة مع إيران قبل الحرب على العراق.

وفي ما يخص العراق لا تنتقد إيران بالشدة المطلوبة الحرب الأمريكية على العراق حيث أن إضعاف العراق أم لازم للإبقاء على توازنات القوى في المنطقة، ولكنه الإضعاف بدون التقسيم بسبب التركيبة السكانية للإيرانيين والتي تهدد في حالة إنشاء دولة كردية شمال العراق.

وننتقل الآن إلى تناول الموضوعين المترابطين، مواقف إيران تجاه ترتيبات الأمن الإقليمية في الخليج ودور الولايات المتحدة في هذه الترتيبات. (قوي وآخرون، 2011، ص ص 101-114).

فقد اتهم لاريجاني ولاحقاً ولاياتي في ديسمبر 1995 الولايات المتحدة بعدم السعي لحل "المسألة العراقية" لتبرير تواجد قواتها في الإقليم خاصة في أعين الدول العربية، وبمحاولة الإضرار في هذه الحالة في ظل غياب تهديد عراقي، وبما أن هذه

الدول ضعيفة، يكون الاستنتاج هو أنها تحتاج حماية عسكرية من الولايات المتحدة، وقد عددت إيران ثلاثة عناصر تعتبرها تهديداً لأمن الإقليم: التواجد والتدخل الأمريكيين، السياسات العدوانية العراقية، وأخيراً غياب الهوية الوطنية والهياكل السياسية الفعالة في دول الخليج. وأضاف لاريجاني أن المنطقة ستكون آمنة عندما يتم الحد من التواجد والتدخل الأجنبيين، وعندما تنتهي الإعتداءات الإقليمية، وعندما تتحرك دول الإقليم تجاه هوية أصلية. وقد شعرت إيران بالقلق حول إمداد دول الخليج بأسلحة متقدمة معتبرة ذلك تهديداً لأمنها القومي وتدعيماً للهيمنة الأمريكية على إقليم الخليج، وقد هاجمت وسائل الإعلام الإيرانية بشكل متواصل تواجد سفن بحرية عسكرية خارجية دولية، واتهمت الولايات المتحدة بإخافة دول الخليج من إيران لتضعفها تحت هيمنتها من خلال مجلس التعاون الخليجي (المري، 2003، ص ص70-81).

وبصفة عامة فقد بقيت القيادة الإيرانية متشككة في الأحداث الأمريكية في منطقة الخليج بما في ذلك الاتفاقيات الأمنية الثنائية بين الولايات المتحدة مـع معظـم الـدول أعضاء مجلس التعاون الخليجي. وعقب نهاية الحرب الخليج الثانية، كانـت الأولويـة بالنسبة لإيران هي التفاوض من أجل نظام إقليمي جديـد مـع دول مجلـس التعـاون الخليجي وبالتالي تعاطفت إيران مع مفاهيم "الاعتماد على الذات" و"الخليجة" التي رفعها حينذاك مجلس التعاون الخليجي بهدف تقليل اعتماد مجلس التعـاون علـى الولايـات المتحدة والغرب وتعزيز دور إيران الإقليمي وإحداث توازن للقوى بين مختلف أطراف إقليم الخليج، وفي هذا الإطار عملت إيران على إنشاء علاقة مترابطـة بـين مجلـس التعاون الخليجي ومنظمة التعاون الاقتصادي، إلا أنها نفت إمكانية إنشاء ترتيبات أمنية إقليمية في الخليج في المستقبل المنظور تكون هي طرفاً فيها نظراً لأنه سيكون مطلوباً منها للانضمام إليها الالتزام بقواعد اللعبة في "النظام العالمي الجديد" وبسبب العوائـق التي تمنع أي تعاون إقليمي بين العرب وإيران. وبالمقابل رأت إيـران أن أي ترتيـب أمني في منطقة الخليج يستبعد أي دولة مطلة عليه لا يمكن أن يكـون مكـتملاً وإنمـا سيستفز الدول المتروكة خارجه، وتتناقض هذه الرؤية مع الجهود الأمريكية لإقامة نظام

أحادي القطبية للأمن في المنطقة تكون الولايات المتحدة فيه هي الضامن الوحيد لأمـن حلفائها من دول مجلس التعاون الخليجي مقابل الدعم السياسي والمالي واللوجستيكي من هذه الدول للولايات المتحدة، ولهذا الغرض توصلت الولايات المتحدة إلى اتفاقيات حول تخزين السلاح مع دول المجلس كما باعت كميات من السلاح لحلفائها الإقليميين، وقد اتهمت إيران تلك الجهود الأمريكية بأنها تؤدي لتصعيد عسكري وعدم اسـتقرار فـي الإقليم وتوتر بين دوله، إلا أن دول الخليج قد رفضت حتى الآن فكرة إخراج القـوات الأمريكية من المنطقة وتعتبر وجودها ضمانة لتحقيق الأمن الإقليمي.

وننتقل الآن إلى تحليل الموقع الراهن لمختلف الأطراف في المفهوم الإيراني لأمن الخليج، فنلاحظ أن إيران لا تزال تدرك أن العراق يبقى، رغم وضعه الراهن، الند الإقليمي الرئيس في الإقليم، وإن على إيران الاستعداد للتعامل مع عراق يبعث من جديد وتكون مصالحه الاستراتيجية متباينة، إن لم تكن متناقضة، مع مصالح إيران، ولا تغرب إيران في رؤية حكومة مؤيدة للغرب أو حكومة مركزية ضعيفة تؤدي إلى تفكك العراق مما يعطي القدوة لشعوب إيران المتعددة الأعراق، بما في ذلك سكانها الأكراد، وبينما يرى بعضا لمحللين أن إيران لم تعارض بشكل جدي دوراً أمريكياً لإعطاء وزن سياسي لشيعة العراق وتدعيم أكراده في إطار عراق مستقر ولا يهدد جيرانه.

وفيما يتعلق بمجلس التعاون الخليجي فلا شك أن الوضع المتميز حالياً للولايات المتحدة في الخليج بالإضافة إلى تقلص الخطر العراقي قد قللا من دوافع دول المجلس للاعتماد على حماية إيرانية، خاصة أنه، على الأقل في الوقت الراهن، تفضل الدول أعضاء المجلس الضمانات الأمنية الغربية على الحلول الإقليمية لمسائل الأمن، كذلك فإن الشكوك المتبادلة الموجودة والقائمة على أسس تاريخية عرقية دينية وسياسية بين إيران ودول المجلس تضيف مصاعباً أخرى (جنسن، 2011، ص2)

5.4 العلاقات السياسية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية والعراق:

إن الأوضاع المتوترة في منطقة الخليج العربي بين دول مجلس التعاون الخليجي ودول الجوار الجغرافي، مثل إيران والعراق واليمن وإسرائيل، وما أدت إليه من وجود عسكري أجنبي في الخليج، ومن سياسة تستنزف قسماً كبيراً من الثروة الخليجية، تعد من أهم التحديات والمخاطر لإقليمية التي تواجهها دول الخليج العربية (السويدي، 1999، ص607).

شكل العراق خلال فترة حكم الرئيس صدام حسين تهديداً سياسياً وأمنياً واقتصادياً لمنطقة الخليج العربي، تجلى بوضوح خلال الحرب العراقية الإيرانية، والتي استمرت من عام 1980م إلى عام 1988م والتي استنزفت طاقات مادية وبشرية هائلة، ساهمت دول مجلس التعاون بنسبة كبيرة في جانبها المادي، وما كادت تلك الحرب تنتهي، حتى شن النظام العراقي في 2 آب 1990م حرباً جديدة ومباشرة على دولة الكويت، وأقدم على احتلالها، وتدمير بنيتها التحتية وتعطيل نظامها السياسي، وشل اقتصادها، ثم جاءت حرب تحرير الكويت في شباط عام 1991 لتعزز التواجد العسكري الغربي عموماً، والأمريكي على وجه التحديد، الأمر الذي حول دول مجلس التعاون إلى جبهة حرب مباشرة وغير مباشرة مع الجيش العراقي، مما أدى إلى رفع درجة الانكشاف السياسي والأمني لهذه البلدان تجاه الولايات المتحدة التي استنزفت تلك الدول بطريقة لم يشهدها تاريخ المنطقة سابقاً، ولا زالت تداعياتها السلبية السياسية والاقتصادية مستمرة إلى يومنا هذا خاصة في ظل الاحتلال الأمريكي البريطاني للعراق في 19 آذار عام 2003، حيث يشكل عدم الاستقرار في العراق تهديداً حقيقياً لأمن واستقرار منطقة الخليج العربي ككل من خلال وجود قوات الاحتلال التي عززت انتشار العنف والفوضى وتشريد وقتل ملايين العراقيين داخل وخارج العراق، فقد اعترف وزير الدفاع الأمريكي روبرت غيتس في شباط 2007، بأن العراق يشهد أربع حروب مستعرة ومتفجرة معاً هي: شيعية للسيطرة على البصرة والمناطق الجنوبية في العراق والتحكم بالثروة النفطية وحرب ثانية، مذهبية سنية، شيعية، أما الحرب الثالثة،

فهي التمرد بقيادة العناصر السنية والمعادية للولايات المتحـدة الأمريكيـة، والحـرب الرابعة، هي حرب تنظيم القاعدة التي تقوم بمهمتين: الأولى دعم التمرد السني، والثانية تأجيج العنف السني الشيعي، ففي عام 2006 شهد العراق الكثير من التدهور الأمنـي وبلغت عدد العمليات والاعتداءات اليومية مئة اعتداء، نتج عنها في المتوسـط معـدل 3000 عراقي شهرياً وباختطاف 40 عراقياً في المتوسط اليومي والـذين عـادة مـا تكتشف جثثهم ملقاة في الشوارع، مع ارتفاع عدد السجناء إلى 30 ألف سجين (حـسن، 2001، ص ص123-128)

وخوفاً من امتداد تداعيات المأزق العراقي إلى دول مجلس التعاون الخليجي، سواء بتصدير الإرهاب والإرهابيين أو اللاجئين والفارين، أعلنت المملكة العربية السعودية عن مشروع بناء سور متعدد المستويات ومزود بالتقنيات العالية على طول الحدود بين البلادين بطول 814 كيلومتراً، وأعلنت دولة الكويت أيضاً عن مشروع إكمال سور أمني على طول الحدود مع العراق يصل طوله إلى 217 كيلو متراً.

إلا أن دول مجلس التعاون الخليجي تواجه مخاوف أخرى تتعلق بمستقبل الوجود العسكري في العراق ومستقبل نظام الحكم فيه وتوجهاته نحو دول الجوار وأهمها مستقبل علاقاته مع دولة الكويت، وذلك في حال حصول العراق على استقلاله، وخصوصاً، بعد أن أقر الكونجرس الأمريكي مشروع قانون في نهاية نيسان 2006، أوصى فيه بربط تمويل الحرب الأمريكية في العراق وأفغانستان بجدولة الانسحاب العسكري الأمريكي من العراق مع بداية تشرين الأول 2007، ليكتمل في نهاية آذار 2008، وهو ما عارضه الرئيس بوش واستخدم ضده حق الفيتو. لكن إدارة الرئيس بوش أعادت النظر في موقفها وقررت الاستجابة لمواقف الديمقراطيين الذين يسيطرون على الكونغرس، وأجرت الولايات المتحدة محادثات مع إيران لإيجاد مخرج للأزمة في العراق، على مستوى السفراء، في بغداد في 28 أيار 2007 بعد أن كانت تجهر برفض ذلك (حسن، 2001، ص ص130/133).

وتبدو دول مجلس التعاون الخليجي في حالة لا توازن، فمن جهة لا تؤيد الوجود الأمريكي في العراق، حيث وصف الملك عبدا بن عبدالعزيز الوجود الأمريكي في العراق، في كلمته أمام القمة العربية التي انعقدت في الرياض في آذار 2007، بالاحتلال غير الشرعي، وهي في الوقت نفسه لا تؤيد الانسحاب الأمريكي الفوري من العراق لأن حصول العراق على استقلاله يهدد أمن المنطقة واستقرار دولها من خلال مجموعة من التحديات:

أولها: ظهور منافسة حادة في مجال النفط، فعند السماح للعراق بتصدير النفط، فإنه سوف يحاول أن يعوض ما فاته لحاجته الشديدة إلى عوائد النفط، من أجل إعادة التعمير واستيراد السلع الاستهلاكية ودفع التعويضات وأداء الديون، وذلك من خلال تنفيذ الخطط العريضة التي وضعتها وزارة النفط العراقية التي تسعى للوصول خلال السنوات القليلة المقبلة، إلى أعلى معدل إنتاجي للنفط حققه العراق في فترة ما قبل الحرب، وهو ما يعادل ستة ملايين برميل في اليوم، الأمر الذي يمكن أن يحدث ارتباكاً هائلاً في السوق النفطية، ستكون دول المجلس هي أول من سيدفع ثمنه إذا حدث هبوط حاد في اسعار النفط بسبب الزيادة الهائلة في المعروض النفطي.

ثاني هذه التحديات: قد يظهر عندما يستعيد العراق سيادته على أراضيه ومجاله الجوي، ليستعيد حرية الحركة على المستوى الدولي، فبالنسبة إلى مخططي السياسات العسكرية في الخليج سوف يزعجهم استعادة العراق سيطرته على المجال الجوي جنوب خط 32، وإلغاء القيود المالية على تحركات القوات جنوب هذا لخط لأنها – من وجهة نظرهم- تسهل حشد القوات العراقية على حدود دولة الكويت، ومن المتوقع أن تستمر الضغوط للتفاوض حول الحدود لإعطاء العراق مزيداً من الأراضي المطلة على الخليج مما يمكن أن يدفع بالعراق إلى القيام ببعض التهديدات العسكرية خلال السنوات المقبلة. (السياسة الدولية، 2008، ص70-77).

ويكمن التحديث الثالث: في أن العراق إذا ما أخفق في حل مشكلاته الداخلية، ولم يتحسن وضعه الدولي، فسوف تتردى أوداعه الاجتماعية والاقتصادية على نحو

يؤدي إلى انهيار مؤسسات الدولة، ومن المؤكد أن سقوط الحكومة في بغداد سوف يشكل نوعاً مختلفاً من التحديات أمام دول الخليج ذلك أن عدم الاستقرار يمكن أن يمتد عبر الحدود جنوباً مثلما يمتد الآن باتجاه الشمال، وإذا لم تستطع الحكومة العراقية أن تحافظ على القانون والنظام في الجنوب وأن تسيطر على حدودها مع إيران والكويت، والمملكة العربية السعودية، فإن ذلك قد يؤدي إلى نشاطات عبر الحدود تزعزع استقرار المنطقة.

أما التحدي الرابع: فهو الشرخ النفسي الذي أحدثته عملية غزو الكويت والعقوبات الاقتصادية الطويلة على العراق بين الشعب العراقي والشعوب الخليجية المجاورة لها، هذا الشرخ سوف يبقى بالعراق- سواء استمر النظام الحالي أم رحل- بمثابة القنبلة الموقوتة التي يمكن أن تنفجر في أية لحظة بدافع الانتقام ورد الاعتبار، بالإضافة إلى التوتر الذي يثور بين العراق وإيران بين الحين والآخر، واحتمالات الصدام بينهما مرة أخرى (المري، 2003، ص ص139-140).

والمشكلة الرئيسية في المسألة العراقية تكمن في أن العراق سيبقى دولة جوار أياً كان النظام الحاكم فيه، ولا توجد حتى الآن سياسة خليجية موحدة وواضحة لدول مجلس التعاون تجاه العراق سواء في ظل النظام القائم في بغداد حالياً أو في حالت غيره، ومن هنا فإنه يجب على دول المجلس رسم سياسة مشتركة موحدة تجاه العراق ومستقبله، تأخذ في الاعتبار، حقيقة الوجود العراقي كدولة جوار دائمة، بحيث تتمسك بعدم قبول تقسيم العراق وتبدي استعدادها للمشاركة في دفع تكاليف فاتورة الإصلاح الاقتصادي به، بالإضافة إلى سعيها لاستعادة العراق لسيادته على أراضيه وتخفيف العزلة المفروضة عليه وخصوصاً أن إلغاء القيود المفروضة على المجال الجوي العراقي وتحركات قواته في الجنوب يستلزم اتفاقاً بين العراق وجيرانه من دول المجلس، وتحديداً الكويت.

أولاً: الخصائص الداخلية والخارجية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية تجاه العراق:

هناك ينفرد بها مجلس التعاون الخليجين هذه الخـصائص قـد تعطيـه بعـض الامتيازات الإيجابية على عكس غيره من الأنظمة الإقليمية الأخرى وهي التي تجنبـه عدم الاستقرار الداخلي:

1- يسيطر على دول مجلس التعاون الخليجي أنظمة سياسية محافظة، أبدت رغم الطبيعة التقليدية لمجتمعاتها، مرونة ملموسة في التكاليف مع التغيرات الجذرية التي سببها التحديث الاقتصادي وازدياد تقلب الوضع الأمني، والمطالب الآتي مع النخب الليبرالية ذات التعليم الغربي التي تدعو للمشاركة السياسية وغيرها.

2- قدرة الحكومات في دول المجلس على التلاحم والتعاون في مجال البنى الإقليمية في مجلس التعاون وأجهزته المختلفة ولقاءاته السنوية، ورسم سياسة تجارية مشتركة لتنسيق الاتفاقيات مع الاتحاد الأوروبي.

3- الثراء الكبير لدول المجلس، فتلك الثروات مكنت الأنظمة السياسية الحاكمة من احتواء الاستياء الشعبي الذي تواجهه الأنظمة العربية الفقيرة.

4- التكامل الفعلي لدول المجلس في نظام الأمن العالمي، فقد تم توفير الاحتياجات الأمنية لهذه الدول بشكل كامل مرتين خلال 1980-1990، وكانت المرة خلال الحرب العراقية- الإيرانية عندما قامت الولايات المتحدة برفع علمها على ناقلات النفط الكويتية، وقامت الأساطيل البحرية الغربية بحماية الملاحة في الخليج (فرجاني، 2011، ص ص164-165).

وكانت المرة الثانية في عام 1990-1991 عندما قام التحالف المكون من أكثر من 30 دولة تحت قيادة الولايات المتحدة بتحرير الكويت من الاحتلال العربي.

وهذه الخصائص السابقة، قد مكنت مجلس التعاون الخليجي من الاستمرار كتجمع إقليمي وها هو يدخل العقد الثالث من عمره، وأن هناك آلية لتنسيق السياسة الخارجية، سواء قمم المجلس أو اجتماعات وزراء الخارجية لدول مجلس التعاون

الخليجي، تعمل بكفاءة وانتظام، فهناك حرص على الاجتماعات الدورية، وتنسيق المواقف ولو في حدها الأدنى، غير أن اتخاذ المواقف الجماعية ليس أمراً حتمياً، لذلك فإن الالتزام بها يواجه بعض العقبات لاسيما إزاء القضايا التي تتباين فيها مصالح بعض الأطراف عن مصالح الآخرين (التقرير الاستراتيجي العربي، 1995، ص191).

ففي أثناء الحرب العراقية الإيرانية التي استمرت معظم عقد الثمانينات برزت أهمية اتخاذ مواقف جماعية خليجية ترفض استمرار الحرب وتدعو إلى وقفها، ومع ذلك كانت هناك تباينات في حجم التأييد الذي تعطيه كل دولة لأي من الطرفين المتحاربين وفي حين اتخذت الكويت في تأييد العراق وبدرجة أقل السعودية، راعت دولة البحرين وقطر عدم استفزاز إيران، أما عمان فقد سلكت مسلكاً توازنياً بين الطرفين المتحاربين، وقد بدا أن هذه التنويعة من المواقف، رغم ما فيها من خلافات وتقديرات ومصالح متضاربة، إلا أنها عكست قدراً من توزيع الأدوار، وبما يوفر قنوات اتصال مع طرفي الحرب حسب المقتضيات وليس منحازاً لطرف آخر ضد آخر. (التقرير الاستراتيجي العربي، 1995، ص270-271).

هذا الأمر يبدو متكرراً إزاء القضايا التي برزت بعد حربا لخليج الثانية، وهي قضايا الموقف من العراق وإيران وعملية التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي والتطبيع مع إسرائيل، فهناك تباينات بين دول المجلس وبعضها، وذلك على الرغم من المواقف الجماعية التي قد تتسم بشيء من التشدد مثلما تظهر في بيانات القمم الخليجية. (التقرير الاستراتيجي العربي، 1995، ص192)

ونلاحظ مما سبق، أن هناك مستويين في السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون:

الأول جماعي:: يبدو في كثير من الأحيان متشدداً وغير مرن، وأيضاً غير ملزم في حرفيته.

الثاني: ذاتي: تتبناه كل دولة على حدة وفقاً لرؤيتها الخاصة وتمليه عليها مصالحها الذاتية، وهو ما يحرص عليه المجلس من حيث ترك مساحة لكل دولة كي تتبنى ما تشاء من سياسات. أي هناك إشكالية الجماعي والفردي.

كذلك فإن مجلس التعاون الخليجي استحدث آلية لم تنص عليها الوثائق المنشأة له، ففي عام 1995، ونظراً للتحديات التي تبرزت في العلاقة مع الاتحاد الأوروبي الذي هدد بفرض ضريبة الكربون على الدول المصدرة للنفط وبينها الدول الخليجية لذلك قرر مجلس التعاون الخليجي في إطار تدعيم وتنسيق سياساته الخارجية بلورة "آلية لتنسيق السياسة الخارجية الخليجية" تمثلت في تشكيل ترويكا وزراء خارجية دول المجلس والتي تضم وزير خارجية الدول التي ترأس المجلس والدولة السابقة في الرئاسة والدولة الذي يترأسه، وذلك على غرار الترويكا الأوروبية، ويشير تطور العلاقات الأوروبية الخليجية إلى استقرار هذه الآلية.(التقرير الاستراتيجي العربي، 1995، ص268).

وأن السياسة الخارجية لمجلس التعاون الخليجي كمنظمة فرعية يتطلب التعاون والتنسيق، ويعد هذا مجالاً هاماً من مجالات التعاون بين أطراف النظم الفرعية وتتوقف فعالية المواقف الجماعية في السياسة الخارجية على بعدين هما:

أولاً: مأسسة عملية التنسيق نفسها، أي إنشاء آلية منتظمة يتم من خلالها أعمال التشاور وتبادل المعلومات والمواقف وبلورة السياسات المشتركة.

ثانياً: الالتزام الجماعي بما يتم الاتفاق عليه، ولا يعني وجود آلية للتشاور وبلورة المواقف الجماعية شيئاً، حال عدم الالتزام بما يتم التوصل إليه جميعاً (الحاج محمد، د.ت، ص507).

وحين يصبح كل طرف قطري مستعد للتنازل عن اعتبارات ذاتية، ومتمسك بالقرار الجماعي، يؤدي ذلك إلى مزيد من تماسك البناء الجماعي في مستوياته المختلفة والعكس بالعكس صحيح.

إن مواقف دول مجلسا لتعاون الخليجي ليست متطابقة تماماً، فمثلاً: كان هناك اختلافات في الجانب السلمي لحل الأزمة، بينما وضعت السعودية والكويت والبحرين في الحسبان الجانب العسكري لحل الأزمة، فمثلاً تميزت عمان بسياسة خارجية مستقلة في إطار مجلسا لتعاون الخليجي فكانت عمان هي الدولة الخليجية الوحيدة التي احتفظت بعلاقاتها مع مصر ورفضت المقاطعة العربية إضافة إلى احتفاظها بعلاقاتها مع إيران في ذروة الحرب العراقية – الإيرانية، أضف إلى ذلك التباين في وجهات النظر الأمنية الخاصة بإعلان دمشق، ففي حين فضلت الكويت المظلة الغربية رغبت بعض دول المجلس، مثل السعودية وقطر، في استبقاء بعض القوات العربية، ونتيجة للنزاع السعودي – القطري عام 1991، بادرت قطر إلى سحب قواتها العاملة في إطار قوات درع الجزيرة. فدول مجلس التعاون الخليجي تتقارب من تشابه أنظمة الحكم وترابط المصالح اقتصادياً وسياسياً وأمنياً، فضلاً عن أن هذه الدول جميعها دول غنية، وبالتالي ليس بينها حساسية التقارب بين من يملك ومن لا يملك، تلك الحساسية التي تؤدي – مع أسباب أخرى- إلى وقف وتعثّر بعض محاولات التقرب مع الدول العربية الأخرى، وحيث يبدو الخطر الخارجي واحداً، وحيث يكون التوجه لدول مجلس التعاون أسهل نسبياً للسعودية وذلك بحكم الفوارق في الإمكانات (هيكل، 1992، ص110).

ثانياً: العوامل المركزية المؤثرة على سياسة مجلس التعاون لدول الخليج العربية:

إن هناك ثقل كبير للتأثيرات الإقليمية والدولية التي فعلت فعلها المباشر في عملة اتخاذ القرارات في مجلس التعاون الخليجي جراء ما فرضته وأعقبته أزمـة وحـرب الخليج الثانية 1990، واتضح ذلك من خلال قرارات المجلس الأولـى فقمـم مجلـس التعاون الخليجي والمجلس الوزاري ووزراء الخارجية، والتصريحات المختلفة عقـب الجلسات في المجالس المختلفة أو حين حدوث أزمة تحدث بين العراق والأمم المتحـدة بشكل عام.

لقد تأثر منهج تعامل مجلس التعاون الخليجي مع المسألة العراقية بالسياق العام التي أفرزته أزمة الغزو العراقي للكويت وما أعقبتها من تطورات، وفي هذا السياق

يمكن تحديد ثلاثة اتجاهات أساسية شكلت هذا المنهج إلى حد كبير، أو أسهمت في صياغته.

أولاً: القطيعة بين مجلس التعاون الخليجي والنظام العربي:

لقد أدت التباينات في المواقف العربية تجاه غزو العراق للكويت، مفصلاً عن التناقضات الهيكلية التي انطوى عليها النظام العربي والصراع بين التيارين القومي والقطري، إلى حدوث تصدع عميق في هذا النظام وإحداث جرحاً غائراً لدى دول مجلس التعاون الخليجي، على أثرهما انهارت الثقة من قبل المجلس في النظام العربي الذي تكرر قصوره في توفير الحدود الدنيا للأمن العربي، رغم أن قضية الأمن كانت دائماً تشكل مكانة محورية في أولويات هذا النظام. المهم أن ثقة المجلس في الإطار العربي قد انهارت وبالتالي تبلور اتجاه واضح نحو تقليص علاقته وارتباطاته بالنظام العربي فيما يتعلق بالتعامل مع المسألة العراقية وبعبارة أوضح يمكن القول أن مجلس التعاون الخليجي قد فضل في بداية الأزمة الارتباط بالنظام العربي وسعى إلى إقرار إطار عربي للأمن الخليجي قد تجسد في إعلان دمشق، لكن سرعان ما عمدت دول المجلس إلى تعديل هذا الإعلان أو العدول عنه، بحجة أن انخراطها فيه قد جاء نتيجة التسرع وعدم التروي تحت ضغط الأزمة (شبجليز، 2006، ص130).

ومعنى ذلك أن مجلس التعاون الخليجي قد فضل التعاون مع المسألة العراقية بمعزل عن الإطار الغربي. وقد يكون لهذا الاتجاه أسبابه أو مبرراته الداخلية والخارجية.

1- فعلى المستوى الداخلي كانت الصدمة الناجمة عن غزو دولة عربية لإحدى دول المجلس وتهديد بقية دولهن وهو ما لم يكن متوقعاً أبداً، ثم وقوف بعض الدول العربية إلى جانب العراق، ثم فشل النظام العربي ممثلاً في مؤتمر القمة الذي عقد في القاهرة بخصوص الأزمة، كل ذلك كان له أثره النفسي البالغ، بقدر ما دال على عدم جدوى التحرك من خلال الإطار العربي من الناحية الموضوعية.

2- أما العوامل الخارجية التي دعمت هذا الاتجاه فقد تمثلت في طبيعة الضغوط الدولية والإقليمية، الدولية جسدتها الولايات المتحدة الأمريكية التي عملت على الحيلولة دون تبلور إعلان دمشق، وحاولت أن تنأى بالمسألة العراقية عن أي إطار عربي شامل، والحقيقة أن الكويت –نظراً لعمق تأثرها بما حدث- كانت الأسبق في قبول هذا الاتجاه، كما بدت عمان أكثر ميلاً لترجيحه، فقد فضلت الدولتان الاعتماد على الحماية الغربية وعلى الترتيبات التي يوفرها "التحالف الدولي" سواء كان ذلك في إطار الأمم المتحدة أو خارجه. أما الضغوط الإقليمية فقد تمثلت في رغبة إيران – التي لم تكن خافية – في أن تلعب دوراً في الترتيبات الأمنية في المنطقة باعتبارها عضواً أو طرفاً اساسياً فيها، هذا فضلاً عن تركيا وباكستان، الأمر الذي حتم على مجلس التعاون الخليجي النظر إلى المصالح الإستراتيجية لهذه الدول بعين الاعتبار في تعامله مع المسألة العراقية، وعليه فقد تعزز الاتجاه الذي رجح كفة الإطار الإقليمي الضيق في التعامل مع المسألة على حساب الإطار الغربي. ويلاحظ أن هذا الاتجاه قد ظل بمثابة المحدد الأساسي لمنهج التعامل مع المسألة العراقية وعلى نحو مستمر، فيذكر في هذا المقام تجميد فكرة المصالحة العربية التي انتعشت أو طرحت في عام 1994 وبعدها، وكذلك عدم قبول عقد قمة عربية في غضون الأزمة الأخيرة بين العراق والولايات المتحدة (أواخر 1998 وأوائل 1999) (ساعاتي، 1998، ص201).

ثانياً: الاتجاه الثاني الذي يعد من محددات التعامل مع المسالة العراقية تمثل في التعديات الأمنية التي تشكلت لدى دول المجلس:

فقد كشفت أزمة الغزو العراقي للكويت عن مأزق أمني حاد وخلل دفاعي واضح تمخّض في شكل نوع من الحساسية لدى دول المجلس إلى اتخاذ تدابير أمنية بشكل منفرد وكانت طبيعة المجلس وفقاً لميثاقه – والتي تؤكد على أن المجلس ليست مؤسسة فوق قومية أو فوق الدول، بقدر ما يعكس إطار التعاون والتنسيق، كانت هذه الطبيعة

بمثابة عائقاً اساسياً حد من فاعلية المجلس من ناحية وشجع أو حفز على التصرف الفردي من جانب الدول الأعضاء كاستجابة لهذه الحساسية الأمنية وتعميقاً لها من ناحية أخرى وبمعنى آخر فإن هذه الطبيعة للمجلس والتي يرى البعض أنها كانت السبب الأساسي لفضل المجلس في توفير الأمن لدوله- رغم نجاحاته في مجالات أخرى، ورغم حفاظه على التماسك في مواجهة الأزمة وغضونها- هي التي رفعت هذه الحساسية الأمنية لدى دول المجلس، كما أنها فتحت البال لكل دولة في تلبية احتياجاتها الأمنية على طريقتها الخاصة طالما أبقت على الحد الأدنى من التنسيق والتشاور والاتفاق على الخطوط العامة في إطار المجلس. وقد انعكس ذلك على مؤتمرات القمة التي عقدت في الفترة التي أعقبت الأزمة. وكان ذلك ملمحاً أساسياً أو محدداً أساسياً لمنهج التعامل مع المسألة العراقية، فقد أعطيت دول المجلس الحرية في اختيار البدائل الأمنية المناسبة لها من جانب وسمح لكل دولة هامش من الاختلاف في المواقف وفقاً لمصالحها ورؤيتها الفعلية إلى حده الأدنى كإطار التعاون. إلى حد مجرد التنسيق والتشاور مما أعطى مساحة واسعة للتباين والاختلاف انطلاقاً من الإقرار بحق كل دولة في صياغة علاقاتها مع الأطراف العربية والإقليمية والدولية بحسب ما تراه (فرجاني، 2011، ص57).

ورغم أن هذه الاستقلالية في التصرف من جانب دول المجلس لم تكن تطغى على وجود حد أدنى من التنسيق في الموقف العام (فقد أسهمت في بلورة رؤية دفاعية مشتركة تمثلت في قوات درع الجزيرة) ورغم أنها لم تكن جديدة على المجلس (فقد كانت موجودة منذ نشأة المجلس، مثال ذلك التباين في مواقف دولة بخصوص عضوية) فإن البعض يرى أنها مثلت نوعاً من الازدواجية في التعامل مع المسألة العراقيةً وأن هذه الازدواجية قد حالت دون قدرة المجلس على تبني منهجاً تكاملياً واضحاً بخصوص هذه المسألة (فرجاني،2011، ص59).

وضيف البعض أن دول المجلس كانت تشعر منذ البداية بهذه الإشكالية، وأنهـا سعت في قمة المجلس في الكويت (1999) إلى التخفيف من غلواء هذه الازدواجية أو

تجاوز الصيغة التنسيقية إلى المستوى الإندماجي الذي يخلق رؤيـة واحـدة وتوجهـاً موحداً، غير أن افتقاد المجلس للشخصية الدولية وغياب عنصر الإلزام في مقرراته قد حالا دون ذلك، فالمجلس يتمتع بشخصية قانونية، لكنه لا يتمتع بالشخصية الدولية التي تمكنه من إبرام الاتفاقيات الدولية أو التمتع بحصانات وامتيازات دولية معينة، والتـي تعتبر الجسر الذي يعبر فوقه المجلس في علاقاته الخارجية والتي تضمن فـي النهايـة تحركه في شكل كتلة واحدة، وساهم افتقاد هذه الشخصية الدولية والتي يبدو أنها تركت للدول الأعضاء – في تكريس هذه الازدواجية، وفي بروز المصالح القطريـة للـدول الأعضاء جنباً إلى جنب مع المصالح القومية، والحقيقية أن هـذه الازدواجيـة كانـت واضحة منذ البداية، لكن دون أن تخرج عن حدود الاتجـاه العـام للمجلـس ودون أن تعصف بالحد الأدنى من التنسيق بين دوله، ودون أن تهدد بـالطبع بانهيـاره وكانـت واضحة في بعض المواقف، فعلى سبيل المثال اتـسم الموقـف العمـاني بقـدر مـن الاستقلالية والتمايز في غضون أزمة الغزو العراقي للكويت، فقد أبقت علـى بعـض القنوات مع العراق، ومال إعلامها إلى الهدوء والبعد عن التشدد. والمهم في هذا الصدد هو أن التعامل مع المسألة العراقية قد ظل محكوماً بهذه الازدواجية (كريشان، 2006، ص135).

ثالثاً: أما الاتجاه الثالث فيتمثل في تولي واحتلال الولايات المتحدة لزمام إدارة المسألة العراقية:

وكان المفتاح هو الوجود الغربي في المنطقة للحفاظ على الأمن الخليجي خاصة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانياً، وما ترتب على ذلك من توطيد علاقات عضوية بين دول المجلس والولايات المتحدة الأمريكية بصفة أساسية، مما كان له أكبر الأثر في أن أصبح لها الدور الكاسح والثقل المحوري في إدارة الأزمة العراقية.

لقد كان الهاجس الأمني – ايضاً- هو السبب، فقد ظل كابوس الغـزو العراقـي للكويت يؤرق هذه الأخيرة، ويطارد باقي الدول وفي ظل إدراك دول المجلـس لعـدم

استطاعتها خوض حرب شاملة مع أي طرف، وإدراكها لوجود تهديدات إقليمية تفـوق قدرات دول المجلس، وفي ظل إقرارها برفض مبدأ العزلة أو الابتعاد عن التفـاعلات الدولية، ثم في ضوء قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على إعادة الاستقرار للمنطقـة، وتصحيح الخلل الاستراتيجي فيها، كان لابد من التسليم بدور أكبر للولايات المتحدة التي ساعدتها الظروف الدولية على الانفراد بهذا الدور (فخرو، 2001، ص129).

ومن ثم أصبح على دول المجلس أن توازن بين علاقاتها الدولية من ناحية وما تفرضه معطيات الواقع من ناحية أخرى، أو أن توفق بين ما يتمشى مع مصالحها وما تستلزمه المرونة مع التوجهات الأمريكية إزاء المسألة العراقية. وأصبح – بالتالي- هناك صعوبة أو مفارقة بين ما تعتبره دول المجلس مبادئ هامة في السياسة الإقليمية (الإلتزام بقواعد الاحترام المتبادل للسيادة الوطنية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول) وبين ما تعتبره الولايات المتحدة الأمريكية استحقاقات الشرعية الدولية (التي أضحت تصاغ وفقاً لمصالحها الخاصة). أو ما تدعي أنه شروطاً ضرورية للحفاظ على استقرار المنطقة.

إن الاتجاهات الثلاث السابقة والتي تشكل أهم المحددات (العوامل المركزية لسياسة دول مجلس التعاون الخليجي تجاه العراق) وأن تأثيرها يتفاوت تبعاً لزمن الحدث المتعلق بالعراق كقضية أسلحة الدمار الشامل في العراق مثلاً أو رفع الحصار عن ا لعراق، ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد هو أن هذه الاتجاهات أخذت تتكدس بمرور الوقت ومع تطورات المسألة العراقية. ويمكن تلخيص الركائز الأساسية التي ترتكز عليها دول المجلس، في تعاطيها مع الشأن العراقي، على:

1- الحرص على وحدة وسيادة العراق، ورفض أي توجهات لتقسيمه، علـى أسـس عرقية أو دين.
2- عدم التدخل في شؤون العراق، والعمل من أجل تحقيق مصالحة وطنية عراقيـة حقيقية، ليعود العراق عضواً فاعلاً وبناءاً في محيطه الغربي والإقليمي والدولي.

3- دعم كل ما يبذل من أجل العراق في إطار الجهـود الدوليـة واجتماعـات دول الجوار.

4- قيام بعض دول المجلس بتبادل السفراء مع العراق وإعادة فـتح سـفاراتها فـي العاصمة العراقية بغداد.

6.4 العلاقات السياسية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية وإسرائيل

أخذت القضية الفلسطينية دوراً بارزاً على المستويين الرسمي والشعبي في دول مجلس التعاون الخليجي، وأثرت التطورات في هذه القضية على السلوك السياسي لهذه الدول، من خلال الربط بين الاستقرار في الخليج والسلام في الشرق الأوسـط وحـل القضية الفلسطينية حلاً عادلاً يضعف الحقوق المشروعة للـشعب الفلـسطيني، وذلـك بالنظر إلى ما يمثله النشاط العسكري والسياسي "الإسرائيلي" من تهديد بـارز للأمـن والاستقرار العربي عموماً والخليجي على وجه التحديد، فالصراع العربي- الصهيوني صراع حضاري شامل، فهو صراع وطني على المستوى الفلـسطيني- الإسـرائيلي، وقومي على المستوى العربي- الصهيوني، كما أنه صراع ضد الوجود الاسـتعماري الاستيطاني الصهيوني في قلب الوطن العربي أكثر من كونه نزاعاً على الحدود، حيث إن إسرائيل بوصفها كياناً استعمارياً استيطانياً توسعياً عدوانياً لن تكتفي- على المـدى البعيد- باستيطان فلسطين، بل إن أطماعها تمتد إلى مناطق أخرى فـي شـرق الأردن وشبه الجزيرة سيناء، والمملكة العربية السعودية، وأجزاء من لبنان والعـراق. وإلـى جانب التهديد العسكري، هناك نظرة إسرائيل إلى الخليج على أنـه مـصدر لتمويـل مشاريعها الشرق أوسطية، وسوق هامة لصادراتها ومبيعاتها من الأسلحةـ ـ، عـلاوة على رغبتها في التدخل العسكري الأمريكي- الإسرائيلي فيها (عبيد، 2008، ص19).

وكانت حرب تشرين الأول 1973 المحطة المفصلية التي صهرت دول الخلـيج في الصراع العربي مع إسرائيل، عندما استخدمت الدول العربية في الخليج سلعة النفط الإستراتيجية سلاحاً في وجه العالم الغربي الذي انحاز إلى إسرائيل وقدم الـدعم لهـا،

وكان أقوى من المدافع والدبابات على أرض المعركة، فقرار خفض الإنتاج ومن ثم فرضا لمقاطعة النفطية على الدول الغربية الداعمة "لإسرائيل" في الحرب كان لهما الأثر الأقوى في تغيير مجرى الأحداث وسير المعارك الحربية، إذ سارعت الولايات المتحدة الأمريكية إثر ذلك القرار إلى التدخل للفصل بين القوات المصرية والإسرائيلية في سيناء، أما الأوروبيون، الذي شعروا بخطورة أزمة الطاقة، فقد أصدروا بياناً مشتركاً في تشرين الثاني عام 1973 طالبا فيه إسرائيل بالانسحاب من الأراضي المحتلة، وأشاروا فيه إلى الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بعد أن تم تجاهلها طويلاً. واعتباراً من تلك اللحظة دخلت دول الخليج العربية بشكل مباشر وقوي على خط الصراع مع إسرائيل (السرميحي، 2009، ص ص 22-23)، إلا أن الأوضاع الدولية والإقليمية السياسية والعسكرية والاقتصادية تغيرت منذ توقعي اتفاقيات كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل عام 1979، وتزايدت الضغوط على دول الخليج من أجل التطبيع مع إسرائيل. (بن جدو، 2005، ص37)، وإقامة علاقات دبلوماسية معها. كما استغلت إسرائيل غزو النظام العراقي لدولة الكويت، ووقوف منظمة التحرير الفلسطيني إلى جانب صدام حسين، ودفعت بدول مجلس التعاون الخليجي إلى إعادة النظم في المسألة الأمنية الخليجية والقضية الفلسطينية، واعتبار العراق من هدد أمن هذه الدول وليس إسرائيل، مما جعل حرب الخليج الثانية تمثل منعطفاً هاماً في العلاقات الإسرائيلية الخليجية، حيث نشأت صور اتصال وتفاهم متعددة بين دول الخليج وإسرائيل، بدءاً من مشاركة المجموعة الخليجية في مسار عملية السلام العربية الإسرائيلية في مؤتمر مدريد عام 1991، ومروراً بإنهاء المقاطعة من الدرجتين الثانية والثالثة لإسرائيل في الأول من تشرين الأول عام 1994، فمبادرة الملك عبدا للسلام في بيروت في العام 2002، والتي أفشلها شارون عندما قام باجتياح جنين وقتل المئات من الفلسطينيين، وقد عبر عن ذلك الرئيس الأسد في قمة غزة الطارئة فاعتبرها بحكم الميتة، لأن ظروف إقرارها وما تلاها من أحداث، دلّت على أنه كلما أمعنا في تقديم البراهين على رغبتنا الجادة في السلام، وكلما قدمنا المزيد من التنازلات، أمعنت

إسرائيل في غطرستها وتجاهلها لحقوقنا المشروعة (كلمة السيد الرئيس بشار الأسـد، 2009).

إلا أن دول الخليج استمرت في تسوية علاقاتها مع إسرائيل ولجأت بعض هذه الدول إلى التطبيع معها دبلوماسياً وتجارياً خصوصاً بعد الحرب الأمريكية على العراق في آذار عام 2003، التي قدمت خدمة كبيرة لإسرائيل بالتخلص من عدو رئيسي في المنطقة له ثقله الإستراتيجي في صراعها مع العرب، وأتاحت لها فرصة الدخول إلى الخليج عبر السياحة والتجارة والمنتديات الديمقراطية والاقتصادية، بهدف إشراك "الحكومات الصديقة" لواشنطن في الخليج في منظومة إقليمية تحقق لإسرائيل بسط النفوذ السياسي والأمني على دول مجلس التعاون الخليجي، وتفتيت وحدتها إلى كيانات سياسية صغيرة، وذلك لتحييدها عن الصراع العربي – الإسرائيلي، ووقف دعمها للفلسطينيين سياسياً واقتصادياً وإعلامياً على المدى البعيد. وبالفعل قدمت بعض دول المجلس مرونة في علاقاتها مع إسرائيل منذ عام 2005 على أساس أن ذلك في خدمة القضية الفلسطينية ومصالح الشعب الفلسطيني (عبيد، 2008، ص27).

واستمرت مسيرة التطبيع مع إسرائيل فأقامت بعض دول المجلس علاقات اقتصادية وتجارية مباشرة معها مثل قطر وسلطنة عمان، والبحرين التي رفعت الحظر المفروض على دخول البضائع الإسرائيلية أسواقها، على الرغم من حساسية الوضع الداخلي في الخليج تجاه إسرائيل، والذي تجلى بظهور تيار شعبي خليجي يعارض ويقاوم التطبيع معها، فعلى سبيل المثال، رفض البرلماني البحريني في مراقبة دخول السلع الإسرائيلية للأسواق المحلية، كما عبر عدد من نواب مجلس الأمة الكويتي عن استيائهم الشديد من زيارة بعض رجال الأعمال الكويتيين لإسرائيل بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، وطالبوا بسحب الجنسية وجوازات السفر الكويتية ممن قاموا بتلك الزيارات. كما استجابت حكومتا قطر وعمان للضغوط الشعبية التي تعرضت لها وقررت إغلاق مكتب التمثيل الإسرائيلي في كل من الدوحة ومسقط.

وباستمرار الرفض الشعبي الخليجي لإقامة أية علاقات مع إسرائيل، قد تقوم إسرائيل بخطوات من شأنها جعل الكيان السياسي والجغرافي لدول مجلس في حالة اهتزاز مستمر من خلال تشجيع الأقليات العرقية في دول الخليج على المطالبة بالمشاركة السياسية وحق تقرير المصير وإثارة النزاعات الطائفية والأثنية والعرقية في دول الخليج مما يهدد الأمن والاستقرار الداخلي في دول الخليج. بالإضافة إلى تصعيد العداء مع إيران والذي يؤثر في كل الأحوال على أمن مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وهنا تخشى دول الخليج قيام إسرائيل بتوجيه ضربة سريعة إجهاضية للبرنامج النووي الإيراني، بما قد يؤدي على انتشار الغبار الذري في أجواء المنطقة ووصوله إلى الساحل الغربي للخليج، أو القيام بعمل عسكري شامل واسع النطاق ضد إيران، وهو ما تحرص الأنظمة الخليجية على عدم حدوثه لما يترتب عليه من تداعيات سلبية (حسن، 2001، ص26).

يضاف على ذلك أن الخطر النووي لا يأتي من إيران وإنما من إسرائيل، ولذلك تطالب دول الخليج إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، وإخضاع كافة منشآتها النووية لنظام التفتيش الدولي التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وحث المجتمع الدولي على الضغط على إسرائيل- وهي القوة النووية غير الشرعية الوحيدة في المنطقة- لحملها على الاستجابة لمطالب المجتمع الدولي في هذا الشأن، والتأكيد على أن امتلاك إسرائيل للقدرات النووية من أكبر مصادر تهديد الأمن والسلام الإقليمي والدولي وعامل تشجيع للأطراف الأخرى في المنطقة لتطوير وامتلاك القدرات النووية مما سيقود المنطقة إلى حالة من سباق التسلح الخطير (الشافعي، 1991، ص69).

أثر الدور الإقليمي الجديد لتركيا وتحالفها الإستراتيجي مع إسرائيل على علاقات مجلس التعاون الخليجي:

إن زيادة التأثير الأمريكي في تطور الدول العربية وجوارها الإقليمي نحو إنشاء نظام إقليمي جديد سيكون مدخله الرئيسي تسوية الصراع العربي –الإسرائيلي عبر

مفاوضات تجري فعلياً برعاية الولايات المتحدة الأمريكية، وميل أكثرية الدول العربية على التعاون مع الأخيرة على أساس أنها القوة العظمى المهيمنة.

وعلى هذا الأساس يرتكز النظام الإقليمي الشرق أوسطي، على مرتكزات أهمها:

1- تكون الكلمة العليا للولايات المتحدة، ولها الحق في أن تشاور حلفاءها لبناء المصالح.
2- تكثيف الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي.
3- تطوير التعاون العسكري الثنائي بين الولايات المتحدة من طرف وحلفاءها من طرف آخر.
4- تعزيز التعاون المدني والأمني والاقتصادي والسياسي والثقافي بين دول الشرق الأوسط وأمريكا.
5- بناء منظومة إقليمية نسيجية من التعاون بين دول الشرق الأوسط كافة.
6- فصل المشرق العربي عن مغربه، ورفض أي تكامل غربي، أو أي التقاء إقليمي بين الدول العربية نفسها (شيرازي، 2002، ص22).

وفي ضوء المرتكزات السابقة، ونتيجة للتطورات التي شهدتها المنطقة، والتغيرات التي حدثت على المستوى الجيوبوليتك، بتفكك الاتحاد السوفيتي بروز مخاطر عديـدة، وأعداء جدد يهددون العالم العربي، فإن مفهوم النظام الشرق أوسطي وجغرافيتـه قـد اتسعت وغطت تركيا وجمهوريات آسيا الوسطى، وضمن الإطار المرسـوم للتحـرك شرقاً وغرباً، وأخذ يرتكز على بعض المقدمات الأساسية التي يأمل الغرب أن تفـضي إلى: (الجاسور، 1998، ص71)

أولاً: إنشاء تجمع اقتصادي كبير تلعب فيه إسرائيل دوراً حاسماً، معتمدة على دعـم أوروبي – أمريكي- ياباني، ويضم دول المنطقة كلها، حيث الإمكانات الماليـة والثروة النفطية، والأسواق المفتوحة للبضائع المدنية والعسكرية. وبموجب هذه الدعامة القائمة فإن النظام الاقتصادي الشرق الأوسطي قيد التحضير من خـلال القمم الاقتصادية، يقوم على ربط القوة الاقتـصادية العربيـة (الـنفط والميـاه

والسياحة والعمالة) بالاقتـصاد الإسـرائيلي ويرتكـز المنطـق الاسـتراتيجي الإسرائيلي في هذا الخصوص على أن تنمية شـبكة واسـعة مـن التـشابكات الاقتصادية من شأنها أن تجعل كلفة الانفصال عالية جداً بالنسبة إلـى طـرف غربي يفكر في الانسحاب من الترتيبات الإقليميـة الجديـدة (مهـران، 2007، ص42).

ثانياً: إنهاء المقاطعة العربية لإسرائيل، واستيعاب ظاهرة التطبيـع وإعـادة صـياغة النظام الشرق الأوسطي القديم، وفقـاً للمتغيـرات الدوليـة الجديـدة، يتجـاوز التنظيمات الإقليمية العربية، حيث تدخل إسرائيل كعضو سياسي وفاعل في هذا النظام (عطايا، 1998، ص42).

ثالثاً: انتشار مفاهيم وقيم التعاون الإقليمي الأوسع من الإطار العربي على أساس نفعي، وتراجع التيارات المناهضة للتعاون الشرق أوسطي، ويقصد بهذه التيارات بالأساس (التيار العروبي) والذي بات يعاني واقعاً من الضعف والتراجع.

وقد يبدو أن قيام نظام شرق أوسطي أمر طبيعي ولا يعني بالضرورة أن يكون نقيض وجود النظام العربي من منطلق أن المرحلة الراهنة هي مرحلة بناء وتشييد أنظمة لأقلمة أدوار بعض القوى، إلا أننا لا نستطيع أن نقرر ذلك منذ الآن لمجرد أن العالم لم يشهد مرحلة بناء وتشييد أنظمة جديدة لأن مثل هذه الأمر قد يتطلب هدم أنظمة قائمة (المري، 2003، ص120).

وهذا قد يكون مستبداً في ظروف قريبة وخلال مدة زمنية محدودة، لأن الأمـر يتطلب فترة زمنية أول حتى يتم قيام هذه الأنظمة الجديدة. ومن الواضح أن التحـولات الدولية والإقليمية الراهنة تتيح المجال أمام القوى الإقليمية غير العربية لإقامة إما (نظام خليجي) أو (نظام شرق أوسطي) الأول أضيق نطاقاً مـن النظـام الإقليمـي العربـي وانعكاساته على المستقبل العربي سلبية تماماً (المري، 2003، ص121).

ويقول وليد عبدالحي "أن القيمة الإستراتيجية ستتراجع فيا لمدى الزمني المتوسط (15-20) سنة غير أن هذا التراجع يتباين من نظام إقليمي فرعي إلى آخر ضمن

النظام الإقليمي العربي ومن المحتمل أن تتعاظم مكانة الخليج العربي بشكل متزايد على حساب بقية النظم الفرعية العربية (علي، 1999، ص158).

وضمن الهندسة الجغرافية الجديدة في المنطقة تشتمل على اربع مناطق فرعية في النظام العربي كل منها يوجه ناظريه إلى قوى وأطراف خارجية.

المحور الأول: يضم الدول العربية في شمال أفريقيا وهي تشكل القاعدة الأساسية في المشروع المتوسطي.

المحور الثاني: يشمل دول مجلس التعاون الخليجي وهي تدخل في ترتيبات خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية بسبب الأهمية المتزايدة للنفط.

المحور الثالث: يضم دول المشرق العربي باستثناء العراق وهي تمثل القاعدة الأساسية لمشروع الشرق أوسطي.

المحور الرابع: يشمل باقي الدول العربية وأبرزها العراق (حسن، 2001، ص16).

إن الاتفاق العسكري التركي- الإسرائيلي جاء ليعكس رغبة متزايدة لدى الأطراف الثلاثة (التركي- الإسرائيلي- الأمريكي) لتعزيز وجودهم في المنطقة في إطار الترتيبات الأمنية الأمريكية وبشكل يضمن لتركيا دوراً إقليمياً بارزاً، ويزيد من فرص إسرائيل للهيمنة على المنطقة وبإشراف وإسناد كلي من الولايات المتحدة الأمريكية.

ويهدف التحالف التركي – الإسرائيلي إلى إقامة آلية مشتركة من أجل ترسيخ قاعدة النظام الشرق أوسطي الذي يستند إلى دعامي (الاقتصاد والأمن) بل إن الأمن الإقليمي يأتي في مقدمة الأهداف التي تتوخاها الدول الساعية إلى بناء النظام الشرق أوسطي، كما أن هذا التحالف يهيئ بنية مناسبة لدخول إسرائيل وتركيا إلى قلب النظام الإقليمي العربي وفقاً لمتطلبات المشروع الأمريكي الإسرائيلي للهيمنة على الوطن العربي (مظلوم، 1999، ص33).

وحول ارتباط التحالف التركي الإسرائيلي الترتيبات الأمريكية الجديدة تجاه المنطقة العربية، ولقد تطورت إستراتيجية الاحتواء الأمريكية من (حصر واحتواء)

الاتحاد السوفيتي على (الاحتواء المزدوج) ضد إيران والعراق في سياسة أمريكية شاملة تجاه الشرق الأوسط، في بداية التسعينات ثم جاءت الاتفاقية الدفاعية والأمنية بين تركيا وإسرائيل في شباك 1996 لتمثل تطوراً جديداً في سياسة وإستراتيجية (الاحتواء) تجاه (الاحتواء الشامل) التي تمثل حلقة حديدية محكمة حول (سرة) منطقة الشرق الأوسط وشكلاً جديداً لها (السبكي، 1999، ص153).

وفي السياق ذاته، فإن الهندسة الأمريكية لتطويق المنطقة تجري لتخطيطها بالشكل التالي (المنطقة محاطة من الشمال بالتحالف التركي الإسرائيلي ومن الشرق بالاحتواء المزدوج للعراق وإيران ومن الجنوب الحصار الاقتصادي المفروض على السودان وبالحرب الأهلية في الجنوب ومن الغرب ليبيا والعقوبات المفروضة عليها، وتستكمل هذه الحلقة البرية بالوجود العسكري البحري الأجنبي في المسطحات المائية في المنطقة: البحر المتوسط والبحر الأحمر والمحيط الهندي والخليج العربي) (السبكي، 1999، ص174).

وهذا يعني أن الولايات المتحدة الأمريكية في سبيلها إلى محاصرة المنطقة بحائط ضخم يعزلها عن بقية دول المنطقة تمهيداً لإعادة رسم خريطتها، والتحالف التركي الإسرائيلي هو الجدار الأخير في هذا السياق.

إن الأخطار الناجمة عن التحالف التركي الإسرائيلي ملموسة في أكثر من اتجاه بدءاً بالحدود الأقرب (سوريا والعراق) ثم الحدود القريبة المتمثلة بشبه الجزيرة العربية بمحاصرتها من جهة الخليج العربي (المشروع الأمني الخليجي) وبالتهديد الدائم لها من جهة البحر الأحمر الذي تشبك خيوطه الولايات المتحدة ليصبح خليج العقبة منفذاً للوصول إلى باب المندب ولاسيما أن التحالف يمتلك قاعدة خلفية توفرها أرتيريا (يافوز، 2000، ص9).

بالنسبة للدور الإسرائيلي فإن إسرائيل سائرة على تنفيذ استراتيجية (بن غورين) أو ما تسمى (إستراتيجية الأطراف). ومفادها إيجاد موطئ قـدم فـي إيـران وتركيـا

وأثيوبيا بقصد التخلص من الحصار الذي تفرضه دول الطوق العربية في اتجاه الدائرة الخارجية (معوض، 1998، ص11).

فمنذ ذلك التاريخ، كانت أنظار إسرائيل موجهة صوب تركيا، فإسرائيل ترى في تركيا ثقلاً مضاداً ليحقق مصلحتها، كما أن اتفاقها العسكري يتيح لها عمقـاً عـسكرياً واستراتيجياً جديداً ممثلاً بالأجواء والمياه، مما يعطيها فرصة ثمينة في ممارسة الضغط على الدول العربية المؤثرة وخصوصاً دول مجلس التعاون الخليجي، وهو مـا يهـدف إليه النظام الشرق أوسطي الذي يكرس القيادة بيد أطراف غير عربيـة لهـذا النظـام (إسرائيل وتركيا) ومن هنا لم يكن من المستغرب أن يصف رئيس الـوزراء إسـرائيل الأسبق (بنيامين نتنياهو) العلاقات التركية الإسرائيلية بأنها المحور الأساسي والمركزي لتحالف إقليمي يهدف على مجابهة الدول المحيطة بنا، والحديث لنتنياهو- والتي تسودها أنظمة متطرفة تطور الصواريخ البالتيشه والرؤوس الحربية غير التقليدية مما يـشكل تهديداً خطيراً لنا، والمقصود هنا بالدول المتطرفة العراق وإيـران (الـسهلي، 1998، ص38).

وإن الاتفاق الإسرائيلي التركي جاء ليعكس الرغبة الإسرائيلية في تفعيل أدوارها ضمن إطار الترتيبات الإقليمية الجديدة، وعلى نحو يزيد من تضييق الخناق على الطرف العربي فيما يتعلق بقضايا (التسوية، المياه، الأكراد).

أما بالنسبة للدور التركي، فإن التصور الأمريكي له بوصفه طرفاً مشاركاً في عملية ضبط حركة القوى الفاعلة في المنطقة (إيران، العراق، سوريا) من خلال تفعيل وإثارة أزمات وتوترات لخلافات سابقة كانت (كامنة) أو احتوائها أطراف العلاقة فيما يخص القضايا المعروفة (الأقليات، الحدود، المياه).

ومما سبق يتضح أن طرح مشروع إقامة نظام إقليمي شرق أوسطي في المنطقة العربية على خلفية المتغيرات الدولية والإقليمية، وعلى خلفية إنطلاق عملية التسوية سارعت تركيا إلى تكييف دورها لخدمة هذا المشروع، سعياً منها لإحتلال موقع

مركزي في خارطة الشرق الأوسط، ومنذ البداية إختارت تركيا مدخلي إستراتيجيين لتعزيز توجهها ولإثبات جدارتها وهما:

أولا: المدخل الداخلي: المياه.

ثانيا مدخل القدرة العسكرية. (السهلي، 1998، ص39)

إن وصف الدور الوظيفي المركب لكل من إسرائيل وتركيا من خلال عوامل (الربط / الجذب) بأنه عامل مشترك عزز من تقاربهما وتحالفهما بهذا الشكل:

1. تحاول كلتاهما تأكيد روابطهما وانتمائهما للغرب، فتركيا تؤكد روابط إنتمائها لأوروبا الغرب والحاف الشمال الأطلسي، وإسرائيل تؤكد هذه الروابط من خلال الإنتماء الفعلي الأيديولوجي السياسي والبشري للأكثرية اليهودية في إسرائيل إلى الغرب.
2. تقارب تطور دور كل مهما في فترات زمنية وتاريخية مختلفة.
3. إن الإتفاق العسكري التركي الإسرائيلي كان بمثابة تعزيز مكانة الطرفين على المستوى الإقليمي.
4. كما أن ما يجمع تركيا وإسرائيل هو (العداء) لدول الجوار، وتأزم علاقاتهما مع دول الجوار الإقليمي، حيث أن العداء مازال السمة الأساسية لعلاقات إسرائيل مع الدول العربية وبخاصة (سوريا، العراق) ومن الجهة الأخرى فإن لتركيا سياسة خارجية تتصف (بالعداء/ الاختطاف/ التنافس) إزاء مجموعة من دول الجوار منها عربيـ ـة (العراق، سوريا، لبنان) وغير عربية (إيران، إرمينيا، اليونان، قبرص).
5. يستند واقع (العداء، الاختلاف) الإسرائيلي التركي مع المحيط الإقليمي إلى أطماع إسرائيلية تركية تلخصها الرغبة في سياسة الهيمنة والريادة الإقليمية.
6. إن التحالف التركي الإسرائيلي جسد علاقة تعاونية غير مـ ـسبوقة بـ ـين إسـ ـرائيل وبعض الدول إسلامية كشكل من أشكال التطبيع الذي تسعى إليه الدولة (العبريـ ـة) وتخدم المهام الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية لكل من إسرائيل وتركيا وبالضد

من المصالح القومية للعرب انطلاقا من عدائها المشترك للعروبـة. (العيـدروس، 1999)

مخاطر التحالف العسكري التركي الإسرائيلي:

أثار إتفاق التعاون العسكري التركي – الإسرائيلي مخاوف وقلق الدول العربية ومازال يثر ردود فعل صاخبة في الدول العربية، وأن هذا الحلق تبلور بعد سلسلة من الاتفاق الأمنية والإستخبارية التي وقعت باسم مكافحة الإرهاب، وأهم خطورة لهذا الاتفاق هو وجود تعاون عسكري مكثف يتضمن دلالات إستراتيجية إذ أنه مرتبط بالإستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط وسعيها إلى فرض ترتيبات أمنية إقليمية في المنطقة. (عطايا، 1998، ص 7).

ويمكن أن نبين أهم المخاطر لهذا الاتفاق وهي:

1. المشكلات المتعلقة بالعلاقات التركية السورية، حيث تنظر تركيا إلى أن هذا الاتفاق يمكن أن يكون أداة ضغط على سورية التي تختلف معها علة مجموعة قضايا كالمياه وأمن الحدود والإسكندرية والأكراد.
2. تهدف تركيا في إطار سياستها الباحثة عن دور مهم ومؤثر في النسق الإقليمي إلى دور يستمد مقوماته من داخل المنطقة وليس من خارجها، وبالتالي فإن أي ترتيبات أمنية إقليمية تتوقف بشك أساسي على مدى متانة علاقتها بإسرائيل.
3. تهدف تركيا من خلال التعاون الوثيق مع إسرائيل إلى كسب إسرائيل لجانبها ضد إيران والعراق والحركات الإسلامية المعادية للمخططات الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط.
4. يسهم هذا الاتفاق في جعل تركيا أداة لتنفيذ السياسة الإسرائيلية في الضغط على العراق وعزل إيران في الوقت الحاضر.
5. تهدف إسرائيل للوصول إلى منابع المياه العربية في دجلة والفرات والسيطرة عليها بصفتها الشريك الإستراتيجي لتركيا.

6. محاولة إسرائيل من خلال هذا التحالف الإساءة إلى العلاقات العربية مع تركيا ومنع أي تقارب عربي تركي أو إسلامي – تركي محتمل، خاصة وأن تركيا غالبية سكانها مسلمين كبرى على المستوى الإقليمي.
(البرهان وآخرون، 2001، ص 130 – 131)

ويشكل الاتفاق العسكري تهديداً للأمن القومي العربي ويهدف إلى تمزيق الأمة العربية وتهديد ومحاصرة سورية والعراق بشكل خاص، وإعطاء أدوار مهمة لدول مجلس التعاون الخليجي بهذا الشأن خصوصاً فيما يتعلق بالعراق وهذا أتضح من خلال الزيارات المتكررة التي قام بها المسؤولين الأتراك وأهمها الزيارات التي قام بها الرئيس التركي السابق أوزال، بالإضافة إلى العلاقات التجارية لإسرائيل مع معظم الدول الخليجية سواء المعلن عنها وظاهره للعيان مثل المكاتب التجارية في عمان وقطر أو السرية غير المعلن عنها.

وخلاصة القول في هذا الجانب أن الولايات المتحدة وتركيا وإسـرائيل أهـداف عديدة في الخليج ودوله وأهمها بقاء العراق معزولاً عن النظام الإقليمي الخليجي مـن خلال العقوبات الاقتصادية واستمرار الحصار ومحاولة استصدار القرارات الخاصـة بالعقوبات الذكية هذا من ناحية، ومن الناحية الأخرى توثيق العلاقات ما بـين تركيـا وإسرائيل ودول مجلس التعاون الخليجي وترسيخ العداء بين دول المجلـس والعـراق وخصوصاً السعودية والكويت.

الأطماع الإسرائيلية في دول مجلس التعاون الخليجي:

إذا كان الكيان الإسرائيلي بحكم وضعه الجغرافي يمثل تهديداً لـدول الطـوق، سوريا ولبنان، مصر والأردن، إلا أنه بحكم أطماعه التوسعية يمثل تهديداً لعموم الدول العربية، والتي يلعب كل منها دوراً في إطار مشروعها التوسعي. فدولة مثل الـسودان يخطط لأن تلعب دور المصدر للمياه، ودول المغرب العربي ينتظر أن تغـذي الخلـل الديموجرافي في الأراضي المحتلة بتهجيرها لليهود، وفي تلك الحـدود ظلـت الـدول الخليجية تنظر إلى إسرائيل باعتبارها المصدر الرئيسي لتهديد أمنها، ومثلـت حـرب

1973 مناسبة للتعبير عن هذا الموقف من خلال استخدام سلاح النفط العربي لأول مرة في المعركة مع إسرائيل، ومع اجتياح العراق للكويت أدركت الدول الخليجية أن الخطر قد يأتيها من جوارها العربي. (التقرير الإستراتيجي العربي، 1991، ص 251).

وتبريراً لدعم الدول الخليجية للتسوية السلمية للصراع العربي – الإسرائيلي ولانعقاد مؤتمر مدريد بمشاركتها وموقفها من الاتفاق الفلسطيني – الإسرائيلي والاتفاق الأردني – الإسرائيلي كما يبرر مبادرة بعضها المشروعات تعاون وتنسيق مع إسرائيل (قطر بخصوص الغاز مثلاً) دون رفع سلاح المقاطعة العربية عن إسرائيل بعد. وأخيراً يبرز حماسها لمشروع النظام الشرق أوسطي في أي من صياغاته، ولئن لم تبد الدول الخليجية اعتراضا على تكوين السوق الشرق أوسطيه وفكرية، فالوهم السياسي هو المبالغة الشديدة في الحديث عن هزيمة المشروع الصهيوني الذي قام على أساس الاستعمار الاستيطاني لفلسطين وعسكرة المجتمع اليهودي والتوسع في الأراضي العربية، فالواقع يشير إلى إدراك النخبة الحاكمة في إسرائيل أن عهد الغزو العسكري لأراضي الغير قد أنقضى وأن الخطاب السائد في العالم أصبح يتركز حول الديمقراطية، ولذا كان اتخاذ القرار الإستراتيجي بالانفتاح على منظمة التحرير الفلسطينية ليس تعبيراً عن انكسار المشروع الصهيوني ولكن باعتباره الوسيلة الأكثر ملاءمة لضخ دماء جديدة في شرايين المشروع الصهيوني القديم.(ربيع وآخرون، 2011، ص 27).

أما الوهم الاقتصادي، فهو أحلام الرخاء الاقتصادي على أساس تبادل المعاملـة التفضيلية، بحيث يلتزم كل طرف بإعطاء الآخر مزايا في التبادل التجاري لا تنـسحب إلى طرف ثالث ليس عضواً في السوق، مما يؤدي إلى دخول البضائع الإسرائيلية إلى الأسواق العربية دون قيود جمركية، و العكس بالعكس، لكن هنا لا مجال للحديث عـن مزايا نقل التكنولوجيا المالية من إسرائيل، ورأس المال العربي من بلاد الخليج والعمالة العربية من البلاد الأخرى، لأن التكامل بهذا المعنى لا وجود له، فلـيس هنـاك دولـة

عندها مجرد تكنولوجيا، ودولة عندها مجرد رأس مال وأخرى عمالة فقـ ط. (Omara, 1968, P60)

بل إن كل هذه العناصر موجودة في كل دولة بدرجات متفاوتة من الندرة والوفرة، وحتى إذا غاب أحد هذه العناصر مثل التكنولوجيا، فإن التكنولوجيا قد تستورد أساسا من الدول الصناعية المتقدمة وليست حكرا على إسرائيل، أما الرخاء الناتج عن إقامة منطقة تجارة حرة فليس له أيضا أساس من الصحة. فالقوة الاقتصادية، لا تتولد من مجرد إقامة منطقة تجارة حرة، فكم من منطقة حرة لم يكن لها أثر يذكر، لأن المسألة تتوقف على قوة البلاد المكونة للسوق الحرة ومدى اتساع رقعة هذا السوق، وقدرة الدول الأعضاء على التصرف ي مواجهة طرف ثالث كما لو كانت دولة واحدة ذات سيادة، وهذا محال أن يتوافر في ما يسمى " بسوق الشرق أوسطية ".

أما الوهم الفكري، فهو في إنكار أن هذه السوق هي إعادة إحياء لفكرة الأحلاف العسكرية التي تبناها الاستعمار في الخمسينات والستينات ورفضت وقتها، وإن كان المدخل في السوق الشرق أوسطية اقتصادي يستهدف تحويل العرب إلى مجرد سلعة في السوق العالمية، توفر احتياجات إسرائيل من الأمن والنفط والمياه والمال لكي تقودها وتجني ثمارها الخبرة التكنولوجية الصهيونية على حساب أمن العرب وسلامهم.

ولذا فإن السوق لا تستهدف بيع اقتصادنا العربي فقط لصالح الولايات المتحدة، وإسرائيل وإنما المستهدف هو بيع هويتنا الحضارية كأمة عربية، وتشويه ديننا وثقافتنا استجابة لمتغيرات مصطنعة دخيلة على الجغرافيا ومضادة لحركة التاريخ. (هيكل، 1992، ص 112)

إلا أن هناك رأي يؤكد على زيف مقارنة العروبة بالشرق أوسطية، لعدم التساوي بين طرفيها، مقرراً أن العروبة شعور وانتماء وهي أحد مستويات الهوية التي يتعامل معها الإنسان، وأنها ذات جوهر ثقافي قبل أن يكون سياسياً أو تنظيميا، وهي أمر يتصل بالمجتمع قبل أن يمس الدول أما الشرق أوسطية فهي مجموعة ترتيبات

إستراتيجية اقتصادية، وسياسية تتصل بأمن الإقليمي، والتعاون الاقتصادي، أو حماية البيئة والحياة. (الكيلاني، 1996)

ومؤدى هذا الرأي، إن كانت الظروف المتردية للمنطقة العربية قد فرضت طرح صياغات عدة للمشروع " الشرق أوسطي "، إلا أنه يجب وضع هذا المشروع في سياقه الصحيح، وهو أنه إطار للتعاون والتنسيق الذي لا يحل محل التعاون العربي / العربي ولا يتقدمه. (السويدي، 1996)

فالعروبة يقصد بها الوحدة العربية والوطن العربي، ولكن الشرق أوسطية مفهوم خلافي يشمل شمال شرق آسيا وتركيا وإيران وسوريا والعراق ولبنان وإسرائيل وشبه الجزيرة العربية، وفي مفهوم أوسع يشمل أفغانستان وباكستان وشمال إفريقيا. (حماد، 1996)

أما إبرام اتفاقيات (سلام) مع إسرائيل لن يزيل استمرار وجود الخطر الصهيوني على العرب ولن يذهب التهديد الإسرائيلي إلى غير رجعة، فهذا لا يتفق مع منطق التاريخ، ولا مع جذور العقيدة الصهيونية وأهدافها، والتي لا يقتصر تهديدها على دول المواجهة بل تتعداه إلى كل الدول العربية، بما تمتلكه من أسلحة نووية وقدرات عسكرية تمكنها من الوصول إلى تهديدها، ولقد أكد على هذا (إيريل شارون) وزير الدفاع الإسرائيلي، آنذاك حيث قال " إن منطقة الأمن الإسرائيلي تمتد من باكستان إلى شمال إفريقيا ومن تركيا إلى الخليج العربي ومن حق إسرائيل أن تضرب أي قوة من هذه المنطقة " (حسن، 1997، ص 100)

وبالفعل سبق ضرب المفاعل النووي العراقي في بغداد، وضرب منظمة التحرير الفلسطينية في تونس، فضلاً عن ذلك كله وأضطر امتلاك إسرائيل لجميع الأسلحة الدمار الشامل بما فيها الأسلحة النووية، لذلك كله سوف تبقى إسرائيل عدواً لكل العرب وخطراً متربصاً ومهدداً ليس لأمن الخليج فقط، ولكن للأمن القومي العربي لاحتفاظها بإستراتيجية قائمة على منطق القوة واستخدام أسلوب الردع معتمدة على تفوق عسكري كيفي ونوعي.

وإذا كانت النوايا الإسرائيلية تهدف إلى القضاء على العرب ككيـان متماسـك، فليس من المنتظر أن يفيد السلام من طبيعة هذا الهدف، حيث تؤمن الصهيونية أن بقاء إسرائيل مرهون بضعف العرب. وهذا يؤكد أن الأمن القومي العربي، وضـع دائـم لا يتغير، وضرورة إستراتيجية لأمن جوهرة الحفاظ على وجود الوطن العربي. ولذا فإنه من الحكمة أن يتروى الجميع، على جميع الأرض العربية من المحيط إلـى الخلـيج، للتدقيق والنظر بعين ثاقبة وفاحصة ومقدرة لما تقوم به إسرائيل من تسويف ومماطلـة بغية الحصول على كل شيء – الأرض والسلام والسوق – حتى يتم فصم عرى النظام العربي نهائيا مع دمج أشلائه فرادى في النظام الشرق أوسطي والتي تعتبـر الـسوق الشرق أوسطية أهم آلياته وأدواته.

7.4 العلاقات السياسية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية وتركيا

حسمت تركيا في ظل مصطفى كمال أتاتورك الصراع حول هويتها، وهو الصراع الذي فرضه موقعها الجغرافي في عالمين أحدهما شرقي إسلامي، والآخر غربي، مسيحي، وولت وجهها شطر الحضارة الغربية، وبناء على ذلك ألغيت الخلافة في عام 1924، واستبدلت الحروف الأبجدية العربية – بأخرى لاتينية، وحظر الدستور كل صنوف النشاط السياسي والاقتصادي والاجتماعي القائم على أساس ديني.

وترتب على ذلك تطوران تبعاً للسياسة الخارجية التركية:

أولهما: توطيد العلاقات التركية بكل من الغرب وإسرائيل بوسائل شتى منها الانضمام لحلف بغداد، والانضمام إلى حلف الأطلنطي، وتكثيف العلاقات التجارية والعسكرية مع إسرائيل بعد الاعتراف بها وتبادل التمثيل الدبلوماسي معها في عام 1949 (حسن، 1997، ص 126).

وثانيهما:توتير العلاقات التركية – العربية، والاصطدام بمصر في فترة المد القومي العربي، وسورية بسبب ضم لواء الإسكندرونة بعد استفتاء فرور في 1939،

وتصويت الدول العربية رداً على ذلك ضد تركيا في مجلس الأمن في عام 1964 بخصوص القضية القبرصية. (حسن، 1997، ص 127).

ولكن تدريجياً بدأت تركيا تعي أن سياستها جعلت منها مسخاً مشوهاً فهي في الوقت الذي قطعت فيها أواصرها الإسلامية، فإنها لم تقبل طرفاً في الكيان الغربي بدليل موقف هذا الأخير الرافض لعضويتها في الجماعة الأوروبية، والداعم لموقف قبرص إزاءها، والمستغل لانتهاكات حقوق الإنسان فيها – وذلك في نفس الوقت الذي بدأ يشتد ساعة المعارضة الإسلامية لحزب الرفاه. (هويدي، 1991، ص 92)

ومن هنا، بدأ تحول في السياسة الخارجية التركية منذ نهاية الستينات نحو تحسين علاقاتها بالدول العربية لها تتجلى بالذات في حرب 1973.

وفي ما يتعلق بدول الخليج، فإنها لم تكن طرفاً في الإشتباك العربي / التركي في الخمسينات وحتى منتصف الستينات، بسبب الظروف الداخلية فيها من جهة وكامل البعد الجغرافي عن تركيا من جهة أخرى.

لكن تدفق الثروة النفطية في منطقة الخليج أثار اهتمام تركيا المأزومة اقتصاديا. ومن جهة أخرى فإن اندلاع حرب الخليج الثانية كان هو البوابة التي عبرت منها تركيا لتعيد تأكيد أهميتها للغرب بعد أن شكك التدهور ثم لاحقاً الإنهيار السوفيتي في تلك الأهمية، ومع نشوب حرب الخليج الثانية عام 1990 قررت تركيا اليوم التالي مباشرة السماح للطائرات الأمريكية باستخدام قاعدتي: انجرلك وباطمان" في العمليات العسكرية ضد العراق، وهو ما يشكل إحدى نقاط التحول الرئيسية في السياسة الخارجية التركية وذلك بالتوسط لأول مرة في إحدى صراعات المنطقة العربية، ولذا إلتقت الجماعة الأوروبية والولايات المتحدة على وجهة نظر مفادها، أن تركيا وإن كانت لا تصلح أن تكون دولة أوروبية إلا أنها قادرة على أن تكون النموذج المحتذى بها في الشرق الأوسط، بحكم ثقافتها الإسلامية السنية أولاً، وبحكم تجربتها الديمقراطية رغم التحفظات عليها ثانياً وهاتان الميزتان تعطيانها أفضلية معينة على النموذج الشيعي الثيوقراطي للحكم في إيران. (حماد، 1996، ص 93)

لذلك تمركز أكثر من 50 قاعدة عسكرية أمريكية بها من أهمها" انجرلك وأزمير وديار بكر" وهي قواعد للطيران الأمريكي، مقابل الحصول على المساعدات الأمريكية، وبتحديث قواتها العسكرية بالطائرات الأمريكية (إف 15، إف 16) الحديثة وال بدبابات، فضلاً عن إقامة مشروعات عسكريـة مشتركــة، يأتـي فـي طليعتـها مشـروع إنتـاج المقاتلــة (إف 16) والتي تم إنتاجها بالفعل بمقتضى إتفاق وقع بين الشركة الأمريكية (جيزال دينا مكس) ومصممة (إف 16) وشركة الطائرات التركية " توماس" وحاول تركيا بالمركز الثالث بعد إسرائيل ومصر في حجم المعونات والمساعدات الأمريكية. (الربيع وآخرون، 2011، ص 145)

ومن جهة أخرى فإن طرح المشروع الشرق أوسطي بـصياغته المختلفـة قـد أعطى لتركيا فرصة ذهبية تمكنها من المشاركة الفعالة فيه، مـن خـلال اسـتعراض قدراتها على حل أجد معضلات هذا المشروع التي تتصل بالمياه، باقتراح جر المياه من نهري " سيحان وجيحان " التركيين لتزويد دول الخليج بالمياه، ويذكر أن تركيا بنت في مطلع الثمانينات ما يسمى مشروع شرق الأناضول والذي يضم 13 مشروعاً على شكل سدود تغطي المنطقة كلها (7 مشروعات على حوض الفرات و 6 مشروعات على نهر دجلة) إلا أنه تبين أن هذه المشروعات تهدف إلى بناء 22 سداً منها ما أكتمل ومنها ما هو قيد الإنشاء والباقي قيد التخطيط ومن أهم هذه السدود سد أتاتورك والذي اتـضحت المخاطر الناجمة عن إنشاءه بقطع المياه عن سوريا والعراق فـي 1990/1/13 لمـدة شهر لملء خزان السد مما أثر سلباً على احتياجات الدولتين وبطبيعة الحال، فلا يمكـن عزل هذه الساسة التركية عن مسعى التكامل الاقتصادي في النظام الـشرق أوسـطي الجديد بمبادلة الماء بالنفط عن طريق خطـي أنابيـب الأول عبـر سـوريا والأردن وإسرائيل والثاني إلى الكويت والسعودية والبحرين وقطر والإمارات وعمان. (الربيع وآخرون، 2011، ص 147)

وقد تخلت تركيا عن مد إسرائيل بالمياه عبر البلاد العربية مؤقتاً حتى لا تتعقد الأمور قبل الأوان، على ثقة من أن إسرائيل سوف تلجأ إلى أساليب الضغط والابتزاز

المعتادة لديها حتـى تضطـر الدول العربيـة إلـى قبولهـا شريكـاً كامـلاً، وينكـر أن ارتفاع تكلفـة المشـروع (20,5 مليار دولار) قد أدت إلى تجميد مشروع أنابيب السلام كما أسهم الرفض السوري في إمتثال المؤتمر الذي كان سيخصص لبحث المشروع تحت اسم " قمة مياه الشرق الأوسط ".

وتؤكد تركيا دائما أن أمن الشرق الأوسط يستلزم من الدول المجاورة العراق وسوريا ومصر أن تشارك في ترتيبات الأمن المستقبلية مبرزة نفسها على أن عليها العبء الأكبر في هذا المجال. لأنها – تركيا – تعد أكبر قوة إقليمية في المنطقة بعد ضعف إيران في حرب الخليج الأولى والعراق في حرب الخليج الأولى والثانية، وأنها من القوى الإستراتيجية في حلف الأطلنطي وقد أشار إلى هذا الرئيس التركي السابق " تورجوت أوزال " مؤكداً: " أن بلاده تتمسك بالاشتراك في المفاوضات التي يمكن أن تعقد بعد الحرب - حرب الخليج الثانية - كما تتمسك بأن يكون لها دور في القرارات التي ستتخذ بشأن المنطقة ".

وعلى العكس من ذلك لا تفضل دول الخليج تواجداً تركياً مباشراً بل تعتمد على التزام أمريكي بضمان الأمن في الخليج. (السويدي، 1999، ص87)

وقبل الإنتقال إلى الجزئية التالية من الدراسة، نستطيع القول أن اجتياح العراق للكويت عام 1990 أحدثت خروقات عديدة في الأمن القومي العربي، وأصبح على العرب أن يبحثوا عن إطار شرق أوسطي يجمعهم، بعدما ضاق بهم نظامهم القومي بما رحب، واضطروا لتقديم التنازلات تلو التنازلات حتى يتحول هاجس الاختراق الإسرائيلي إلى هاجس إختناق حقيقـي، وأصبـح مـن لهـم ميـول قوميـة مـن العـرب يشعـرون بحلقـات متعـددة من الحصـار – الإسرائيلي، الإيراني، التركي – ومن كل الجهات بأطرف غير عربية تستنقس على اقتصادهم الهش المشرذم وعلى أطرهم القانونية والسياسية، بحيث تذوب جامعة الدول العربية.

تطور العلاقات التركية مع مجلس التعاون لدول الخليج العربية:

إن الحالة السياسة العربية ضعفت بعد حرب الخليج عام 1990 حيث إنهار العراق وتمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من إحكام سيطرتها على المنطقة وتراجعت المواقف الرسمية العربية بشكل واضح وضعفت قدرتهم السياسية من إحتواء الأزمات بعد حرب الخليج الثانية، حتى أن أكبر دولتين عربيتين وهما مصر والسعودية أضحتا غير قادرتان على إثبات دورهما المؤثر في المنطقة.

وهنا ظهرت تركيا على الساحة السياسية العربية لتمثـل طـوق النجـاة لـيس للشعوب العربية التي يئست من الأزمات والحروب وإنما للحكومات العربيـة كـذلك / ففي عام 2006 قام خادم الحرمين الشريفين الملك عبد ا بن عبد العزيز بزيارة إلـى أنقرة على رأس وفد رفيع المستوى حيث تقدموا بفتح صفحة جديـدة فـي العلاقـات السياسية والاقتصادية حيث أن بعض المؤولين وصفوا تركيا بـالوطن الثـاني، وقـد استمرت الزيارات الرسمية المتبادلة ما بين القيادات الخليجية والعربيـة مـن ناحيـة والقيادات التركية من ناحية أخرى لتعزيز دور فاعل ومميز في شتى المجالات والتأكيد على ضرورة تنسيق المواقف السياسية والأمنية والاقتصادية بما يحقق مصلحة الطرفين وفي شهر يناير 2010 قام رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان بزيـارة إلـى الرياض على رأس وفد رفيع المستوى حيث وصف العلاقات السعودية التركيـة أنهـا بذات أهمية العلاقات التركية مع الإتحاد الأوروبي لتكـون رسـالة ضـمنية للإتحـاد الأوروبي بأن البديل موجود في حال استمرار العوائق التي يمارسها الأوروبيين ضـد انضمام تركيا للإتحاد الأوروبي. (البرهان وآخرون، 2011، ص 3)

لقد بذلت تركيا كثير من الجهود بهدف الانضمام للإتحاد الأوروبي ولكن جميـع تلك المحاولات قيد الدراسة بسبب تعنت الإتحاد الأوروبي وزرعه للعراقيل تلو العراقيل دون دخول تركيا ضمن الإتحاد الأوروبي وظهر السياسيون الأوروبيون بفكرة الشراكة لتركيا بدلاً الإتحاد وقد أدرك السياسيون الأتراك أن مشكلتهم الرئيـسية مـع الإتحـاد الأوروبي تتلخص بكونهم يدينون بالإسلام وهذه الحقيقة جعلتهم ينظرون إلى هذا العائق

من منظور آخر وهو أن بعد تركيا الإستراتيجي الحقيقي هو العالم الإسـلامي عامـة والدول العربية خاصة وأن البديل للإتحاد الأوروبي يتحقق عن طريق الإرتباط بالمحيط الإسلامي الذي يتقبل الأتراك كجزء لا يتجزأ منه وبإرتباطهم بمحـيط يتحقـق مبـدأ المصالح المشتركة للجميع ليحل مشاكل المنطقة السياسية والأمنية والإقتصادية.

لقد عانت تركيا في 2001 من الكساد الإقتصادي وبرزت حاجة الإقتصاد التركي إلى الإنفتاح على جيرانهم الإيرانيين والروس والعرب نجحوا في توسيع سوق المنتجات التركية لتتجاوز السوق الأوروبي الذي لم يعد قادراً على إستيعاب مخرجات الإقتصاد التركي والصناعي والزراعي والخدماتي كما إستطاعت الحكومة التركية بحنكتها الإقتصادية والسياسية جذب رؤوس الأموال الخليجية المحافظة من خلال إصلاحاتها الإقتصادية المتميزة وتحريـر الاستثمار وإنشـاء نظـام مالـي متطور وإشباع حاجـة وقناعـات المستثمريـن المختلفة – كإنشاء البنوك الإسلامية لجذب رؤوس الأموال المحافظة – إلى جانب نمو إقتصادي مطرد وثورة صناعية متسارعة وإصلاحات إدارية نقلت البلاد نقلة نوعية من بيئة طاردة إلى جاذبة بكل معنى الكلمة هذا إلى جانب موقع تركيا الإستراتيجي والذي جعل من تركيا نقطة وصل ما بين آسيا وأوروبا فعلى سبيل المثال غالبية خطوط أنابيب النفط والغاز الطبيعي تمر عبر الأراضي التركية لتربط إيران وروسيا بالمستهلك النهائي الأوروبي – ولكن ما هي عوامل وأسباب هذا التقارب المفاجيء بين الدول العربية وتركيا ؟

أولاً: موقف البرلمان التركي الرافض للخضوع للمخططات الأمريكية والذي تمثل برفضه السماح للقوات الأمريكية من إستخدام الأراضي التركية في دخول العراق عام 2003 واضطرت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تغيير خطتها العسكرية بإستخدام أراضي الدول العربية المجاورة للعراق كدول الخليج العربي والأردن لاحتلال العراق وقد قدرت الشعوب العربية هذا الموقف الشجاع وكان دور إيجابي في تغيير منحى العلاقات من الكراهية إلى الموالاة والإخاء.

ثانيا: إن النمو الإقتصادي والتطور الصناعي والتكنولوجي التركي أدى إلى زيادة الإنتاج مما أدى إلى تحقق فوائض إنتاجية من السلع والخدمات التي عجزت أسواق تركيا المحلية عن إستيعابها كما أن الأسواق الأوروبية وضعت العراقيل أمام البضائع التركية مما دفع الحكومة التركية للبحث عن أسواق جديدة كالأسواق الخليجية والعربية والتي طالما كانت حكرا على البضائع الغربية الأوروبية والأمريكية. ولاشك بأن الوضع الاقتصادي مرتبط بالوضع السياسي مما جعلها تسعى إلى التأثير إيجابياً على الوضع السياسي في الشرق الأوسط مع وعي الأتراك أن دول مجلس التعاون الخليجي محمية أمريكية مليئة بالعراقيل أيضاً. وقد سعت تركيا لتجارتها مع دول مجلس التعاون الخليجي خاصة والدول العربية كافة ونتيجة لذلك بلغ معدل النمو في الإقتصاد التركي 7% ما بين عامي 2002 إلى 2007 وفي خلال هذه الفترة تضاعف معدل الدخل في تركيا.

ثالثا: الأزمات السياسية والإقتصادية في أواخر 1990 وحتى العام 2000 والتي تمثلت في إنهيار أسعار البترول والتدخل العسكري الأمريكي في الخليج والذي أدى إلى دخول المنطقة كلها في حالة عدم إستقرار وإحساس حكومات الخليج بإمكانية تطوير المنطقة بالإرتباط بقوة صناعية إقليمية مما يؤدي إلى تنويع مصادر الدخل.

رابعا: قناعة كلا الطرفين التركي والخليجي أن التحالف بينهما في مجال السياسة الخارجية يحقق مصالحهما خاصة وأن إعتمادها على القوى الخارجية كالإتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة الأمريكية قد لا يستمر على الأمد البعيد. إن تطورات مسرح العمليات العسكرية في العراق وأفغانستان وآثارها السلبية على الإقتصاد والوضع العسكري الأمريكي دفع حكومات المنطقة العربية والأتراك إلى التفكير في البديل الذي يتميز بالاستمرارية ويحقق مصالح جميع الأطراف.

خامسا: تعاظم الدور الإيراني في المنطقة ومحاولة النظام الإيراني تنفيذ أجندته السياسية والرامية إلى بسط نفوذه في المنطقة كلها ومما زاد الطين بله أن الأجندة

السياسية الإيرانية ارتبطت في العراق بطائفية تجاوزت الأنظمة إلى الشعوب كل ذلك أوجد حاجة ملحة إلى تحقيق توازن قوى لمواجهة المشروع الإيراني في المنطقة فكان أفضل من يقوم بهذا الدور بالنسبة لدول الخليج هو تركيا لقدراتها السياسية والاقتصادية ولكونها دولة إسلامية.

سادسا: الموقف الإيجابي للحكومة والشعب التركي من القضية الفلسطينية ومن الإعتداء اللاإنساني على غزة وما أعقبه من وقف رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان من رئيس الكيان الصهيوني بيرز وما تبعه من محاولة فك الحصار عن غزة من خلال قافلة الحرية والتي أستشهد فيها تسعة ناشطين أتراك. هذه المواقف التركية ساعدت في تعزيز الموقف العربي الرسمي وخففت العبء عن الحكومات العربية أمام شعوبها كنوع من تنفيس الضغط الشعبي ومطالباته التي تتجاوز قدرات الحكومات العربية التي وصلت إلى درجة من الضعف لم يسبق لها مثيل.

سابعا: علاقة الصداقة الشخصية التي تربط الرئيس التركي عبد ا غول مع خادم الحرمين الشريفين الملك عبد ا بن عبد العزيز حيث سبق للرئيس التركي أن عاش في المملكة العربية السعودية لمدة ثمان سنوات من عام 1983 إلى عام 1991 حيث عمل محللا ماليا في بنك التنمية السعودي – كما أن الرئيس التركي يتقن اللغة العربية – مما مكن الرئيس التركي من معرفة طبيعة منطقة الخليج العربي وفهم أنماط التفكير العربية والفرص المتاحة والتحديات المرتبطة بها.

ثامنا: تبنت الحكومة التركية برئاسة وزير خارجيتها أحمد داوود أوغلو – ويعد مهندس السياســة التركيــة الخارجيــة – سياسة اللامشاكل "ZERO PROBLEM POLICY " لقد تبنت الخارجية التركية سياسة تحسين العلاقات السياسية مع الجميع وأن لا تكون سياساته ردود أفعال وإنما توقع الأزمات قبل حدوثها ومتابعتها ومحاولة معالجتها بكل فاعلية لتطبع المنطقة كلها بطابع سياسي مميز

يتسم بالعدل والأمن والسلم وحل الصراعات بكفاءة وفاعلية. (البرهان وآخرون، 2011، 12 – 19)

إن الانفتاح الاقتصادي التركي وعلاقات حسن الجوار كان له أثر إيجاب على الوضع السياسي الداخلي في تركيا حيث أن جيرانها حرصوا على دعم تركيا في قضاياها المصرية كالقضية الكردية والاتهامات الدولية لتركيا بجرائم الإبادة الجماعية للأرمن إبان سيطرة الإمبراطورية العثمانية. إن موقف تركيا الإيجاب من رفضها دخول القوات الأمريكية عبر أراضيها في 2003 للاستيلاء على العراق قابله موقف كردي متخاذل حرصت خلاله الأحزاب الكردية على دعم القوات الأمريكية في احتلالها للعراق ظناً منها بإمكانية الفوز بالدعم الإقليمي والأمريكي وإنشاء وطـن قومـي للأكـراد فـي شمال العـراق وشـرق تركيـا – تمثل أكبر تجمع كردي في المنطقة – ولكن هذه المخططات لم تجد حلاً نتيجة للسياسة التركية الحكيمة والتي تمثلت في دبلوماسية حسن الجوار مع الدول المجاورة وربط المنطقة بمصالح سياسية واقتصادية وأمنية طويلة الأمد.

وهنا يمكن القول أن متابعة تطور العلاقات التركية الخليجية من خلال تسلسل المزمن للأحداث فما بين عامي 2000و 2010 شهدت الساحة السياسية تغيرات جوهرية نحتاج إلى تأول ودراسة. ففي العام 2000 كانت المملكة العربية السعودية من أشد المناوئين لتركيا في منظمة المؤتمر الإسلامي ثم تغير هذا الموقف إيجابيا لتصبح في العام 2004 – مع باقي دول مجلس التعاون الخليجي من أشد الداعمين لتركيا في منصب الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي – الأمين العام حالياً حيث تم فوز الدكتور أكمل الدين إحسان أوغلو بهذا المنصب كما دعمت دول مجلس التعاون الخليجي تركيا بعضوية مراقب في جامعة الدول العربية وفي المقابل بذلت تركيا جهودا واضحا في تعزيز العلاقات الخليجية مع حلف الناتو حيث طرحت تركيا مبادرة سميت لاحقا بالمبادرة التركية للتعاون والتي أطلقت في مؤتمر حلف الأطلسي في تركيا والذي عقد في يونيو من عام 2004 بهدف المساهمة في الأمن العالمي والإقليمي من خلال

منح دول منطقة الشرق الأوسط الكبير علاقات تعاونه ثنائية في المجال الأمني مع الناتو. وكان للدبلوماسية التركية دورا مميزا خلال العدوان الإسرائيلي على لبنان عام 2006 والأزمة السياسية التي طفت على الساحة السياسة اللبنانية عام 2009 والعدوان الإسرائيلي على غزة عام 2009 وذلك بالتنسيق مع بعض دول مجلس التعاون الخليجي وقد حصل رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان مؤخرا في عام 2010 على جائزة الملك فيصل العالمية لخدمة الاسلام ليبرز ذلك مدعياً تحسن العلاقات التركية الخليجية.

أن التقارب التركي العربي – والخليجي خاصة – تطور في الآونة الأخيرة بعد إحساس تركيا إن مساعيها للانضمام للاتحاد الأوروبي لم يحدد بعد بسبب معارضة كل من فرنسا و ألمانيا و الذي أعلنت صراحة في مؤتمر الإتحاد الأوروبي عام 2006 إذا لجأت تركيا إلى البعد الإستراتيجي البديل والأنجح من خلال الإنفتاح على العالم العربي والإسلامي وتبني سياسة اقتصادية مفادها أن الجميع رابح في هذه العلاقة " WIN-WIN STRATEGY " وفي أحد المؤتمرات الرسمية عام 2007 صرح وزير المالية التركي كمال اونكتان لوزير التجارة الكويتي السابق فلاح محمد الهاجري بهذه الكلمات " يجب أن لا نبذل الكثير من الاهتمام بالولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد الأوروبي فالأمريكان لا يرحمون أحدا و قد يستولون على كل شيء لديك حتى حذاءك الذي تلبسه إن الأفضل لكم ولنا أن نعمل سويا وأن تستثمروا في تركيا فهي الأقرب دائما".وقد نجح التقارب التركي العربي سياسيا وإقتصاديا فوفقا لإحصائيات الحكومة التركية نمت الاستثمارات الخليجية خلال الفترة من عام 2003 إلى 2008 لتصل إلى ملياري دولار أمريكي تقريبا. كما نمت التجارة البينية بين دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا من 17 مليار دولار عام 1998 إلى 166 مليار دولار عام 2008. وبرغم هذا التقارب إلا أن هناك الكثير من العراقيل و التحديات التي تواجه العلاقات التركية العربية ومن أهمها:

أولا: الموازنة ما بين المصالح التركية الإيرانية من ناحية والمصالح التركية الخليجية من ناحية أخرى و التضارب المتوقع حصوله بينهما، إن الدبلوماسية التركية

انتهجت سياسة اللامشاكل مطلقا مع جيرانها سواء من الإيرانيين أو العرب"-zaro "problem policy وهنا وبالتزام تركيا بسياسات حسن الجوار فقد رفضت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الرامية لبحر المنطقة إلى مواجهة عسكرية مع إيران و إشعال فتنة طائفية ومناطق توتر دائمة فالتحدي الكبير يكمن في قدرتها على موازنة مواقفها بين المعسكر الأمريكي وحلفائه في المنطقة وهو ما يسمى بمعسكر (2+6+1) ويقصد به دول مجلس التعاون الخليجي الستة والأردن و مصر أما الرقم 1 فيرمز إلى إسرائيل أما المعسكر المقابل فهو الإيراني السوري والتنظيمات الجهادية العربية المناوئة للتطبيع الأمريكي في المنطقة كحزب ا وحماس والجهاد الإسلامي. وستكون عقدة التحدي التي تواجه الدبلوماسية التركية هي حالة نشوب الحرب بين المعسكرين فإن وقفت مع والمعسكر الإيراني خسرت الخليج بكل دعمه المالي واستثماراته وسوقه وإن وقفت مع المعسكر الأمريكي خسرت المعسكر الإيراني ودخلت في نطاق عدم الاستقرار نتيجة لعدم أيراني لبعض التنظيمات المناوئة لتركيا كحزب ا التركي والمتمردين الأكراد وهنا لابد لتركيا من أن تنهج إستراتيجيه جديدة لمواجهة كل الاحتمالات والمواقف والتحديات.(مركز دراسات الوحدة العربية،2008)

ثانيا:التحدي الاقتصادي والمتمثل بالموازنة ما بين مصالحها الاقتصادية مع الدول العربية عامة ومجلس التعاون الخليجي خاصة من ناحية والاتحاد الأوروبي من ناحية أخرى. إن التطور الذي طرأ على مستوى التبادل التجاري بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي لم يصل إلى مستوى التبادل التجاري مع دولة واحدة من دول الاتحاد الأوروبي فالتبادل التجاري بين تركيا والاتحاد الاوروبي يمثل ما نسبته 48%من إجمالي التجارة التركية عام 2008 وفي نفس العام تمثل استثمارات الإتحاد الأوروبي في تركيا ستة أضعاف ما تمثله استثمارات دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعه كما أن دول مجلس التعاون الخليجي لن يكون لديها القدرة على اتخاذ قرار بسحب سيولتها المالية أو لتحويل استثماراتها من

الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي وتركيزها في الاقتصاد التركي وان العلاقة الاقتصادية العربية التركية علاقة حتمية مستقبلية وضرورة استراتيجية لدول المنطقة أما علاقة تركيا أن تكشف جهودها للاستثمار بشكل أوسع في مجلس التعاون الخليجي و الدخول مع الدول العربية في شراكات حقيقية وتكثيف الجهد السياسي في دعم المواقف العربية على شتى الصعد.

ثالثا: الارتباط الأمني والسياسي والثقافي بين تركيا ودول حلف الناتو له بعد زمني وجذور سياسية واقتصادية حاضرة في ذهن السياسيين الأتراك وليس في السهولة أن تستغني أو أن تستبدل حلف دولي قوي ولسنوات طويلة مع الدول العربية التي تعاني من سلبيات أمنية ودفاعية لها، أن النشاط السياسي التركي في المنطقة والتحول الأيدلوجي وتغير الفلسفة التركية التي أخذت منحنى وبعد إسلامي ومحاولة بناء منظومة سياسية إقليمية تمثل تحديا صارخاً للأجندة الأمريكية في المنطقة وهذا من المحظورات الأمريكية الخطيرة التي تمثل تدخلاً سافراً في أهم مراكز نفوذها العالمية فهل تستطيع تركيا فعلاً مواجهة القوة الأوروبية أو الاستمرار في هذا التوجه.

في ظل عدم الإستقرار السياسي في المنطقة العربية وتراجع المواقف الرسمية السياسية والعسكرية والانكشاف الأمني فإن الإستراتيجية التركية يجب أن تقوم في الوقت الراهن على تجفيف مصالحها في المنطقة العربية عن طريق إستراتيجية التأثير وليس التفاعل في القضايا الإقليمية خاصة وأن الوضع الراهن لا يسمح بدخول تركيا في المنطقة العربية كطرف فاعل وذلك لأن الأنظمة السياسية العربية وفقدانها للقدرة على إتخاذ القرار السياسي فهي تدور بفاعلية ضمن الفلك الأمريكي ولا يمكنها أن تخرج من هذه السياسة وبالتالي فالمراهنة على مثل هذه الأنظمة سيكون إنتحاراً سياسياً وقصر نظر من الصعب أن يقع به السياسيون الأتراك مع عمق تجاربهم السياسية ومن هنا نجد أن السياسة التركية تتعامل مع المنطقة العربية بحرص وفي حدود واقعها السياسي ومصالحها الإستراتيجية

طويلة الأمد. كما أن الولايات المتحدة تتفهم الدور التركي في المنطقة ولذلك فإنها تسمح بمساحة كافيه للدبلوماسية التركية في المنطقة مما يسهم في توفير حالة من الإستقرار في العراق وتقنين السعي الإيراني نحو إمتلاك تكنولوجيا نووية وبذل مزيد من الجهد لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي وإحتواء الثروات العربية (الربيع العربي). (دراسات الوحدة العربية، 2011)

الفصل الخامس

الدور الجديد للمجلس على المستوى النظام الإقليمي والعربي

يعتمد دور مجلس التعاون الخليجي على الأوضاع السياسية في الإقليم المحيط، حيث أن كل خلل يصيب توازن القوى في منطقة الخليج العربي يستدعي ثوابت الإستعانة بالأجنبي لإعادة التوازن الى نصابه الذي يحقق مصلحة ورؤية دول مجلس التعاون الخليجي، سيما في ظل ضعف النظام العربي – إبان حرب الخليج الأولى والثانية الذي عزز من توجه دول مجلس التعاون الخليجي نحو الإستفادة من هيكلة النظام الدولي الذي تتزعمه الولايات المتحدة في سبيل الحفاظ على توازن قوى متعدد الأقطاب، يحفظ لدول المجلس أمنها وسيادتها، ويحول دون تفرد القوى الإقليمية الأخرى، العراق وإيران، في إدارة النظام الإقليمي لمنطقة الخليج العربي.

ومن خلال التحليل السياسي والاستراتيجي للقوى المتنافسة في منطقة الخليج العربي في ظل نظام توازن القوى، فقد مر نظام توازن القوى بسلسلة معقدة من التغييرات والاهتزازات البنيوية في تركية وهيكلية توازن القوى في الخليج العربي، حيث لعبت التطورات التاريخية، خاصة في جانب النزاعات والصراعات العسكرية في ظل الحروب التي شهدتها المنطقة في غضون ثلاثة عقود لا غير، محاولات متكررة من قبل القوى الفاعلة بالمنطقة، سيما إيران والعراق، لإحداث تغييرات في طبيعة ترتيب القوى الإقليمية التي تصب في صالح تغيير ميزان القوى لإحداها على حساب الوضع الإقليمي للقوى الأخرى، الأمر الذي امتاز به نظام توازن القوى في الخليج العربي خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين، بحالة من عدم الإستقرار الكلي في فترات عديدة، عبرت عنها قوى التنافس الإقليمي تارة بالصراع البيني، العراق وإيران، وتارة بالصراع مع القوى الدولية، العراق مع الولايات المتحدة عام 1991م من جهة، وإيران والولايات المتحدة منذ تولي الخميني الحكم من جهة ثانية، وتارة بتكالب القوى الدولية لإحداث توازن يصب في صالح القوى المعتدلة، وهنا حصرا دول المجلس التعاون الخليجي العربي.

ولم يعد هناك أي شك في أن احتلال العراق والتواجد الأمريكي المباشر في منطقة الخليج، وخاصة في العراق حالياً، غير من معادلة توازن القوى الإقليمية في المنطقة الخليج العربي جملة وتفصيلا، فأي توازن قوى قادم لا بد وأن يأخذ بعين الاعتبار الوجود الأمريكي المهيمن على دول الخليج العربي إضافة إلى العراق بعد إحتلاله خاصة وأن الولايات المتحدة لن تكون مجرد شريك في هذا التوازن وحسب، وإنما ستكون الطرف الأول والأوحد الذي يحدد شكل ونوع النظام هذا التوازن القائم، باعتبار أنها الطرف الأقوى في معادلة التوازن الإقليمي.

وبغض النظر عن دور هذا المتغير في تحقيق مصلحة دول الخليج العربي، فإن وضعية المجلس لن تكون بصورة أفضل مما كانت عليه قبل تاريخ إحتلال العراق، من منطلق أن وجود الولايات المتحدة كمعادل أقوى في هذه المعادلة سيحقق مكاسب لها – تتمثل في إنتهاء التهديد الأمني القادم من جانب العراق – على حساب خسائر أخرى، ليس أقلها تحجيم دور بعض القوى في المجلس – مثل السعودية – لصالح قوى أخرى لم تكن بالحسبان – مثل قطر التي تتميز بعلاقات مع واشنطن تفوق ما كانت عليه السعودية – وبالمقابل إمكانية إضعاف الدور الإيراني في ظل ممارسة المزيد من الضغوط على إيران لتخفيف وطأة قوتها الإقليمية، وهو أمر لا ترغب به دول المجلس كونه سيعطي الولايات المتحدة فرصة لتحقيق أو التلاعب بأوراق التوازن الإقليمي كيفما تشاء، وبهذا فإن دول مجلس التعاون ستتجه نحو إعادة صياغة إستراتيجيتها الخارجية بما تحقق لها المكانة الإقليمية والدولية بصورة مختلفة عما كانت عليه سابق، وهذا لا يتأتى من وجهة نظر الباحث إلا من خلال التركيز على القوى الأخرى في النظام الدولي في مثل روسيا والصين واليابان وفرنسا وألمانيا وبريطانيا، بهدف منع واشنطن من الهيمنة على مفردات إدارة النظام الإقليمي في منطقة الخليج وللحفاظ على مستقبل توازن القوى الدولي الذي لن يستمر طويلا لصلاح أحادية القطبية الأمريكية. (مركز الدراسات الخليج، 2012)

على أية حال فإن الصورة الحالية لشكل توازن القوى الإقليمي في منطقة الخليج أمست في أربعة أضلاع رئيسية وهي دول مجلس التعاون الخليجي وعراق المستقبل، وإيران والولايات المتحدة التي لم تعد مجرد مظلة أمنية لدول المجلس التعاون الخليجي بقدر ما أمست عضو شريك وفعال في نظام توازن القوى فبعد احتلال العراق وزوال خطره عن دول الخليج العربي، خاصة الكويت، وبذا فإن قدرة وإمكانية دول المجلس التعاون الخليجي على إيجاد صيغة واضحة للتعامل مع هذه القوى هو ما سيحـدد شكـ ـل توازن القوى في المنطقة، فضلاً عن تحقيق أمن واستقرار منطقة الخليج في المستقبل.

1.5 دول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة

علاقات دول مجلس التعاون الخليجي بالولايات المتحدة علاقات متشابك ومعقدة نوعاً ما منذ ما يربو على أكثر من عقدين، فيلاحظ أن بعضها مثل السعودية قـد رأى أنه لم يعد هناك مبرراً لوجود القوات الأجنبية فوق أراضيها ولهذا تم نقل مقر القيـادة الجوية الأمريكية لمنطقة الخليج عام 2003 م من قاعدة الأمير سلطان بالسعودية إلـى قاعدة العديد بقطر، وهذا يعني أثارة قضية محورية في العلاقات الخليجية – الأمريكية، وهي التواجد الأجنبي ومبرراته حيث أن زوال التهديـد العراقـي واقترانـه بـبعض المعارضة الداخلية في دول المجلس لهذا الوجود كان عملاً ضاغطاً علـى الولايـات المتحدة لإعادة النظر في تلك القضية فقد شهدت القوات الأمريكية فـي الخلـيج سـتة حوادث اعتداء، كان أهمها حادثة جزيرة فيلكا بالكويت التي نتج عنها مقتل أفراد مـن القوات البحرية الأمريكية (المارينز) وإصابة آخرين بجروح، وعملية معسكر الدوحة، وحادثة إطلاق النار على جنديين الأمريكيين بالقرب من الطريق الدائري السابع السريع وغيرها من العمليات التي تطورت في بعض الأحيان لتطال مدنيين أمريكيين موجودين على أرض الكويت.

وهذه الحوادث أثارت تساؤلات حول إنهاء الوجود العسكري الأمريكي في الخليج ومدى توافقية الرؤية الخليجية في هذا الشأن للتوازن الإقليمي في المنطقة ؟؟ والواقع أنه لا سبيل لإنهاء هذا الوجود، حيث تلتقي المصالح الأمريكية والخليجية حول تلك القضية ويؤكد ذلك ما يلي:

1- إذا كانت الولايات المتحدة قد لجأت إلى سحب قواتها من السعودية فإنها بالمقابل قد اتجهت إلى تكثيف تواجدها في دول خليجية أخرى مثل قطر خاصة فيمـا يتعلـق بتخزين الأسلحة والمعدات العسكرية، فضلاً عن زيادة الاعتماد على سلطنة عمان، وهذا لا يعني أن التغييرات الأمريكية بالنسبة لقضية الوجود الأجنبي قد اقتـصرت على الجانب الإجرائي (أي سحب القوات من الدول التي يعارض الرأي العام فيها هذا الوجود) دون التطرق إلى مضمون هذا الوجود الذي تعتبره واشنطن إحـدى أهم آليات حماية مصالحا الإستراتيجية في منطقة الخليج العربي التي تشرف علـى أهم ثلاثة أذرع مائية من جهة الملاحة والتجارة الدولية، وهـي البحـر الأحمـر، والبحر المتوسط، والخليج العربي.

2- بروز توجه خليجي خلال العقد الأخير من القرن الماضي مؤداه أن أمـن الخلـيج أضحى شأناً دولياً، الأمر الذي يكسب التواجد الأجنبي شرعيته في المنطقة لحمايـة مصالح كل الأطراف الإقليمية والدولية، وعزز من هذا التوجـه أمـران: أولهمـا شهدت الدول الخليجية الست تجربة هذا الوجود في الماضي حيث كانت محميـات لبريطانيا، وهو أمر لا زال حياً من ذاكرة نضبها من خلال وجود توافق بينهما وبين القوى الكبرى، وثانيهما أن تلك الدول صغيرة الحجم نسبياً ولا يتجاوز عدد سكانها الثلاثين مليون نسمه بينهما أعداد هائلة من العمالة الأسيوية الوافدة، مما يعكس مدى حاجة تلك الدول لوجود الأجنبي في الوقت الراهن باعتبارها دولاً صغيرة وغنيـة نفطياً ومحاطة بجيران أقوى وأكبـر منهـا فـي المعيـار الـسكاني والجغرافـي والعسكري.

3- ارتباط الوجود الأمريكي في الخليج العربي بمسألة توازنات الإقليميـة فـي آسـيا بالإضافة إلى ارتباطه بقضية أفغانستان وبترول بحر قزوين بما يؤكد أن المـصالح الأمريكية في منطقة الخليج تحتم عليها البقاء فيها سواء اضطرت لتخفـيض هـذا الواجد أو إعادة انتشاره.

4- العلاقات الاقتصادية الوثيقة بين دول المجلس والولايات المتحدة، والتي تعزز مـن أهمية هذا التواجد حيث تعد الولايات المتحدة ثاني أكبـر شـريك تجـاري لـدول المجلس، كما تعد مصدر لما تستورده دول المجلس، وقد وصل حجـم الـواردات الأمريكية لدول مجلس التعاون الخليجي قيمتها 20.4 مليار دولار في عـام 2000م مقابل صادرات أمريكية لدول الخليج قيمتها 10.8 مليار دولار في العام ذاته. ومما سبق، نصل إلى نتيجة مفادها أن الوجود الأمريكي سيستمر فـي منطقـة الخلـيج العربي إلى أمد غير منظور، سيما وأن الولايات المتحدة قد تـضطر إلـى إيجـاد مسوغات منطقية لتبريره من قبيل استمرار الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب متخذه من بعض الحوادث الأمنية التي حدثت مؤخراً في منطقة الخليج مبرراً قوياً في هذا الشأن. (مركز دراسات الخليج،2012)

2.5 دور مجلس التعاون لدول الخليج العربي وتوازن القوى

إن توازن القوى في منطقة الخليج العربي قد يتوقف تصوره على شكل وحالـة العراق الآن وفي المستقبل القريب بين الاستقرار والتطور السريع أو الفوضى العارمة التي تطيح بقدر كبير من أمن واستقرار دول المنطقة بلا استثناء و عليه فإن سـيناريو مستقبل توازن القوي في المنطقة قد يأخذ مقترب جديد هو سيناريو توازن القوى فـي المنطقة قد يأخذ مقترب جديد هو " سيناريو توازن القوى متعدد الأطراف " وهو الشكل أو الاحتمال الأكثر ظهوراً في ضوء الوجود الأمريكي في المنطقة بما فيها اليمن مـن جهة، والدعوة الإيرانية لإقامة منتدى دول مجلس التعاون الخليجي باعتباره يحقق درجة عالية من الاستقرار السياسي والاقتصادي ويرفع بدول المنطقة إلى تكثيف جهودها نحو

بناء علاقات تحالف استراتيجي مع القوى الدولية الأخرى تحسباً لأي تغيير في هيكليـة وطبيعة النظام الدولي من أحادي القطبية إلى متعدد الأقطاب، وللوقوف في وجه القوى الدولية الخارجية للهيمنة على المنطقة وثرواتها، ورغم أن هذا النوع من التـوازن قـد يبني على الوجود العسكري في البداية إلا أنه من غير الضروري أن يستمر بوجودها، على أساس أن كل الأطراف المعنية في المنطقة تدرك اليوم وأكثر من أي وقت مضى أهمية وضرورة التحالف والتكتل تحت الإحساس المشترك بالخطر الأمريكي الذي قـد يزيد من إرباك توازن القوى في حالة أن تُرك له الحبل على الغارب بلا اسـتراتيجيات جديدة تضمن أن يتم التغير المطلوب وفق المصلحة الخليجية والمصلحة القوى الإقليمية الأخرى، وعلى رأسها إيران. (الكيلاني، 1996، من ص 13 – 18)

3.5 ما قبل الثورات العربية

قبل بزوغ وتصاعد الاحتجاجات والثورات والانتفاضات العربية، التي دشنتها ثورة تونس في العام 2011، ثم امتدت لتشمل بلدان عربية عدة، من أقصى المغرب العربي، وحتى الخليج العربي في أقصى الشرق، فـي ما بات يعرف في العالم بالربيع العربي، كانت المنطقة العربية تعيش وصفاً حرجاً وبائساً في بيئة تعبر من أكثر البيئات في العالم اضطرابا وخطورة وترد، وبكل الأبعاد السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتي تمظهرت وتجلت في الانقسام والاحتراب واستفحال التناقضات (أفقيا وعموديا) بين الحكومات وبين الشعوب والمعارضات الداخلية بوجه عام من جهة، وبين مختلف المكونات السياسية والاجتماعية والطائفية والمذهبية والعرقية من جهة أخرى، وحيث سادت مظاهر التبعية للخارج بمختلف أشكالها، وتصدر العنف والتطرف والإرهاب والإقصاء وإلغاء الآخر، وتغيب العقلانية والتسامح، وتقنين الحريات العامة، وتعطيل التنمية، وتغشي الاستبداد والتخلف والفساد واحتكار ومصادر القوى والسلطة والثروة من قبل نخب حاكمة، تتسم بالاستبداد والتخلف والفساد على حساب الأغلبية الساحقة من شعوب البلدان العربية المحرومة من

حقوقها السياسية والاجتماعية، والتي تعيش حالات الإقصاء والتهميش والفقر والبطالة، ورزخ تحت طل إجراءات الأحكام العرفية وقوانين الطوارئ وأمن الدولة المعلنة وغير المعلنة السارية على مدى عقود.

كما جرى ويجري انتهاك الحقوق الأساسية لقطاعات واسعة من الأقليات والمكونات الأثنية والدينية والمذهبية. وحيث لا تزال المرأة محرومة من الكثير من حقوقها الإنسانية، وتعاني من اضطهاد وحرمان مزدوج، من قبل السلطات الحاكمة من جهة، وهيمنة الأعراف والتقاليد والأفكار العتيقة لمجتمع أبوي ذكوري من جهة أخرى.

على هذا الصعيد لا يمكن إغفال دور التسلط والهيمنة والاحتلال الأجنبي، وعلى النحو الذي تقوم به إسرائيل من قمع ومجازر وتدمير وعدوان مستمر في فلسطين، واستمرار احتلالها للأراضي العربية في فلسطين وسوريا ولبنان، وكذلك ما يجري في العراق إثر سقوط نظام صدام حسين على يد قوات الاحتلال الأمريكي، وفشلها الذريع ومعها الحكومات المتعاقبة في تحقيق أي إنجاز يذكر في المجالات الأمنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، الأمر الذي انحدر به إلى أتون تناقضات وصراعات دموية ومدمرة بين مختلف مكوناته وطوائفه وأعراقه، وهو ما غيب وأنهى أبسط حق من حقوق الإنسان، وهو حقه في الحياة الآمنة المستقرة الكريمة. (مركز دراسات الخليج، 2011)

المدهش أن تلك التحركات الاحتجاجية لم تكن بمعزل عن وقع وتأثير انتفاضات وثورات الربيع العربي التي تفجرت منذ العام 2011 في العديد من بلدان المنطقـة العربية التي تعد طرفية وتابعة للمراكز على المستويات كافة. (مركز دراسات الخليج، 2011)

هذه التساؤلات الجدية لا تلغ جوهرية ومركزية ومبدئية قضايا حقوق الإنسان والحرية والديمقراطية والعدالة، وكونها السمة المميزة لعالمنا المعاصر، ومن أكثر المفاهيم تداولاً في الوقت الحاضر على كل المستويات، وفي البلدان المتقدمة كما هو في البلدان النامية ومن بينها الدول العربية، ويشمل ذلك الشعوب، الحكومات، النخب

السياسية والاجتماعية والفكرية، وخصوصاً في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار المعسكر الاشتراكي وتفكك الإتحاد السوفيتي، الذي أتسم بالشمولية والمركزية البيروقراطية، وغياب الديمقراطية والحريات العامة، وسقوط كثير من النظم التسلطية والديكتاتورية في بلدان ما يعرف بالعالم الثالث (آسيا وإفريقيا، وأمريكيا اللاتينية) وتبني كثير منها لمبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية التي تتضمن التعددية والمشاركة الشعبية، وسيادة دولة القانون والمؤسسات والفصل بين السلطات.

ومع أهمية وحيوية الدعوات القوية التي أخذت تبرز في الغرب والولايات المتحدة وخصوصاً بعد أحداث 11 سبتمبر / أيلول الإرهابية لتعميم قيم الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم، وخصوصاً في البلدان العربية والإسلامية، غير أنه غالباً ما جرى ويجري استخدامها أو توظيفها بصورة انتقائية خدمة لمصالحهم الإستراتيجية وأهدافهم الآتية. التركيز على حقوق الإنسان والديمقراطية، وحقوق الجماعات والأقليات الدينية والمذهبية والأثنية، وقضايا الإصلاح السياسي والاقتصادي والثقافي والتعليمي، وهي بالطبع تمثل قضايا هامة وجوهرية للشعوب والمجتمعات العربية، غير أن الإشكالية تتأتى من محاولة استنساخ المفهوم الغربي للديمقراطية، وطرحها كوصفة جاهزة، ومن خلال التركيز على الحريات الديمقراطية العامة ومعها حرية السوق وقوانينها الغالبية، مع إغفال الحقوق الاجتماعية – الاقتصادية، ومفهوم العدالة والمساواة في التنمية المستدامة على أساس المشاركة الجماعية في التوجيه والمراقبة في ضرورة تحرر المجتمعات العربية من كل أشكال الاستبداد والاستغلال والتسلط الداخلي، والهيمنة والتبعية والتسلط والاحتلال.

هذا لا يعني ان قيم الحرية والديمقراطية والعدالة وحقوق الإنـسان والجماعـات، وبما في ذلك حقوق المرأة والأقليات، أصبح حقوقاً غير قابلة للتصرف والتجاوز مـن قبل الأنظمة والحكومات، تحت أي ذرائـع وحجـج، مثـل الخـصوصيات الثقافيـة والاجتماعية والدينية، هذه الحقوق التي أقرتها المواثيق والمعاهدات الدوليـة والعربيـة

كافة ووقعتها معظم البلدان العربية، أصبحت معايير وقيماً إنسانية وحضارية مـشتركة وملازمة للجميع بغض النظر عن الأصل أو المنشأ الغربي لها.

غير أن مكونات الإصلاح والديمقراطية في بلداننا لن تكون مطابقة بالضرورة للمسار الذي اختطته التجربة الغربية (التي تمتلك شروطها وظروفها الموضوعية والتاريخية المختلفة) بل هو سيكون تأصيل للتجربة التاريخية والذاتية الخاصة من جهة، وللتجربة الإنسانية ومنها التجربة الغربية عموما من جهة أخرى. ولكن يجب التحذير أن استمرار الجمود ورفض الإصلاح ومقاومة التغير، بحجة الخصوصية (لكل المجتمعات في العالم لها خصوصياتها) تعبر عن حالة جمود وتكلس وانفصام وانفصال عن الواقع والحياة وسينجم عنه مخاطر جدية على استقرار الدول والحكومات العربية، وتطور وتقدم ووحدة الشعوب العربيـ ـة، ومن بينها بلداننا وشعوبنا الخليجية.

دول مجلس التعاون الخليجي والاستحقاقات المؤجلة:

تمر دول مجلس التعاون الخليجي بمرحلة يمكن وصفها بأنها طفرة مالية ثانيـ ـة، ومن غير المعروف إلى متى ستستمر، علماً بأن الطفرة المالية الأولى استمرت فتـ ـرة تقل عن عقد من الزمن (1973 – 1981) وبالتالي ينبغي الاسـ ـتفادة مـ ـن التطـ ـورات الإيجابية الجديدة من خلال التركيز على الإنسان الخليجي باعتباره أداة وهدف التنميـ ـة "الإنسانية المستدامة " والتي تعني التثمير العقلاني الأمثل للموارد المادية والبشرية كافة المتاحة من أجل خلق بيئة سياسية واقتصادية واجتماعيـ ـة وثقافيـ ـة، نـ ـشطة، معقولـ ـة ومقبولة وتحوز على الرضا والقبول من الغالبية من المواطنين وتتفق مع مـ ـصالحهم، وتشكل منطلقاً وأرضية للاستقرار والتضامن الوطني والاجتماعي وترسيخ دعائم السلم الأهلي وقيم الحرية والعدالة الاجتماعية والمـ ـساواة. (عبـ ـدالغني، 2000، ص 88 – 113)

وذلك يتطلب تضامن وتوحيد الجهود والإمكانيات (للدولة والمجتمع) كافة إزاء مختلف التحديات والمشكلات الداخلية، والتي تتداخل وتتفاعل وتتأثر إلى حد كبير مع الأوضاع والتحديات والمتغيرات الكبرى في البيئة الدولية والإقليمية والعربية.

لم يعد ممكناً حتى لو أراد البعض من قوى الممانعة والجمود المتمثل في بعض الفئات المتنفذة ومراكز القوى التقليديـة والمجاميـع الاجتماعية والدينيـة والمحافظـة المتشـددة (التي قد تتضرر مواقعها وتتأثر مصالحها وامتيازاتها في ظل الجديد المقبل) الاستمرار في فرض الجمود والتخاف، والمحافظة على نمط التفكير والممارسات القديمة الآفلة، أو المؤامرات الخارجية. (التقرير الإستراتيجي الخليجي، 2005)

لم يعد هناك مجال للاستمرار في التجاهل والالتفاف على الاستحقاقات الوطنية والمجتمعية، أو التقوقع والعزلة إزاء ما يدور في العالم من تفاعلات (في ظل العولمة) اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافة وأمنية، وفي ظل ثورة علمية ومعرفية واتصالية غير مسبوقة، ومع ترسخ منظومات ومبادئ وقيم إنسانية وحضارية (كونية) مشتركة، وضمن أوضاع تشابكت وتناقضت فيه المصالح والقيم والتحديات، وتعمق فيه الاستقطاب بين حفنة صغيرة من الدول الرأسمالية الصناعية الفنية، التي تستحوذ على نصيب الأسد من ثروات العالم ومقدراته وعاشت شعوبها لعدة عقود أوضاعاً مستقرة نسبياً (إلى ما قبل اندلاع الأزمة المالية والاقتصادية الأخيرة التي كشفت أزمتها الهيكلية العميقة) على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، استطاعت من خلالهما التكيف ومواجهة الأزمات والمشكلات والتحديات التي تعترضها، وعلى مقربة منها بعض الدول البازغة، التي استطاعت أن تحقق مستويات عالية من النمو والتطور الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي والتقني والمعرفي والعلمي، وكسر حاجز التخلف والتأخر والتبعية، نذكر منها الصين، الهند البرازيل وكوريا الجنوبية، جنوب إفريقيا، كما نذكر من الدول الإسلامية تركيا وماليزيا.

وفي المقابل هناك غالبية البلدان التي تشكل الأطراف ومن بينها البلدان العربية، التي تعيش لعنة التخلف والفقر والبطالة والمرض والفساد والاستبداد والصراعات الداخلية فيما بينها، والتي فاقهما عجز الحكومات في إيجاد الحلول للمشكلات والأزمات الطاحنة التي تواجهها، والاكتفاء بتجاهلها أو الالتفاف عليها ومحاولة تدويرها وترحيلها، الأمر الذي أدى إلى إجهاض وتعطيل التنمية بأبعادها الشاملة، ما رسخ حال

الإحباط لدى الشعوب إزاء حاضرها وأفقدها الثقة في مستقبلها، وأضعف روح الانتقاء والوحدة الوطنية – المجتمعية، واستئثار وحفز تصدر الهويات والانتماءات التقليدية القديمة، ومهد البيئة الملائمة الحاضنة والمفرضة للجهل والتطرف والعنف والإرهاب. (مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)

أمام دول مجلس التعاون الخليجي فرصة تاريخية وعليها الاستفادة منها وتوظيفها إلى حد متاح، مما يتطلب مواجهة التحديات الداخلية والاستحقاقات الوطنية المؤجلة، بأساليب ومناهج عمل جديدة تتسم بالصراحة والشفافية، وتتجاوز سياسة التجاهل أو ردود الفعل الآتية وتدوير وترحيل المشكلات والأزمات التي تواجهها على رغم أهميتها وراهنيتها، وارتباطها بمصالح وأمن واستقرار دولها، وتطلعات وآمال ومستقبل شعوبها.

من المهم استيعاب أبعاد هذه التحديات من خلال صياغة إستراتيجية شاملة (وتحديد آليات تنفيذها وتوقيتها) على صعيد كل دولة وفي الإطار الخليجي العام، وتغطي الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية والأمنية، وتأخذ بعين الاعتبار نقاط القوة، ونقاط الضعف، الإنجازات التي تحققت، والإخفاقات إن وجدت، والتعامل معها بروح وفكر جماعي واستشرافي للمستقبل، ومواجهتها بشجاعة ووضوح، وهذا لن يتأتى إلا من خلال سياسة تعتمد على الذات (مقررات وموارد) وتفعيل الإمكانات المتاحة كافة، وحشد القوى الفاعلة (الدولة والمجتمع) في مواجهة العراقيل والمعوقات القائمة أمام النخب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، واحترام استقلاليتها والتأكيد على دور وحق شعوب المنطقة في المشاركة بصنع القرار. نشير هنا إلى التآكل المستمر لمكانة ودور الدولة بشكل عام، ومن بينها الدولة الخليجية (الراعية – الأبوية) الذي تحقق في السابق بسبب قلة السكان ووفرة الموارد المالية الضخمة التي في حوزتها والناجمة عن الطابع الريعي للاقتصاديات الخليجية المتأتى من ارتفاع أسعار النفط منذ العام 1973 والتي مكنت الدولة من الاستقلالية (الاقتصادية والأمنية والبشرية) شبه الكاملة إزاء المجتمع، والتحكم والتأثير على مصادر التطور

الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي، من خلال أوجه الصرف والإنفاق العالي والشكلي من قبل الدولة، والمقترن غالباً بالفساد المالي والإداري.

يشخص ذلك بمثابة تقاسم وظيفي بين الدول الراعية (الأبوية) التي تمتلك مفاتيح التحكم والضبط ووسائل الترغيب عن طريق الإنفاق على الخدمات والتوظيف والتنفيع والهبات وبين المجتمع المتكل على الدولة في جميع احتياجاته الأساسية بما في ذلك تحديد أنماط معيشته وسلوكه وتفكيره، ورسم حاضره ومستقبله من جهة أخرى. (أبو جاموس، 2006، ص ص 33– 38)

يشهد العالم العربي ومن ضمنه بلدان مجلس التعاون الخليجي تبايناً وتفاوتاً ملحوظاً على صعيد إقامة وترسيخ دولة القانون والمؤسسات (دولة كل المواطنين المتساوين في الحقوق والواجبات) التي تتضمن الفصل بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية. واعتماد آليات الانتخاب للمجالس التشريعية والمحلية والبلدية، والإقرار القانوني للحريات العامة الأساسية وممارستها. ومع أن بعض الخطوات والإجراءات المحدودة والمتيسرة قد تحققت على هذا الصعيد في بعض البلدان العربية ومن ضمنها دول المجلس إلا أن الصور العامة غير زاهية على الإطلاق.

صحيح أن مفردتي التغيير والإصلاح أصبحتا من أكثر المفردات تداولا على صعيد القادة والحكومات، والنخب السياسية والاقتصادية والثقافية (الموالاة والمعارضة) ومنظمات ومؤسسات المجتمع المدني غير أن غالبية الدول العربية ومن بينها دول مجلس التعاون الخليجي، لا تزال تراوح مكانها على هذا الصعيد مع أنها اتخذت بعض الخطوات الجزئية والمحدودة وغالباً من باب الاضطرار، وليس خياراً داخلياً، وذلك تحت وطأة الضغط الخارجية (الغربية والأمريكية تحديداً) ومجاراة للتغيرات العاصفة في البيئة الدولية وقبل كل شيء تحت وقع الحراك وانتفاضات ثورات الربيع العربي غير المسبوقة.

وفي هذا الإجار فإن المنطقة العربية إلى ما قبل اندلاع الثورات والانتفاضات في مطلع العام الجاري والتي لا تزلا تأثيراتها وتداعياتها ممتدة في عموم العالم العربي،

كانت تعتبر من المناطق الأخيرة والقليلة في العالم التي لا تزل ممانعة وعصية إزاء متطلبات التغير والإصلاحات الديمقراطية، أو ما يطلق عليها الموجة الثالثة للديمقراطية التي اكتسحت ما تبقى من نظم ديكتاتورية وشمولية في جنوب أوروبا (اليونان وإسبانيا والبرتغال) ونضيف إليها تركيا بحكم موقعها الأوروبي وعضويتها في حلف شمال الأطلسي وذلك منذ السبعينات وحتى بداية الثمانينات من القرن المنصرم، ثم انتقلت هذه الموجه إلى أمريكيا الجنوبية وشرق أوروبا وامتدت لتشعل معظم دول جنوب شرق آسيا والدول الإفريقية منذ النصف الثاني للثمانينات إلى منتصف التسعينات من القرن العشرين. الاستثناء الوحيد هنا كانت المنطقة العربية.

ونشير هنا إلى ثلاثة عوامل معيقة أمام التطور الديمقراطي في العالم العربي قبل الثورات العربية، العامل الأول: أن النظم العربية ظلت تحتكر وتتحكم في المفاصل الأساسية للسلطة والثورة والقوة بحيث أصبحت السمة السائدة، ما بات يعرف (التأبيد والتوريث) ليس على الصعيد الدول (الملكية) المتعارف عليها، بل شملت النظم الجمهورية التي تشكلت في الغالب عن طريق انقلابات، واستطاعت الجماعات البيروقراطية ومراكز القوى المتنفذة منها من شخصنة ومصادرة الدولة والمجتمع (مقدرات وموارد) وتهميشها، وتحويلها من خلال أنظمة الحكم الشمولية / الاستبدادية إلى ملكية شخصية يجري توارثها من خلال " الزعيم الأوحد، والقائد الضرورة وحكم العائلة "، ومعهم الدائرة الضيقة من المنتفعين.

العامل الثاني: يتعلق بالضعف الهيكلي للمجتمعات المدنية العربية وتدني مستوى تطورها الحضاري والاقتصادي والاجتماعي، والعائد إلى أسباب سياسية في المقام الأول وتتحمل تبعاتها قبل كل شيء الأنظمة الحاكمة، ودون إغفال العوامل التاريخية والاجتماعية والثقافية التي رسخت أنساق فكرية ماضوية، وبنى اجتماعية أبوية متخلفة، سمحت بتسلط وهيمنة وتغول الاستبداد.

العامل الثالث: علاقة التبعية والإلحاق على مدى عقود بالولايات المتحدة الأمريكية والغرب عموماً، حيث سيطرت أنظمة استبدادية وخانعة للغرب مثلت معبراً وأرضـية

مواتية لفرض مصالحه المتمثلة في النفط والأسواق وصفقات السلاح، إلى جانب دعـم وحماية إسرائيل وعدوانيتها، واستمرار احتلالهـا للأراضـي الفلـسطينية والعربيـة. (الكيلاني، 2006، من ص 124 – 127)

4.5 ما بعد الثورات العربية

يأتي بروز دور مجلس التعاون الخليجي في وسط ظروف داخلية واقليمية ودولية غاية في الأهمية والتشابك في الأحداث لا يمكن عزلها عن محيطها الدولي والإقليمي.

فعلى المستوى الداخلي: لم تعد دول مجلس التعاون التأثر الشديد بأجواء رياح الثورات عدا البحرين والتي بدأتها تونس ومن ثم مصر ثم امتدت إلى بقية النظم العربية، وإذا كانت ثورات بعض الدول العربية لم تنته أثرها، إلا أن طريقة استجابة النظم العربية الخليجية مع مطالب المحتجين عصمتها من تعرض أنظمتها للإنهيار مثلما حدث في مصر وتونس ويحدث حالياً في سوريا واليمن وليبيا، وتمثلت الاستجابة الخليجية للمطالب في مستويين مهمين الأول: اجتماعي – اقتصادي جاء في شكل زيادة لرواتب جميع المواطنين بالدولة، والاهتمام الفعلي بالفئات المهمشة من أبناء الوطن وتكوين هياكل مؤسسية تعبر عن مطالبه. اما على المستوى الثاني فجاء محملا بالإصلاحات السياسية التي يشهدها المواطن والتي أفسحت الباب أمام مساءلة المواطن للمسؤولين مهما كانت درجاتهم الوظيفية.

وعلى المستوى الإقليمي، فقد هبت رياح التغيير والديمقراطية على معظم الدول العربية فكان لا بد لدول مجلس التعاون الخليجي أن تساير تلك التطورات من حولها، فجاء ترحيب قادة دول المجلس بانضمام كل من الأردن والمغرب إلى عضويته، الأمر الذي أثار الكثير من علامات التعجب والاستفهام ليس فقط لدى مواطني دول مجلس التعاون، بل لدى المحللين والمراقبين على المستوى العالم، بشأن أسباب تلك الخطوة وتداعياتها ودلالاتها والنتائج المترتبة عليها وعلى مستقبل مجلس التعاون كمؤسسة إقليمية في ظل التكتلات العالمية. أما على المستوى الدولي: فتأبى الإستراتيجية

الأمريكية الجديدة لمنطقة الشرق الأوسط في مقدمة التغيرات التي طرأت حديثاً على المنطقة بكل ما لها وما عليها، بعد سقوط فكرة أو إستراتيجية الشرق الأوسط الكبير عمليا حيث ظهرت أنظمة عربية جديدة خرجت من رحم الثورة، إذ تضع تلك الإستراتيجية الأمريكية الجديدة دول منطقة الشرق الأوسط وفي القلب منها دول مجلس التعاون الخليجي أمام تحديات جسيمة تتطلب منها ضرورة التكييف مع منظومة الأمن العالمي الجديد وخاصة بعد مقتل زعيم القاعدة أسامة بن لادن وتتسم السودان ورحيل قوات الاحتلال الأمريكية من العراق، علاوة على ذلك التحولات السياسية في سياق الربيع العربي في الوطن العربي وضرورة كيفية التوافق بين الأمن الإقليمي والأمن العالمي.

وإذا كان المجلس قد حقق بعض المنجزات الاقتصادية على اعتبار أن العوامل الاقتصادية كانت هي الهدف الرئيسي من إنشاء المجلس بحيث يصبح إطاراً لتجميع القدرات المالية الهائلة للدول الست بما يساعد على تعزيز تلك القدرات في مواجهة أي أخطار إلا أن المجلس لم ينجح أن يكون قوة إقليمية دفاعية لديها القدرة على التصدي للأخطار الخارجية، وبالتالي لا يزال هدف إنشاء قوة خليجية دفاعية موحدة موضوعاً ماثلاً أمام قادة دول المجلس، فضلاً عن التداعيات الأمنية التي رتبتها ظاهرة الإرهاب.

وتبدو أهمية هذا التحدي الأمني في ظل عدم قدرة دول مجلس التعاون الخليجي على وضع ترتيبات دفاعية خاصة بها، فمن الناحية الواقعية لا زالت هذه الدول تعتمد في إستراتيجيتها الأمنية على الاتفاقيات الأمنية الدفاعية الثنائية الموقعة مع الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، فضلاً عن بدء أربع دول خليجية وهي الكويت والإمارات وقطر والبحرين حواراً استراتيجي مع حلف الناتو وذلك ضمن مبادرة اسطنبول عام 2004 والتي أشارت إلى بند خاص بدول الخليج، وقد شهد هذا الحوار تطورات ملموسة حيث عقدت عدة جلسات ولقاءات بين الجانبين.

ويؤكد خبراء الشأن الخليجي أن مجلس التعاون الخليجي شأنه كشأن أي كيان إقليمي استطاع تحقيق إنجازات وواجه تحديات، ويعد هذا الأمر مقبولاً بالنظر إلى

طبيعة التطورات الإقليمية والدولية التي واجهها المجلس على مدى ثلاثين عاما. لكن طبيعة المرحلة الراهنة وما تفرزه من تحديات أمنية جديدة فضلاً عن التداخل الشديد بين الشأن الإقليمي ونظيره الدولي يتطلب كيان (خليجي) سمته الاندماج أو التكامل حتى يكون المجلس فاعلاً وجبهة خليجية موحدة للتعبير عن قضايا وهموم أبناءه وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى عدد من المتطلبات يأتي في مقدمتها: الحاجة إلى تطوير المجلس على الصعيد المؤسسي من خلال منح الأمانة العامة للمجلس الصلاحيات التي تمكنها من التنسيق بفاعلية بين أرادات دول المجلس وبلورة موقف موحد، فضلاً عن ضرورة منح الهيئة الاستشارية المزيد من الصلاحيات لإمكانية الاستفادة الحقيقية منها باعتبارها تجسيداً واقعي للبعد الشخصي في هيئات مجلس التعاون وهو ما يتطلب أيضاً آلية جديدة لتنفيذ قرارات وقوانين المجلس وفي هذا الصدد يمكن تشكيل لجنة حكماء لمراقبة تنفيذ القرارات بما يمنحها المزيد من القوة والديناميكية.

ثاني المتطلبات أنه يتعين على المجلس بلورة سياسة خارجية مشتركة إزاء بعض القضايا ولعل المدخل الصحيح في هذا الشأن هو تدعيم المصالح المشتركة بحيث تعطي قوة للموقف الخليجي وتجعله أكثر تأثيراً وفاعليه، وفي هذا الصدد أكد البعض على أن انتقال مركز الثقل الاقتصادي والثقافي العربي إلى منطقة الخليج يتطلب من دولة بلورة تعبير سياسي مؤطد واضع يعكس حقيقة موازين القوى في المنطقة وأحجام الأدوار بما لا يتيح مجالاً لفراغ سياسي تجير فيه قدرات وإمكانات دول مجلس التعاون لمصلحة أطراف إقليمية أخرى لا تتفق بالضرورة ومصالح الدول الخليجية.

ثالث المتطلبات هو ضرورة حث المجلس دولة على التكيف مع متطلبات الواقع الدولي الراهن وذلك وفق خصوصية خليجية، ومن ذلك المضي في مسيرة الإصلاح السياسي وتدعم حقوق الإنسان وتعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني، وتعظيم دور المنظمات الشعبية الخليجية كما يتعين على المجلس إزالة التناقض بين متطلبات الاندماج والتعاون وضرورات السيادة الوطنية، ومن تلك المتطلبات التنازع عن بعض مظاهر السيادة.

أما رابع المتطلبات اللازمة للنهوض بمستقبل مجلس التعاون وهو أن يكون المدخل الصحيح للتكامل بين دول مجلس التعاون متمثلاً في المزيد من تشابك المصالح وذلك من خلال الاهتمام بالمشروعات المشتركة وبخاصة في قطاعي السياحة والاتصالات، إذ تشير التقارير إلى أمكانية زيادة عدد السائحين غلى دول المجلس لنحو 200 مليون سائح، وبالتالي هناك حاجة لتنشيط المؤسسات المنوط بها تنفيذ مثل هذه المشروعات، فضلاً عن حاجة المجلس لآلية موحدة في إطار تعامله مع التكتلات الاقتصادية الدولية. (مركز الدراسات العربية، 2011، من ص 60- 66)

ويتمثل خامس المتطلبات في ضروري بلورة صيغة أمنية ذاتية تقوم بدورها كقوة موازنة في المنطقة، ومن ثم يتحقق الاستقرار، فوفق أدبيات العلاقات الدولية فإن متطلبات الاستقرار تتطلب وجود ثلاث قوى الأولى ضاغطة والثانية مناوئه تتمثل في الدور الإيراني والأمن الإقليمي لمجلس التعاون الخليجي والثالثة موازنة يتعين أن تكون، إلا أنه يلاحظ حتى الآن بل أن لتك الرؤية لا تتسم بالثبات، وإنما تتغير من مرحلة لأخرى، وبالتالي فإن هناك حاجة للاتفاق على مصادر تهديد الأمن الخليجي وبلورة رؤية موحدة للتصدي لها.

سادس المتطلبات يتمثل في التفكير بشأن إمكانية إنشاء برلمان خليجي موحد وذلك لتفعيل البعد الشعبي في المجلس بما يجعله أكثر تعبيراً عن طموحات أبنائه، ولعل في تجربة البرلمان العربي الموحد والبرلمان الإفريقي خير نموذج لإمكانية إنشاء برلمانات لتجمعات إقليمية يكون لها دور فعال تجاه شعوبها. ويتفق المراقبون أن الرأي العام الخليجي لا بد من وصفه في الاعتبار عند توسيع مظلة مجلس التعاون لتشمل الأردن والمغرب وبالتالي لا بد أيضا من حصول مشاورات مع الهيئات الممثلة للشؤون الخليجية وهي البرلمانات في الدول.

ومن المؤكد أن العمل المـشترك والتنـسيق والتعـاون والـصيغ الفيدراليـة أو الكونفيدرالية إنما هو نتاج رغبة شعبية وإرادة شعبية لمواطني الخليج تعبر عنها النخب الممثلة لهذه الإرادة.

5.5 رؤية استشرافية

التمدد الإقليمي لدور مجلس التعاون الخليجي

يمثل صعود مجلس التعاون الخليجي أبرز مستجد إقليمي كشفت عنه الثورات العربية، فبينما كان المجلس ناشطاً في ركن من النظام العربي في منطقة الخليج، ويعكس نجاحاً لتجربة تعاون عربي فرعي، وحيدة وبينما ظل معنياً بالأساس بتطورات علاقاته البينية، وبمستجدات علاقات دولة مع كل من العراق وإيران أصبح مع الثورات في قلب المشهد العربي، وتخطي مواقفه وبيانات اجتماعية – على مستوى ألقمه أو على مستوى الوزاري – بأكبر قدر من الاهتمام والمتابعة، ويكاد يرسخ القناعة بأنه يرث النظام العربي الذي تمركز حول جامعة الدول العربية لعقود، ويهدد باقتلاعه من مكانه الرسمي بالقاهرة، ويكاد مركز الثقل العربي ينتقل سياسيا وجغرافيا إلى الخليج، بعدما انتقل اقتصادياً وإعلاميا منذ سنوات.

لقد أكد ذلك كله نجاح المجلس في جعل نفسه همزة وصل بين مفاصل عمليات التغيير العربية الراهنة، عبر سلسلة من المبادرات الإستراتيجية في الإقليم، وإعطاء الإحساس بأنه النظام الفرعي الوحيد الذي لا تزال وحداته السياسية تتحكم مفاصل التغيير في الداخل، ولم تخرج الأمور من يدها بعد، بينما خرجت من يد الأنظمة العربية جميعا أو في سبيلها للخروج، إنه المنظومة العربية الوحيدة التي لا تزلا دولها تؤدي وجودها الحقيقي كدول لديها القدرة على طرح المبادرات، بعدما أكد واقع الحال اهتراء الدولة العربية، التي عجزت عن الحركة، ووقعت صرعى للثروات، لقد تزعمت أنظمة دول المجلس موجة ثورات مضادة استبقت الثورات الأصلية وكبحت أفكار الثورة في العقول قبل أن تنزل إلى أرض الواقع، لذلك لم يكن غريباً أن يكون الصمود الخليجي إقليميا، هو المشهد الطاغي على كل موقف التوجس – والعداء أحياناً – أنها الوحيدة التي تحركت بكفاءة وفعالية عند الخطر.

أهداف الدور:

إذا اقتصرنا على تقييم خطوات مجلس التعاون الخليجي من منظور تحقيق الأهداف الخاصة بحماية الأنظمة وتفادي موجة الثورات، عبر خيارات وبدائل عقلانية، وليس من المنظور الأخلاقي القيمي أو الإصلاحي الديمقراطي، فسنجد أن التحليلات بشأن التوسع والصعود الإقليمي لمجلس التعاون الخليجي تراوحت بين ثلاثة أهداف:

أولا: الهدف الاحلالي : الذي أرجع التحركات النشطة لدول المجلس إلى أن هذه الدول استشعرت تراجع الدور الإقليمي لمصر اثر ثورة 25 يناير2011، التي توقعت أن تفرض على القاهرة فترة من التركيز في الداخل، ومن ثم سعت دول المجلس إلى تعبئة الفراغ السياسي والأمني العربي مع غياب مصر المؤقت، حيث كان على المجموعة الخليجية القيام بمسؤولياتها القومية. ولعل ذلك، كان احتلال دول المجلس قاب التفاعلات العربية بهدف التعويض عن غياب الدور المصري والإحلال محله، فلا يمكن لدول المجلس – وخصوصاً السعودية أن تنسى ما فرضته ثورة 23 يوليو 1952 من أثر في الواقع العربي في الخمسينيات والستينيات – حين قسم عبد الناصر العالم العربي إلى أنظمة محافظة " رجعية " وأخرى " راديكاليه " وتوجهت الثنتان مباشرة في اليمن، ومن ثم تدرك أن كل ثورة لها انعكاساتها التي قد تمتد لسنين، وقد توقفت فتره من القلق القادم من القاهرة أثر الثورة. وضمن هذا الإطار ايضاً، ربما استشعرت دول المجلس احتمال تعرض علاقاتها مع الحليف الأمريكي لبعض الاضطراب، اثر ما بدا من تشجيع واشنطن للثورات العربية، وموقفها " الملتبس " ازاء اضطرابات البحرين.

ثانيا: الهدف الاستباقي: الذي أحال الصعود الإقليمي لمجلس التعاون الخليجي إلى مسمى من جانب دولة لتحرك الدفاعي والأمني الهادف إلى تسييج المجلس عبر بناء سور واق يحول دون سقوط أي من أنظمته، ومن ثم ينظر إلى تحركاتها في سياق ذلك الهدف كرد فعل محسوب بهدف أمني ودفاعي

بالأساس – لقد تحركت دول المجلس وهي تسابق الزمن عبر مبادرات اتسمت بالديناميكية والحيوية وفرضت حضورها على الساحة بحد مكنها من السيطرة على المشهد الداخلي، بينما كانت الأنظمة العربية الأخرى تتهاوى على وقع ضربات الثورات الشعبية، والعجز عن طرح مبادرة أو اغتنام أي فرصة، ويكفي الإشارة مثلاً إلى قرار دول المجلس إلى تدخل دولي في ليبيت، وإدارتها بكفاءة عاليه توازنات محسوبة في اليمن، بما يحقق مصالحا، وقرار المجلس تدخل قوات درع الجزيرة في البحرين، وأخيرا قرار توسيع عضوية مجلس التعاون لتشمل كلا من الأردن والمغرب.

ثالثا: الهدف الإغراقي: وطبقاً له، يمكننا عزو الاندفاعية الخليجية في الواقع العربي إلى معركة الصراع والتنافس على قلب وقل المواطن الخليجي، في سعي لإجهاد عقلية الثورة من خلال سلسلة مبادرات جريئة على الجبهات الخارجية، تشتت طاقة الثورة في الداخل لقد أرهقت مبادرات المجلس السريعة المواطن الخليجي بحد ربما اختطف الأضواء من مشهد الثورات ليس فقط بالإمكان تفاديها، بل بصعوبة وانهي الاستسلام الرسمي لها. حيث أشهرت التفاعلات النشطة لدول المجلس بأن الثورات ليس فقط بالإمكان تفاديها، بل بصعوبة نجاحها على الأقل في الأمد القصير. وربما كان ذلك هو المستهدف الأول من وراء عملية التنشيط التي مارستها دول الخليج، ويمكن تصور المنطق الخليجي بأنه إذا ترك الفراغ للثورات لتختطف المواطن، فإنها لا محالة واقعة في الخليج، ومن ثم كان التفكير في إبعاد المواطن عن متابعة مشهد الثورات، عبر سلسلة مبادرات، تنتهي بإجهاض أحلام الثورة التي تراود البعض من مواطني دول المجلس، وإعادة المواطن إلى التفكير العقلاني والمنطق الاستثنائي للخليج. وفي الحقيقة فقد مكنت المبادرات السريعة لدول المجلس من تجاوز الفترة الأصعب الخاصة بتبديد القناعات الشعبية بقيمة الثورة، على الأقل في دولة القلب في الجزيرة (المملكة العربية السعودية). وهكذا، قبل

أن يحصر المواطن الخليجي تركيزه في مربع الداخل، فاجأته أنظمته بالتحرك في دوائر أوسع أفقدته القدرة على التفكير في الوضع الداخلي.

ومهما يكن من تفسير الحالة الصعود الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي، فإنه ليس منقطع الصلة بحقبة ما قبل الثورات العربية، التي برزت فيها منطقة الخليج، باعتبارها بؤرة ثقل النظام العربي ويكفي الإشارة هنا إلى المبادرات السعودية والقطرية في الشؤون العربية على امتداد السنوات الماضية ومع ذلك، فإن الهدف الأساسي لخطوات المجلس الراهنة – وفي حقبة ما بعد الثورات العربية – داخلي بالأساس فحتى لو كانت دول المجلس تهدف إلى توجيه وسائل إقليمية أو دولية، فإن جميعها يتركز حول التعامل مع ردات فعل الثورات العربية داخلياً – إن ذكاء دول المجلس في أنها كرست كل تحركاتها لهدف حماية الأنظمة، فكان قلب استراتيجياتها محدد الهدف، برغم تعدد السياسات والتكتيكات. ولأجل نجاح الإستراتيجية الموجهة بالهدف، وظفت كل الأطر الإقليمية المحيطة مستفيدة من قوة الضغط التي بحوزتها، وهكذا، فإن الخطوة التي استهدفت دول المجلس منها دفع الأخطار، لم تنته فقط إلى تحقيق الهدف، وإنما أيضاً إلى تعظيم المكانة الإقليمية، على نحو مثل رصيداً إضافياً لها في دفع الأخطار.

رؤية الثورات:

يتجلى التعامل الخليجي مع الثورات العربية فيما بدا أشبه بتقسيم استراتيجي للواقع العربي، في ظل الثورات، إلى بؤر متعددة. إن المبدأ العام أنه إذا خيرت دول المجلس بين الثورة في أي بلد عربي وعدم الثورة، فإنها لا محالة تفضل الخيار الأخير، وترفض الإطاحة بأي نظام عربي عبر فعل ثوري مهما يكن من طبيعة النظام الحاكم في ظل البلاد، وحتى لو كانت تعاديه. ولكن بحكم الواقع الجديد بما أن دول المجلس تعاملت مع مناطق الثورات العربية قطعة قطعة، من خلال خريطة مجزأة تتضمن تقسيماً استراتيجياً واضحاً على النحو التالي:

1. مركز الثورات: ويشمل كلا من مصر وتونس. كان الهدف الخليجي في كلتا الدولتين متمثلاً في تجنب تعريض هيبة الحاكم في البلدين – وخصوصاً في

مصر – لأي ضرر أو اهانة، خشية استنساخ نموذج إهانة الرؤساء، بما يحمله من اسقاطات سياسية في الداخل الخليجي، ولذلك، لم يكن غريباً أن تستضيف السعودية الرئيس (بن علي) أو أن تعرض خمس من دول الخليج استضافة الرئيس مبارك لديها، في ظل عنفوان الثورة في مصر " في مركز الثورات "، حرصت دول المجلس على تجنيب نفسها أثر الثورة، من خلال الإستفادة من جوانب الفشل التي وقع فيها النظامان عبر تطوير ردود فعل سريعة وجريئة، من خلال سلسلة مبادرات في الداخل تزلزل العقول والقلوب، تمكن من افساح مساحه من التفكير للمواطن الخليجي في مشاهد الاضطراب الداخلية التي لا يتصور حجمه في دول المجلس. فيما لو وقعت بها الثورة – على خلفية تركيباتها الاجتماعية المشكلة من " موازييك " سكاني قبلي وطائفي ووافد. وفي الوقت نفسه عملت على دعم النظام الجديد الذي أفرزته الثورات، بهدف مسح موقفها المساند للنظام السابق، وبناء جسور مع الواقع الجديد. هنا، تحركت دول المجلس ببرجماتية عالية، أكدت قدرتها على كسب التحالف، لقد تمكنت ألسعوديه بسرعة من محو حقيقة تأييدها لنظام مبارك، عبر إعلان دعمها المالي لمصر الثورة. ساعد على ذلك ما يتوافر للمملكة من رصيد شعبي مهم في مصر، واستعداد المواطن المصري لتفهم موقف السعودية، في ضوء سلسلة مواقفها المميزة في السابق.

2. ثورة ليبيا: لا تمتلك دول المجلس رصيداً ايجابياً مع النظام الليبي، وقد ظلت خلافات السعودية مع نظام القذافي في السنوات الأخيرة، كان أبرز معالمها الكشف عن مؤامرة النظام الليبي لإغتيال خادم الحرمين الشريفين الملك عبد ا بن عبد العزيز، ومن ثم ليس لدى دول المجلس أي مصلحة في بقاء نظام القذافي، لذلك، عبر التحرك الخليجي إزاء ثورة ليبيا منذ استنساخ اهانة الحاكم المصري، مختلفة تماماً عن حالة القذافي، الذي لم يبد أن أي دولة خليجية عرضت استضافته، كما بدا أن دول المجلس رأت أن يسقط القذافي أو ازاحته

باسلوب غير أخلاقي – مسألة لا تمت لها بصلة ولم تكتف دول المجلس بتعبئة التحرك الدولي لفرض منطقة حظر تجول جوي في ليبيا، بل فعلت أيضاً هذا الطلب في الجامعة العربية، ولم تسعى لمنع أحدى دولها (قطر) حين أرسلت طائراتها للإسهام في حملة الناتو على الجماهيرية هكذا، وجدت دول المجلس نفسه: بحكم الضرورة. مضطرة إلى تأييد عملية الإطاحة بالزعيم الليبي، وربما ينطوي تأييدها لذاك أيضاً على مسعى لحرف الثورات العربية عن أن تكون شعبية خالصة، وربطها بالفعل الخارجي، مما لا يصب في مصلحة التغيير الشعب بفعل الثورات في الخليج.

3. ثورة سوريا: على الرغم من تحالفات سوريا الإقليمية، ومع غيران تحديداً، لا ترضى دول المجلس ولم تعتبر بشكل عام عن رغبتها – في روية سقوط النظام السوري. أن بقاء نظام بشار الأسد مكاف لدول المجلس على المستوى التكتيكي، لكن سقوطه بالثورة يتضمن تداعيات إستراتيجية على أنظمة الحكم، تماثل سقوط نظام مبارك كلتا الحالتين تكرس نجاح الفعل الشعبي، وهو ما يا يمكن أن تستغله دول المجلس، لذاك تعاملات إزاء ثورة سوريا بشكل ملتبس، فليس هناك ردود فعل خليجية على ما يجابهه نظام دمشق في الداخل إلا ما ندر، وبشكل مزدوج الرسالة بين النظام والشعب، ويبدو أن الموقف الخليجي من النظام السوري بتطوير طبقا لتطور موازيين القوى بين النظام والثروة.إن الخسارة الإستراتيجية التي يمكن أن تلحق بدول المجلس من سقوط النظام السوري بالثورة الشعبية تعوق اي خسارة ناتجة بقائه و بقاء علاماته مع إيران. وربما تكون الرغبة في بقاء النظام السوري اكبر ما يجمع دول المجلس بإيران. ولكن بينما تصرح إيران بدعم النظام في دمشق، لا تستطيع دول المجلس فعل شيء، ولا شك في إن موقف دول المجلس في ذلك محكوم بعدم الرغبة في عقد المقارنة بين موقفها من النظام الليبي وموقفها من النظام السوري، رغم أوجه الشبه بين الحالتين، ومن ثم، يبدو أن دول المجلس قررت أن تترك النظام السوري لذاته) فإما أن

يكسب معركته الداخلية فيضيف إلى رصد كبح الثورات العربية، أو يسقط بتكاليف داخلية كبرى تزيد من سمك السور الواقي الذي تسعى لبنائه هذه الثورة الشعبية في الخليج.

4. ثورة اليمن: عملت دول المجلس على الإمساك بورقة المبادرة بين النظام اليمني والثورة منذ اليوم الأول لها، وذلك لحكم الرابطة التاريخية والسياسية والجغرافية، وبحكم كون اليمن – على نحو ما جرى التعارف عليه – حضرة الجزيرة العربية، ومن شأن أي اضطراب أو قلق فيه أن ينتقل إلى دول المجلس، أو على الأقل يترك تداعياته، الخطيرة عليها، كان إخلاء المسرح السياسي لمجلس التعاون في اليمن من الأمور التى جرى التوافق عليه – فيما يبدو – مع القوى الكبرى، التي سمحت لدول المجلس بتسجيل نقاط ايجابية باطالة الفعل الثوري وتبطئته، والإستفادة لأقصى مدى من الحالة اليمنية في تأكيد استقرار شرعيتها في الداخل، وفي الإمساك بشبكة التفاعلات اليمنية الداخلية على نحو يضمن حفظ التوازنات في أي تغيير مقبل، ولا يؤدي إلى تغييرات دراماتيكية تحدث اضطرابات بالجوار الخليجي، ويبدو أن تكتيكات المناورة من جانب الرئيس علي صالح، بشأن مبادرة مجلس التعاون في اليمن، لاقت قبولاً ورضى خليجيين غير معلنين، حيث استنفدت أشهراً مكنت من استهلاك طاقة الثورات بالخليج، ويبدو أن وتيرة وإيقاع التقدم في المبادرة الخليجية بشأن اليمن كان يتم الإمساك بهما جيداً من قبل دول المجلس. وربما يمكن تصور مصلحتها في إطالة التفاوض حول المبادرة لأقصى مدى ممكن، وعدم ظهور الرئيس علي صالح بموقف الخائف الذي يتنحى ويترك السلطة بسرعة وبشكل غير لائق. كان الهدف العمل على خروجه بأقصى قدر من الخسارة، بعد تمتين الواقع اليمني لما بعد اختفائه، وبقاء التحالفات اليمنية كمصداق عن الخليج لأطول فترة، وإنهاك مطالب الثوار، وإظهار أن أي معركة ثورة في الخليج ستكون لها مشكلاتها الهائلة ولن تتم بسهولة، وربما يحقق

الخروج "اللاتوافقي" للرئيس علي صالح – بالشكل الذي جرى به – أهدافاً كثيرة لدول المجلس. (مركز الدراسات الإستراتيجية، 2011، من ص 20 – 28)

5. ثورات الخليج: شهدت البحرين وسلطنة عمان على وجه الخصوص، اشكالاً احتجاجية وبؤراً ثورية في قلب مجلس التعاون الخليجي. وفيما يتعلق برقعة دول المجلس، فإن القرار الخليجي بدى قوياً في استحالة السماح بسقوط أي من الأنظمة، واعتبار سقوط أحدها مقدمة لسقوطها جميعا. إن الأنظمة الخليجية تدرك جيداً مدى الصلة الوثيقة بينها كأسر حاكمه متماثلة من ناحية بنيان الحكم والسلطة وطبيعتها، ومتقاربة من الناحية الفعلية من خلال التشابكات الأسرية والامتدادات العائلية والقبلية، والترابط بعلاقات المصاهرة، ومن ثم تقف بالمرصاد دون السماح لأي تغيير ثوري أو ثورة شعبية، ويرتفع ذلك إلى مرتبة القرار الموحد وهو ما بدا من سلوكها تجاه اضطرابات البحرين، وإرسالها قوات درع الجزيرة التي ساعدت على كبحها، واعادة حالة الهدوء والاستقرار مجدداً. كما بدت رغبة خليجية في توسيع دائرة " حزام الاستعالة " من خلال قرار القمة التشاورية ال.13 في الرياض في 15 مايو بقبول مملكتي الأردن والمغرب الى المجلس، وهو ما يعني توسيع " حزام الاستحالة " ليشمل كل الممالك الوراثية في العالم العربي. وعلى الرغم مما أثاره القرار من ردود أفعال داخلية وإقليميه متفاوتة فإنه عكس تحديد وصياغة رؤية من جانب دول المجلس، بما مثّل أول رد فعل إقليمي يعادل المكافيء الاستراتيجي لحدث الثورات العربية على الصعيد الخليجي.

قرار التوسع:

من بين كل القرارات التي اتخذها مجلس التعاون الخليجي، عقب موجة الثورات – وربما منذ نشأة المجلس – يقف قرار قبول الانضمام وعضوية مملكتي الأردن والمغرب كأحد أبرز القرارات ويدل على ذلك ليس فقط حجم ردود الأفعال على القرار، والتي لم تتوقف منذ صدوره، وإن أيضا حجم ما يطرحه من فرص ومكاسب، أو تهديدات وأخطار.

لقد تباينت ردود الفعل على القرار من جانب النخب الخليجية، ولم يكن غريباً أن يصل الخلاف في الآراء إلى حد الصراع، وأحياناً الاتهامات بالعنصرية والتجريح بالشتائم بين مثقفين خليجيين / فهل كان قرار المجلس متسرعاً ومضطرباً، أم عكس قدرة دوله على الإمساك بتقاليد الأمور ؟

حتى الآن لم تتضح أبعاد القرار وأسرار صناعته وإتخاذه، ودوافع الأنظمة الخليجية وراءه، رغم تبعاته الهائلة التي لا يمكن تصور أنها كانت غائبة عن فكر الأنظمة الخليجية. وعلى الرغم من بعض التفسيرات التي تحدثت عن " تحالف الملكيات " أو " حلف العروش "، أو نادي الملكيات السنية "، فإنه يصعب الكشف عما دار بفكر صناع القرار الخليجيين ودفعهم لاتخاذه. لقد أثار القرار ردود أفعال متباينة، الأقلية من مثقفي الخليج تحدثت عن مزاياه ورحبت به؟ بينما رفضته الأغلبية، أو انتقدته وتحفظت عليه، إما لطريقة إتخاذه على نحو مفاجيء دون إستفتاء المواطنين، أو أخذ آرائهم في الحسبان، في ظل حقبه يفترض أنها تعلي من شأن الشعوب والديمقراطية، (وفيما يبدو أن أغلبية المواطنين ترفضه)، أو لما يتوقع له من آثار اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية، أو لمدى تطابقه مع النظام الأساسي للمجلس.

لكن بغض النظر عن كل هذه الآراء، فإن صدور القرار لا يعني نجاح تطبيقه من الناحية الواقعي (فقد لا يكون حظه أفضل من حظ إعلان دمشق بين دول المجلس ومصر وسوريا سنة 1991، ولأنه حتى الآن لم يعرف مضمون القرار، وطبيعة العضوية التي سوف تمنح للدولتين، ومدى قدرة القيادات الخليجية على السير فيه، اذ تبلورت إعتراضات ومواقف رفض جادة بالداخل تهدد بالتطور الى ممارسات عنف.

وأخيراً، فإن الأخطر من كل ذلك ما أدخلته مملكتا المغرب والأردن من إصلاحات سياسية أخيراً تعتريهما من الملكيات الدستورية، فهل يمكن لدول مجلس التعاون – والسعودية تحديداً – أن تستوعب هذا التغيير ؟!

وبإختصار هناك محطات كثيرة يمكن للقرار أن يواجه فيها مصاعب جمة قبل تحققه، وأحد الإحتمالات أن يتعطل عند إحداها، قبل أن يصل لمحطة النهاية. ويؤيد ذلك

دول خليجية تحفظت على القرار، وهي سلطنة عمان وقطر والكويت. وأخذ في الحسبان أنه في بلد كالكويت مثلاً، يوجد مجلس الأمة الذي هدد بعض أعضائه بإسقاط القرار فيه، لذلك فإن التفكير في القرار (بترو) يدفع إلى تواضع التفاؤل بإحتمال وصوله إلى منتهاه، وما يمكن توقعه أن ينال أي تراجع لموجة الثورات الراهنة من الزخم الذي حظي به القرار، كما يمكن يتوقف القرار عند حدود بناء تحالف من نوعية خاصة بين السعودية والأردن والمغرب، يتضمن تمتين التحالف الدفاعي الأمني بين بيوت الحكم السعودي والهاشمي والعلوي لتكون معاً محوراً للدفاع عن الملكيات الوراثية، ويتضمن بالمقابل علاقة إقتصادية خاصة بين السعودية والمملكتين تشدهما إلى مستوى الآمان. وتفيد التقارير بأن الروابط الأمنية والدفاعية قائمة بالفعل بين دول الخليج وكل من المملكتين الأردنية والمغربية، وأن كلتيهما كانت قد أرسلت عناصر من قواتها الأمنية للخليج من عقود، ويتردد أن هناك خبرة مشتركة وإطمئناناً خليجياً لمؤسستين دفاعيتين وأمنيتين سنيتين مقابل ما تستشعره دول المجلس من خطر شيعي. (مركز الدراسات الدولية، 2012، ص 10)

6.5 صورة المتغيرات الإستراتيجية في ظل الربيع العربي

لا شك أن الحراك العربي الجاري في ظل الربيع العربي شكل نقطة تحول إستراتيجية فارقة، إذ وصفها وزير الدفاع الأمريكي السابق روز فيلد بأنها أكبر التحولات في المنطقة منذ سقوط الإمبراطورية العثمانية. فقد أثرت على البيئة الإستراتيجية للمنطقة بشكل كبير (هزه جيوستراتيجية ضخمة)، وهي ستطال في مفاعيلها البنية الإقليمية، لدرجة ربما ستغير في المكانة الجيوسياسيه للاعبين الإقليميين الأساسيين وطبيعة العلاقة بينهم، وبالتالي سترسم الإقليم بصورة مغايرة.

وفيما يلي صورة المتغيرات الإستراتيجية التي رافقت هذا التحول الكبير:

1- ضعف النفوذ الأمريكي لدرجة فقدان السيطرة، متمثلاً بعجز واشنطن عن حماية حلفائها في المنطقة بسبب هزائمها العسكرية وأزمتها المالية، بالإضافة إلى زيادة ضعف التابع الأوروبي الغارق في أزمته المالية.

2- أدى الحراك العربي إلى إنهيار قواعد اللعبة الإستراتيجية القديمة التي كان يلعب فيها قادة الدول مثل مصر ضابط الإيقاع في المنطقة- مستغلاً مكانة مصر الجيوستراتيجية- للحفاظ على المصالح الغربية والصهيونية. وتقدر أوساط صهيونية أن الحالة مع مصر حالياً إنخفضت من سلام بارد إلى موقف لإطلاق النار.

3- ينبيء الحراك العربي عن دور جديد للشعوب في تحديد المسار وتوجيه السياسات في المنطقة، وفي المستقبل لن يكون بمقدور الأنظمة أن تتفرد بالسياسات وتقهر شعوبها وتفرض الهيمنة الغربية عليهم.

4- تعقد البيئة الإستراتيجية حول دولة الإحتلال، إذ خسرت تل أبيب لاعبين إقليميين أساسيين كتركيا ومصر، وهي تعود الآن إلى المربع الأول حين نشأتها، اذ تحاول في الوقت الراهن الحفاظ على وجودها، بدلاً من البحث عن بناء دور إقليمي كما في الفترة التي أعقبت أوسلو.

5- تعاني دولة الإحتلال مما تسميه بنزع الشرعية عنها في الفضاء الغربي، وفي هذا المجال فقدت مفردات أساسية كانت تستند عليها في خطابها مع الغرب، فهي فقدت صورة الضحية، كما أنها لم تعد واحة الديمقراطية في الشرق الأوسط.

وفي المحصلة فهذه المعطيات الكبيرة الأثر ستعقّد البيئة الإستراتيجية من حول دولة الإحتلال ما يفرض عليها إعادة النظر في كافة قواعد السياسات السابقة على كافة الصعد الأمنية والعسكرية والسياسية.

وفي رسم الصورة الإستراتيجية فقد ذهب المعلق الصهيوني " أري شبيط " بعيداً حينما وصف أثر الثورات العربية على دولة الإحتلال ومصالح الغرب قائلاً " عندما تدفن الولايات المتحدة وأوروبا مبارك فإنها أيضاً تدفن الدول العظمى نفسها في ميدان

التحرير في القاهرة، وعليه فعصر الهيمنة الغربية سوف ينحصر. (السياسة الدولية، 2012، من ص 20 – 29)

قلما توجد مجموعة من الدول في العالم تتصف بصفات وخصائص مشتركة وعميقة كما هي الحال بالنسبة إلى دول الخليج العربية الست (دول مجلس التعاون الخليجي) التي قررت البدء بمشروعها الخاص للإندماج الإقليمي من خلال تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية في أيار، مايو 1981 هذه المجموعة من الدول الخليجية العربية، ليست دولاً متشابهه كل التشابه فحسب، بل هي متطابقة كل التطابق في أصولها وفروعها السياسية والإجتماعية والإقتصادية.

ولم يكن إنشاء مجلس التعاون الخليجي إلا إستجابة طبيعية من قادة الدول وزعمائها لمتغيرات العصر، التي لا سبيل لمواجهتها إلا بإقامة كيانات وتكتلات إقليمية، تجمعها قواسم، ومصالح مشتركة أيضاً، هذه التحديات ما بين سياسية وإقتصادية وعسكرية وأمنية.

لقد سعت الدراسة إلى الإجابة التساؤل المحوري التالي: ما هي المحددات، والعوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في تحديد طبيعة الدور الجديد لمجلس التعاون لدول الخليج العربية إقليمياً 2003 – 2012 ؟

وبعبارة أخرى، ما هي العوامل التي يمكن إعتبارها العوامل الرئيسية في هذا الإطار، وما إذا كانت العوامل الداخلية أم العوامل الخارجية مع ما تنطوي عليه كل مجموعة من هاتين المجموعتين من عوامل فرعية ؟

وفي محاولتها للإجابة على ذلك، إنطلقت الدراسة من فرضية أساسية مفادها:

" تعتبر العوامل الدولية والإقليمية من ضمن العوامل المختلفة المؤثرة في صنع السياسة الخارجية، العوامل الرئيسية في تحديد طبيعة هذه السياسة لدول مجلس التعاون الخليجي تجاه الدور الجديد في التعاطي مع الأزمات العربية وخاصةً ما يخص الربيع العربي.

وفي حدود الفترة الزمنية للدراسة (2003 – 2012) من خلال الأثر الذي تلعبه طبيعة مجلس التعاون الخليجي كتنظيم إقليمي فرعي والعوامل الداخلية والإقليمية والدولية.

حيث تم تحديد ماهية البيئة الإقليمية والعالمية للتنظيم الإقليمي الفرعي، ومحددات وسمات السياسة الخارجية للتنظيمات الإقليمية لبيان كيفية أثر هاتين البيئتين على السياسة الخارجية.

أظهر الربيع العربي حدود القوة الأمريكية في الشرق الأوسط – لم يعد لدى الولايات المتحدة الهيبة والموارد للهيمنة على شؤون الشرق الأوسط بالدرجة التي كانت لديها منذ الانسحاب البريطاني من شرقي قناة السويس في العام 1971. فلا الولايات المتحدة ولا أوروبا لديها الموارد المالية العظيمة الضرورية لتشكيل الفرص في بلدان الربيع العربي إلا بشكل هامشي. لابد وأن يأتي الاستثمار الهام والبارز من مكان آخر، تحديداً من دول الخليج والصين- بلدان لا تقاسم الغرب نفس مصالحه الاقتصادي، والزيادة العالمية لتمارسها جميعاً.

بشأن الإصلاح السياسي والاقتصادي، يبقى أن نرى ماذا ستكون عليه طبيعة الأنظمة السياسية بشأن الإصلاح السياسي والاقتصادي، يبقى أن نرى ماذا تتكون عليه طبيعة الأنظمة السياسية الديمقراطية التي تبرز عقب الانتخابات في تونس، مصر، ليبيا، واليمن. في كل الأحوال، هناك تطوران مؤكدان تقريباً ينبغي أخذهما في الاعتبار: الأول، أن الانتخابات ستعوض السلطة لأحزاب إسلامية، كما سبق وشاهدنا في تونس، مع انتصار حزب "النهضة" الإسلامي المعتدل.

ثانياً، من المرجح أن تؤدي الديمقراطية بالحكومات العربية إلى النهوض لتكون أكثر استقلالية عن النفوذ الأمريكي، إنما بإمكانها على المدى الطويل أيضاً، أن تؤدي إلى مجالات جديدة في المصالح والقيم المشتركة.

بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط، تبدو الفرص الحالية أسوأ مما كانت عليه من قبل. أشعل الربيع العربي شرارة المخاوف الإسرائيلية من أن تكون المنطقة

المستقرة نسبياً على مدى العقود الماضية العديدة قد تحولت ضدهم وتجد الحكومة الإسرائيلية نفسها أكثر عزلة من أي وقت مضى. لقد وجد الفلسطينيون طاقة جديدة، لكن من غير الواضح كيف يمكن لذلك أن يعمل في التقدم باتجاه تسوية تفاوضية مع إسرائيل بشأن الطاقة، كان السعوديون ومنتجون رئيسيون آخرون قادرين على التعويض عن الفوضى التي تسببت بها الأحداث الليبية. في كل الأحوال، وعلى المدى الطويل، يستلزم الطلب الماضي العالمي على الطاقة تطوير احتياطات الطاقة العراقية والإيرانية، ثاني وثالث أكبر احتياطي على الأرض.

بالنسبة للولايات المتحدة وفي حين تقدم الطاقة المجددة فرصة التقليل من الاعتماد على الصادرات النفطية، لا يزال الحديث يدور حول الوسيلة الأفضل لتوفير النفط، إن إلتزاماً أمريكياً قوياً بأمن الخليج سيبقى أمراً حيوياً لاستقرار سوق النفط في المستقبل المنظور.

في أمن الخليج، يظل الدور الأمريكي ذا شأن رئيسي برغم الاختلافات التي سببت توتراً في العلاقات مع السعوديين ودول خليجية أخرى حول الثورة في البحرين ومصر، فإن العوامل الموحدة –كالرغبة في الحفاظ على سوق النفط المنتظم ومصالح مشتركة تتعلق بإيران، اليمن وليبيا وسوريا- هي التي ستسود وتهيمن برغم ذلك.

بشأن الإرهاب حيث من مبدأ المفهوم العربي الإسلامي له بأنه عكس ما عرفوه الغرب بأنه دمار حيث تؤكد ثورات الربيع العربي على إفلاس فلسفة التطرف الإسلامي التي تقر الضعف على أنه الطريق والوحيد لتحقيق تغيرات مجتمعية – بالواقع، إن حركات الربيع العربي موجهة بنحو قيم عالمية شاملة تتجذر في المطالبة بالحصول على فرص العمل، والعدالة والكرامة وهي أمور بروحيتها غير بعيدة عن الحياة، الحرية، تحقيق السعادة (مركز دراسات الخليج العربي، 2012، ص6).

مع ذلك لا تزال الثورات تقدم الفرص للمتطرفين الإسلاميين لإحراز تقدم على الأرض، مثال على ذلك الوضع في اليمن. بالإجمال، قد يستهل الربيع العربي حقبة إعادة تنظيم وتشكيل الخطوط العريضة التي تبرز الآن فحسب، فالفرص المباشرة

الحالية تتعلق بـ: إستمرار حالة عدم الاستقرار في الوقت الذي تعمل فيه دول إقليمية على فرز وتسوية أوضاع حكمها واقتصادها وعلى إعادة تقديم علاقاتها مع دول الجوار وبلدان أخرى، وزيادة نفوذ بلدان لديها موارد لدعم سياستها، وإستمرار دور وأصبح للولايات المتحدة إنما مخفف.

العوامل الدافعة للثورات:

كان المسيرون لأحداث الربيع العربي، أولاً وقبل كل شيء الجماهير المتحركة بتمكين من التكنولوجيا وعنصر الشباب فيها، الدور الذي لعبه لجيش وقوى الأمن التابعة للنظام، وتدخل القوى الخارجية. فلسنوات خلت، أحبطت دول الخليج العربي حصول تطور في قيادة بديلة خارج أنظمتها الحاكمة.

وما حدث هو أن التكنولوجيا مكنت المواطنين من تحدي القوى الأمنية العقيمة، لم يعد أمام القادة الراسخين الوقت لتنظيم الجماهير، فقط التقنيون المحنكون الذين يملكون مهارات تنظيمية، إلى جانب وجنود تغطية إعلامية حية، كالجزيرة، أيمكنهم ذلك.إضافة لذلك، إن عمر القيادات الطويل في كل دول الربيع العربي لم يترك شكاً عمن كان مسؤولاً عن مأزق كل بلد. وكانت النتيجة ثورات من الشارع مع قيادات بديلة تجاهد للبروز وسط التظاهرات والمعارك. هذه الأسس النظرية راسخة جداً لدى جاك غولدستون، محمد حافظ، وتيد روبرت غير.

لقد بدأ الربيع العربي، من نواحي عديدة، في طهران، فالتظاهرات التي أعقبت الانتخابات في حزيران، 2009، مهدت الطريق للمظاهرات العربية، بالريادة في استخدام التكنولوجيا وشبكة التواصل الاجتماعي ووضع الأرضية لنشاط وفق مبادئ اللاعنف، وإن الأوضاع التي لا تزال منتشرة في مصر، تونس، البحرين، اليمن، ليبيا، سوريا، بالإضافة إلى غيران، تقع تقريباً ضمن هذه التصنيفات الأربعة.

مصر وتونس، الدور المحايد، إلى حد كبير، للجيش حرم الأنظمة من دور قمعي حيوي، كما لم يطلب متظاهرو المعارضة تدخلاً خارجياً أو يتلقوا مساعدة خارجية، في كلا الحالين، إن ضبط النفس المبدئي للجيش هو في جزء مراقبة دليل يثبت ميزة "القوة

الناعمة" وتأثير ناشئ من التدريب والمساعدات الأمريكية والغربية الأخرى الهامة على مدى عقود.

ليبيا والبحرين، حيث أثبت التدخل الخارجي أنه حاسم حتى الآن. ففي ليبيا، اشتعل التزام الناتو والقوات العربية بحماية المدنيين على رؤية واسعة لهذه المهمة وقدموا القوة العسكرية، والمساعدة التكنولوجية والتدريب ما سمح للمقاومة الليبية بالنجاح، كما أن الكلام الشديد اللهجة لمجلس الأمن الدولي ودعم الجامعة العربية ومجلس التعاون الخليجي قدماً الشرعية السياسية. أما في البحرين فقد تجلت قوة مجلس التعاون الخليجي بالدعم القوي للدولة. تحديداً من السعوديين لنظام آل خليفة، رغم أن عدد الجنود لم يتجاوز بضعة آلاف وكانوا منتشرين في مناطق نائية لحماية البنى التحتية.

سوريا وإيران، حيث الجيش والمؤسسات الأمنية دخلت المعركة إلى جانب النظام. لم يكن هناك من تدخل بارز دعماً للمعارضة، والنظامان من بين الأنظمة الأكثر تحصناً في الشرق الأوسط. إن عزل أي من النظامين مسألة في غاية الصعوبة ويعد، بحق، بإحداث تغيير في قواعد اللعبة إذا ما حدث ذلك.

اليمن، حيث الجيش فنقسم بعمق وحيث لم يكن هناك من تدخل أجنبي هام برغم المزاعم التي تدعي العكس. وقد وصف أحد باحثي "معهد الشرق الأوسط" اليمن بالدولة الغير قادرة على إدارة أزمتها لأن نموذج السيطرة المركزية الضعيفة يعود لقرون.والآن تتعقد هذه النماذج السياسية التاريخية بحيث أن البطالة الشديدة، ونسب الولادات المترفعة، وإمدادات المياه المنكمشة كلها أمور تدل على أن المجتمع ليس له القدرة على التعاطي مع الإصلاح أمر ممكن. إن استبدال الرئيس صالح بقيادة جديدة يمثل علامة لحقبة جديدة إلا أن الحلول غير واضحة. وبعد انتقال السلطة في يناير 2012 إلى نائب الرئيس اليمني قرروا الذهاب إلى انتخابات حرة في موعدها المقرر وأعلن الرئيس صالح بأنه لن يترشح مقابل عدم محاكمته وتم منحه حصانة من مجلس النواب مؤخراً في يناير 2012 ثم مغادرته للبلاد للعلاج في الولايات المتحدة الأمريكية في يناير 2012. (مركز دراسات الخليج العربي، 2012، ص4).

الخيوط المشتركة التي تربط بين كل هذه البلدان معروفة الصعوبات والتفاوت الاقتصادي، والشكاوى والمظالم السياسية غير المعالجة، وعمر الحكام الطويل الذين قاوموا التغيير الثوري وسعوا لجعل دولهم "جمهوريات وراثية" هذه الدوافع انتهجت الظروف التي قادت إلى أحداث العشرة أشهر الماضية: تطور النخب البديلة، جماهير متوفرة للتحرك.

النتائج الرئيسية

ومن خلال ما تقدم فإن الدراسة أظهرت النتائج التالية:

أولاً: أن المصلحة الوطنية هي محور السياسات الخارجية لأية دولة ونظراً إلا أن المصلحة الوطنية لأي دولة تتشكل بموجب محددات داخلية وخارجية فإن ذلك يعني أن للمصالح الوطنية لدول مجلس التعاون الخليجي في علاقاتها مع الدول العربية خصوصاً الدول العربية التي تأثرت في الثورات العربية (الربيع العربي) تختلف باختلاف الدولة. وترتيباً على ذلك فإنه لا توجد سياسة خارجية موحدة لدول مجلس التعاون الخليجية تجاه الدول العربية التي تأثرت برياح الربيع العربي.

ثانياً: أن أحد أهم خصائص المرحلة الراهنة والمستقبلية في النظام الدولي هو التكتل والاندماج وآلية موحدة للتعاطي إقليمياً مع الثورات العربية وما بعدها أي بعبارة أخرى التوجه نحو تكتل إقليمي مؤثر لعدم إفساح المجال لدخول المنطقة العربية في فوضى عارمة وهذا ما تدعو إليه الولايات المتحدة من إعادة رسم وهندسة المنطقة من خلال تشكيل منظمات إقليمية فرعية بما يتناسب مع مصلحتها.

ثالثاً: إن طبيعة مجلس التعاون الخليجي كتنظيم إقليمي لم يتجاوز حدود المنظمة الإقليمية، والتشاورية التي تجتمع قيادتها مرة كل عام للتشاور فيما يعني هذه القيادات ليس لديها القدرة على اتخاذ قرارات مصرية، فالقرارات تصدر بالإجماع وهو ما يعني أن كل دولة تملك حق الاعتراض "الفيتو" على أي قرار. ومع تباين السياسات والمصالح من الصعب الوصول إلى الإجماع في شأن مصيري، ولعل في استبعاد

المشروع العماني الداعي إلى إنشاء جيش خليجي عقب انتهاء حرب الخليج الثانية مما يوضح ذلك.

إلا أنه تم الموافقة أخيراً إلى إنشاء قوة عسكرية سميت "درع الجزيرة" كان له الأثر في الموافقة بالإجماع وذلك للتعاطي مع الظروف لحماية مجلس دول الخليج العربية قاطبة من الناحية الحفاظ على الأمن الإقليمي.

رابعاً: إن التطورات التي حدثت في المنطقة العربية "الثورات" عززت موقف مجلس التعاون الخليجي كمنظمة إقليمية ومواقف المنظمات الدولية الأخرى في ظل النظام الدولي الجديد، ومن ثم أصبحت دول الخليج معتمدة كلياً في الحفاظ أولاً على أمنها واستقرارها حيث ترتب على ذلك الدور البارز بدول مجلس التعاون الخليج في الدعم السياسي واللوجستي للقضايا الإقليمية خاصة فيما يدور من تغيرات سياسية على الساحة العربية جراء الثورات أو ما يسمى "بالربيع العربي".

خامساً: إن من يصنع السياسة الخارجية الخليجية هم الأسر الحاكمة ومعاونيهم والقبائل والطبقات البرجوازية المحلية والذين يمارسون تأثيراً من خلال الغرف التجارية في صنع القرارات السياسية بالإضافة لدور بسيط لطبقة التكنوقراط في المجتمعات الخليجية، وهنا يبرز دور المملكة العربية السعودية بممارسة الدور القيادي بمجلس التعاون الخليجي في احتواء الأزمة السياسية الناتجة عن الثورات العربية من خلال قرارات المجلس وتصريحات المسؤولين السعوديين بعد كل قمة أو جلسة وخير دليل على ذلك استضافة الرئيس التونسي واليمني وتقديم الدعم السياسي للرئيس المصري لحل الأزمة في مصر وتقديم المساعدة للرئيس السوري من حلول وآراء ومواقف للخروج من الأزمة بسلام.

سادساً : من الخيارات والاستراتيجيات المتاحة أمام دول مجلس التعاون الخليج في عالم متغير، حيث تواجه هذه الدول أربع قضايا ملحة هي:

1. تنسيق السياسات الخارجية.
2. الأمن الإقليمي ومكافحة الإرهاب.

3. التوتر السياسي الداخلي وحل القضايا العالقة.
4. آلية التعاطي والدور الفعال لاحتواء أزمة الثورات العربية لمنظمة مجلس التعاون الخليجي كقوة اقتصادية وسياسية بعد غياب النظام عن الساحة الإقليمية.

المراجع

أ- المراجع العربية:

الاتفاقيات الإستراتيجية الموحدة (1981).

إدريس، محمد السعيد (2000) **النظام الإقليمي للخليج العربي، سلسة أطروحات دكتوراه،** مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

آل ثاني، فهد بن عبدالرحمن (2000) **دراسات في الجغرافيا السياسية والجيوبولتيكا: تطبيقات على دول مجلس التعاون الخليجي**، الدوحة.

البرهان، أحمد وآخرون،(2011) **مستقبل سيناريوهات الصراع العربي – الإسرائيلي**، دار وائل للنشر، عمان.

بلقزيز، عبدالإله وآخرون، (2011) **الربيع العربي إلى أين،** مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة.

بن جدو، غسان (2005) **إيران إلى أين،** المستقبل العربي، طهران.

البنك الدولي، (1999) مؤشرات التنمية في العالم العربي.

بهلوان، ارثر(1999) **التقاطع الجيوبوليتيك الإيراني- الأمريكي**، شؤون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت.

التقرير الاستراتيجي العربي (1991 + 1995)

تليلان، أسامة (2000) **السياسة الخارجية الأردنية والأزمات العربية**، وزارة الثقافة، عمان.

الجاسر، محمد طه (2002) **تركية: ميدان الصراع بين الشرق والغرب**، دار الفكر المعاصر، بيروت.

الجاسور، ناظم عبدالواحد (1998) **الأمة العربية ومشاريع التفتيش**، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان.

جنسن، إيان (2011) **جامع في ميونيخ: النازيون ووكالة الاستخبارات المركزية وصعود الإخوان المسلمين في الغرب**، مركز يوكس، نيويورك.

الحاج محمد، أحمد علي (د.ت) **العولمة والتربية آفاق مستقبلية**، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الدوحة.

حداد، ريمون (2000) **العلاقات الدولية: نظرية العلاقات الدولية، أشخاص العلاقات الدولية، نظام أم فوضى في ظل العولمة**، دار الحقيقة، بيروت.

حسن، عدنان (1997) **سوريا وإيران: تنافس وتعاون**، دار الكنوز الأدبية، القاهرة.

حسن، هادي (2001) **الأحزاب السياسية في العراق السرية والعلنية**، دار رياض الريس للكتب والنشر، بيروت.

حماد، مدحت أحمد (1996) **التقرير الاستراتيجي الإيراني، السنوي**.

حميد، محمد سميح (2005) **التطور الاقتصادي والعلاقات الاقتصادية الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي**، دار الكرامة، دمشق.

الخويلدي، زهير (2011) **الثورة العربية وإدارة الحياة، مقاربة فلسفية،** الدار التونسية للكتاب.

ربيع، عمرو هاشم وآخرون، (2011) **ثورة 25 يناير،** مركز الأهرام للدراسات السياسية، القاهرة.

رجب، يحيى حلمي (1988) **مجلس التعاون الخليج العربية،** مكتبة العروبة للنشر والتوزيع، الكويت.

ساعاتي، أمين (1998) **مجلس التعاون الخليجي ومستقبله،** دار الفكر العربي، القاهرة.

سبب، فيليب (2011) **تأثير الجزيرة،** مركز الجزيرة للدراسات الدوحة.

السبكي، آمال (1999) **تاريخ إيران السياسي بين ثورتين (1906-1979)،** المجلس الوطني للثقافة والفنون، القاهرة.

سرحان، محمد علي (2007) **أمركة العولمة في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى**، دار صفحات، دمشق.

السرميحي، محمد(2009) **الخليج 2025: دراسات في مستقبل مجلس التعاون**، دار الساقي، بيروت.

سلامة، معتز (2011) **الثورة أم إصلاح الخيار الأمني لدول الخليج**، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهر.

سليم، محمد السيد (2002) **المحيط الإقليمي للعلاقات المصرية - الإسرائيلية**، مركز الدراسات الأسيوية، القاهرة.

السهلي، نبيل (1998) **تطور الاقتصاد الإسرائيلي**، مركز الإمارات، أبو ظبي.

السويدي، جمال سند (1999) **إيران والخليج: البحث عن الاستقرار**، مركز الإمارات للدراسات.

الأشعل، عبدا (1995) **الإطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليجي**، مركز دراسات الخليج العربي، المنامة، البحرين.

الشافعي، عمر (1991) **عودة العلاقات السعودية الإيرانية**، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، القاهرة.

شبيجليز، جوزيف (2006) **ضحايا العولمة**، دار مريت، القاهرة.

شيرازي، اصفر (2002) **السياسة والدولة في الجمهورية الإسلامية: دستور إيران**، دار المهدي للثقافة، طهران.

الصباغ، سعيد (2003) **العلاقات بين القاهرة وطهران تنافس أم تعاون: المحادثات والأسرار**، الدار الثقافية للنشر، القاهرة.

عبدالسلام، الفاتح (1994) **حرب الخليج الثانية وتداعياتها على العلاقات العربية– العربية: خصائص النظام العربي ومحددات سلوكه: دراسات إستراتيجية**، دار الهايل، الخرطوم.

عبدالغني، عاطف (2000) **صدام الأصوليين: نهاية إسرائيل ونهاية العالم**، دار الخيال.

عبدالمنعم، محمد نور الدين (2003) **بحوث في العلاقات الخارجية الإيرانية**، مركز الدراسات الشرقية، القاهرة.

عبدالناصر، وليد (1997) **إيران: دراسة عن الثورة والدولة**، دار الشروق، بيروت.

عبيد، نايف علي (2008) **دول مجلس التعاون الخليجي في عالم متغير: دراسة في التطورات والعلاقات الخارجية، 1991-2005**، مركز الخليج للأبحاث، أبو ظبي.

عبيد، مدني نزار،(2008) **مجلس التعاون لدول الخليج العربي، من التعاون إلى التكامل**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، قسم العلوم السياسية، عمان الأردن.

عزران، طلال (2010) **الجزيرة وتغطية الحرب الأمريكية**، بيتر لانج، منهاتن.

عطايا، أمين محمود (1998) **الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية**، مركز الإمارات للدراسات، أبو ظبي.

علي، جلال الدين عزالدين (1999) **الصراع الداخلي في إسرائيل**، مركز الإمارات للدراسات، أبو ظبي.

العيدروس، محمد حسن (1999) **دراسة في العلاقات العربية الإيرانية**، دار الكتاب الحديث، الرياض.

فخرو، علي محمد (2001) **واقع ومستقبل العلاقات الخليجية**، المستقبل العربي، بيروت.

فرجاني، نادر (2011) **يوميات ثورة الفل**، الهيئة العامة المصرية للكتب، القاهرة.

قازان، رضوان محمد(2000)**أثر العوامل المحلية والإقليمية والدولية على دور مجلس التعاون لدول الخليج العربي في تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء**، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

القحطاني، شيخة(1999) **توازن القوى بين دول مجلس التعاون الخليجي**، مؤسسة شباب الجامعة، ط1، مجلد1، جامعة أم القرى، الرياض.

قوي، بوحنينة، وآخرون، (2011) **مفهوم الديمقراطية وواقع الأحزاب في البلدان العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

كاتزمان، كيفيث (1998) **الحرس الثوري الإيراني: نشأته وتكوينه، ودوره**، مركز الإمارات للدراسات، أبو ظبي.

كريشان، محمد (2006) **الجزيرة وإخوانها**، اللجنة العربية لحقوق الإنسان، باريس.

كورد زمان، أنتوني (1997) **القدرات العسكرية الإيرانية**، مركز الإمارات للدراسات، أبو ظبي.

الكيلاني، هيثم (1996) **تركيا والعرب: دراسة في العلاقات العربية التركية**، مركز الإمارات للنشر، أبو ظبي.

الكيلاني، هيثم (1997) **الإرهاب يؤسس دولة نموذج إسرائيل**، دار الشروق، عمان.

مركز أبحاث الخليج (2008 +2009+ 2011).

المسفر، محمد صالح(2002) التحديات الأمنية لدول مجلس التعاون الخليجي، **المجلة العلمية لكلية الإدارة والاقتصاد**، العدد133، جامعة قطر.

مركز الدراسات الإستراتيجية (2001).

مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية.

مركز دراسات الخليج (2011 + 2012).

مركز دراسات الوحدة العربية (2011).

المري، علي بن صميخ (2003) **مجلس التعاون الخليجي أزمات الحار وتحديات المستقبل**، مكتبة مدبولي.

مسعد، نيفين عبدالمنعم (2001) **صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية**، مركز دراسات الوحدة العربية.

مظلوم، جمال (1999) **دراسة الجيش الإيراني**، الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، القاهرة.

منصور، أحمد (2007) **معركة الفلوجة: هزيمة أمريكيا في العراق**، دار الكتاب العربي، بيروت.

مهران، حاتم (2007) **التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي ودور صناديق النفط في الاستقرار الاقتصادي**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

هويدي، فهمي (1991) **إيران من الداخل**، مركز الأهرام للنشر، القاهرة.

هيكل، محمد حسنين (1992) **ملفات السويس (حرب الثلاثين سنة)** مركز الأهرام، القاهرة.

هيكل، محمد حسنين (2003) **كراهية تحت الجلد: إسرائيل عقدة العلاقات العربية الأمريكية**، دار الشروق.

وزارة التخطيط، (2000).

ياسين، السيد(1999) **التقرير الاستراتيجي العربي**، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية مؤسسة الأهرام، القاهرة.

يافوز، ماكان (2000) **العلاقات التركية الإسرائيلية من منظور الجدل حول الهوية التركية**، مركز الإمارات للدراسات، أبو ظبي.

ب- المراجع باللغة الانجليزية:

Charles, Davies, (1992), **Global Interests in the Arab Gulf,** University Press.

Herman, Charles (1982), **Policy Classification**, A key Free Press, New York.

Omara, Robertmon. (1968), **The essence of security**, New York – harben and raw, p 60

Rosenau, James (1976), **The Study of Foreign** London.

Sanger, Richard H. (2004), **The Arabian Penisula Ithaca**, Cornell Uni Press.